جامعة العلوم الإسلامية العالمية

كلية الدراسات العليا

قسم المحاسبة

أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية

دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان

The Impact of Audit Quality on The Cost of Equity Capital

(An Empirical Study of Industrial and Services companies listed on Amman Stock Exchange)

إعداد

بسام خليل عطاالله بقيله

إشراف

الدكتور نضال عمر زلوم

قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات درجة دكتوراه الفلسفة في تخصص المحاسبة في جامعة العلوم الإسلامية العالمية

تاريخ المناقشة: عمان 2017/4/12

جامعة العلوم الإسلامية العالمية
كلية الدراسات العليا
قسم المحاسبة

أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية

دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان

The Impact of Audit Quality on The Cost of Equity Capital

(An Empirical Study of Industrial and Services companies listed on Amman Stock Exchange)

إعداد

بسام خليل عطاالله بقيله

إشراف

الدكتور نضال عمر زلوم

قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات درجة دكتوراه الفلسفة في تخصص المحاسبة في جامعة العلوم الإسلامية العالمية

تاريخ المناقشة: عمان 2017/4/12

جامعة العلوم الاسلامية العالمية

كلية الدراسات العليا

قسم المحاسبة

أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية

(دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان)

The Impact of Audit Quality on The Cost of Equity Capital

(An Empirical Study of Industrial and Services companies listed on Amman Stock Exchange)

إعداد

بسام خليل عطاالله بقيله

إشراف

الدكتور نضال عمر زلوم

نوقشت هذه الأطروحه وأجيزت بتاريخ 2017/4/12

اعضاء لجنة المناقشة:		الجامعة	التوقيع
1- د. نضال عمر زلوم	(مشرفاً ورئيساً)	جامعة البلقاء التطبيقية	
2- أ. د. جمال عادل الشرايري	(عضواً خارجياً)	جامعة آل البيت	
3- د. رضوان محمد العناتي	(عضواً)	جامعة العلوم الاسلامية	
4- د. ياسين احمد العيسى	(عضواً)	جامعة العلوم الاسلامية	

The World Islamic Science and Education University

Faculty of Graduate studies

Dept. of Accounting

The Impact of Audit Quality on The Cost of Equity Capital

(An Empirical Study of Industrial and Services companies listed on Amman Stock Exchange)

Prepared by

Bassam Khalil Bouqalieh

Supervisor

Dr. Nidal Zalloum

A Dissertation Submitted in Partial Fulfillment Of the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy in Accounting at the World Islamic Sciences and Education University.

Amman 12/4/2017

التفويض

أنا الموقع أدناه **بسام خليل عطاالله بقيله** أفوض جامعة العلوم الإسلامية العالمية بتزويد المكتبات والمؤسسات والهيئات والأشخاص بنسخة من رسالتي عند طلبهم وذلك حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

الاسم: بسام خليل عطاالله بقيله

التاريخ: 2017/4/12

التوقيع:

الإهداء

إلى توأم روحي، شريكة عمري ورفيقة دربي، إلى من احتار حرفي كيف يسطر لها كلمات الشكر التي تفي بحقها، إلى من ساندتني لأصل إلى ما وصلت إليه حتى الآن

زوجتي الغالية

إلى من أضاف للحياة معنى وقيمة، إلى ثمرة الفؤاد وقرة العين وبهجة الروح

ابني الغالي خليل

إلى والدي ووالدتي حفظهما الله

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء

والى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل

شكر وتقدير

بعد أن استوى هذا البحث على سواقه، الحمد لله ذي الفضل والجود والإحسان والذي وفقني على إتمام هذه الدراسة، أشعر أن هناك من يطًوق عنقي بأفضاله، فأوقن أن الواجب يفرض علي أن اعترف لكل ذي فضل بفضله، وأول من أتوجه إليه بشكري وامتناني وتقديري - هو أستاذي الذي تفضل علي بالإشراف على بحثي الدكتور نضال عمر زلوم، الذي امدني من منابع علمه بالكثير، والذي ما توانى يوماً عن مد يد المساعدة لي، لما كان له الأثر في إنجاز هذه الأطروحة وإخراجها على أتم وجه، وحمد لله بأن يسره في دربي ويسر به امري، وعسى أن يطيل عمره ليبقى نبراساً متلألئاً في نور العلم والعلماء، فله مني عظيم الشكر والتقدير والامتنان .

كما يسرني أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى كل من أمدني بالعلم والمعرفة لكافة أعضاء الهيئة التدريسية الكرام، والإداريين والعاملين على حسن المعاملة وطيبها، والى ذلك الصرح العلمي الشامخ متمثلاً في جامعة العلوم الإسلامية العالمية والقائمين عليها، وأسال الله لها رفعة في الدرجات والتقدم والازدهار.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أساتذتي الكرام أعضاء لجنة المناقشة الموقرين على قبولهم مناقشة هذه الأطروحة، وإغنائها بمقترحاتهم القيمة.

وفي النهاية يسرني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من مد يد العون لي وأعانني في دراستي وساعدني في إنجاز هذا البحث. سائلاً المولى عز وجل- أن- يجزي الجميع عني خير الجزاء.

الباحث

بسام خليل بقيلة

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	قرار لجنة المناقشة
ج	الإهداء
د	شكر وتقدير
هـ	قائمة المحتويات
و	قائمة الجداول
ز	قائمة الأشكال
ح	قائمة الملاحق
ط	ملخص الدراسة باللغة العربية
ي	ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية
	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
2	1-1: مقدمة
3	1-2: مشكلة الدراسة
3	1-3: أهداف الدراسة
4	1-4: أهمية الدراسة
5	1-5: مصطلحات الدراسة والتعريفات الإجرائية
	الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة
10	2-1:المبحث الأول: تمهيد
10	2-1-1: جودة التدقيق
11	2-1-2: تعريف الجودة
12	2-1-3: مفهوم جودة تدقيق

2-1-4: الإطار العام لجودة التدقيق	13
2-1-5: أسباب الاهتمام بمهنة التدقيق	15
2-1-6: أهمية جودة التدقيق	15
2-1-7: جودة التدقيق بموجب معيار الدولي رقم (1) لرقابة الجودة	16
2-1-8: جودة التدقيق حسب معيار التدقيق الدولي رقم (220)	17
2-1-9:عناصر رقابة الجودة وفقاً لمعياري التدقيق الدولي رقم (220) ورقم (1)	17
2-1-10: العوامل المؤثرة في جودة التدقيق	21
2-1-11: مقاييس جودة التدقيق	32
2-2: المبحث الثاني: التطور التاريخي لمهنة المحاسبة القانونية في الأردن	38
2-2-1: الصعوبات والتحديات التي تواجهها مهنة التدقيق في الأردن	39
2-2-2: العوامل التي ساعدت على نمو مهنة التدقيق في الأردن	39
2-3: المبحث الثالث: تكلفة حقوق الملكية	41
2-3-1: مصادر التمويل	41
2-3-2 : مصادر التمويل بالقروض طويلة الأجل	43
2-3-3: مصادر التمويل الممتلكة طويلة الأجل	44
2-3-4: تكلفة التمويل طويلة الأجل	45
2-3-5: مفهوم تكلفة رأس المال	46
2-3-6: مكونات تكلفة رأس المال	47
2-3-7: تكلفة الأموال المقترضة	47
2-3-8: تكلفة حقوق الملكية	47
2-3-9: العلاقة بين جودة التدقيق وتكلفة حقوق الملكية	47
الفصل الثالث: **الدراسات السابقة**	
3-1: تمهيد	52
3-2: الدراسات العربية	52

3-3: الدراسات الأجنبية	57
3-4: ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة	68
الفصل الرابع: الطريقة والإجراءات	
4-1: تمهيد	70
4-2: منهج الدراسة	70
4-3: مجتمع وعينة الدراسة	71
4-4: مصادر جمع البيانات	72
4-5: فترة الدراسة	72
4-6: متغيرات الدراسة وأسلوب قياسها	72
4-7: أنموذج الدراسة	75
4-8: فرضيات الدراسة	76
الفصل الخامس: تحليل البيانات ومناقشة نتائج الدراسة	
5-1: المبحث الأول: البيانات الإحصائية المستخدمة لتقدير النموذج	78
تقدير نماذج الدراسة	78
أساليب اختبار النموذج الملائم للدراسة	79
5-2: المبحث الثاني: اختبار ملائمة البيانات للتحليل الإحصائي	81
اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات	81
اختبار الارتباط الخطي المتعدد	81
اختبار مشكلة الارتباط الذاتي	83
اختبار السكون لمتغيرات الدراسة	84
اختبار عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي	85
5-3: المبحث الثالث: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة	86
5-4: المبحث الرابع: اختبار فرضيات	96

5-5:المبحث الخامس: عرض ومناقشة نتائج الدراسة	132
5-6:المبحث السادس: التوصيات	142
قائمة المراجع	
أولا: المراجع العربية	144
ثانيا: المراجع الأجنبية	154
الملاحق	166

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان
71	الجدول (4-1) مجتمع وعينة الدراسة وعدد ونسب الشركات المستبعدة
80	الجدول (5-1) اختبار (Hausman) واختبار (Lagrange Multiplier)
82	الجدول (5-2) مصفوفة الارتباط بين متغيرات نموذج الدراسة
83	الجدول (5-3) نتائج اختبار الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة
84	الجدول (5-4) اختبار مشكلة الارتباط الذاتي
85	الجدول (5-5) نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة
86	الجدول (5-6) نتائج اختبار عدم تجانس تباين الخطأ العشوائي
87	الجدول (5-7) الإحصاء الوصفي لتكلفة حقوق الملكية للفترة (2010-2015)
88	الجدول (9) الإحصاء الوصفي لأتعاب التدقيق للفترة (2010-2015)
89	الجدول (10) الإحصاء الوصفي للاحتفاظ بالعميل للفترة (2010-2015)
90	الجدول (11) الإحصاء الوصفي للارتباط مع مكاتب تدقيق عالمية (2010-2015)
91	الجدول (12) الإحصاء الوصفي للتخصص في الصناعة للفترة (2010-2015)
92	الجدول (13) الإحصاء الوصفي لتقديم خدمات أخرى للفترة (2010-2015)
93	الجدول (14) الإحصاء الوصفي لتقرير المدقق للفترة (2010-2015)
94	الجدول (15) الإحصاء الوصفي للمتوسط الحسابي لحجم الشركة للفترة (2010-2015)
95	الجدول (16) الإحصاء الوصفي ربحية الشركة للفترة (2010-2015)
98	الجدول (17) نتائج اختبار أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية
101	الجدول (18) نتائج اختبار الانحدار التفاعلي بين جودة التدقيق وحجم الشركة على تكلفة حقوق الملكية

الجدول (19) نتائج اختبار الانحدار الهرمي التفاعلي بين جودة التدقيق وحجم الشركة على تكلفة حقوق الملكية للشركات الصناعية	106
الجدول (20) نتائج اختبار الانحدار الهرمي التفاعلي بين جودة التدقيق وحجم الشركة على تكلفة حقوق الملكية للشركات الخدمية	112
الجدول (21) نتائج اختبار الانحدار الهرمي التفاعلي بين جودة التدقيق وربحية الشركة على تكلفة حقوق الملكية	118
الجدول (22) نتائج اختبار الانحدار الهرمي التفاعلي بين جودة التدقيق وربحية الشركة على تكلفة حقوق الملكية للشركات الصناعية	122
الجدول (23) نتائج اختبار الانحدار الهرمي التفاعلي بين جودة التدقيق وربحية الشركة على تكلفة حقوق الملكية للشركات الخدمية	126

قائمة الأشكال

العنوان	الصفحة
الشكل (1) أنموذج الدراسة	75

قائمة الملاحق

العنوان	الصفحة
الملحق (1) - أسماء الشركات عينة الدراسة	166

الملخص

أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية

(دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان)

إعداد

بسام خليل عطاالله بقيله

إشراف

الدكتور نضال عمر زلوم

تاريخ المناقشة:

تاريخ المناقشة: 12/ 2017/4م

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر جودة التدقيق (أتعاب التدقيق، فترة الاحتفاظ بالعميل، الارتباط مع مكاتب تدقيق عالمية، التخصص في الصناعة، تقديم خدمات أخرى ورأي المدقق) على تكلفة حقوق الملكية للشركات المساهمة العامة الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان، وتفترض الدراسة أن جودة التدقيق تؤدي إلى تحقيق منافع اقتصادية على شكل تخفيض تكلفة حقوق الملكية من خلال تقديم المدقق لخدمات ذات جودة عالية. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام مدخل بيانات السلاسل زمنياً المقطعية (Panel data Approach)، وهي عبارة عن بيانات مقطعية (Cross Section Data) لـ(81) شركة منها (48) شركة صناعية و(33) خدمية تضمن تسلسلية زمنية (Time Series Data) للفترة من (2010-2015)، ولاختبار فرضيات الدراسة تم استخدم نماذج (Fixed Effect Model Model, Random Effect)، والتي تم تقديرها بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS). بالإضافة إلى مجموعة من الأساليب الإحصائية الوصفية.

توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لجودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية للقطاعين الصناعي والخدمي معاً، كما توصلت إلى وجود أثر إيجابي لجودة التدقيق باختلاف كل من حجم الشركة وربحية الشركة في تخفيض تكلفة حقوق الملكية للقطاعين الصناعي والخدمي معاً، كما

أشارت النتائج إلى أن جودة التدقيق قد ساهمت في تخفيض تكلفة حقوق الملكية باختلاف كل من حجم الشركة وربحية الشركة للقطاعين الصناعي والخدمي كلاً على حدى.

وفي ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة أوصى الباحث بمجموعة من التوصيات أبرزها: توعية مستخدمي التقارير المالية لأهمية جودة التدقيق وجعلها الأساس المناسب عند اختيار المدقق، إن جودة التدقيق لا تكتمل فقط في تطبيق القوانين والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق وإنما من خلال تحسين أخلاقيات مطبقي هذه القوانين، زيادة تفعيل دور جمعية المحاسبين القانونيين من خلال عقد الندوات والمؤتمرات والدورات التدريبية المتخصصة لتدريب المدققين وتعريفهم بالمستجدات الحاصلة في العالم.

الكلمات الدالة: جودة التدقيق، تكلفة حقوق الملكية، الشركات الصناعية والخدمية، بورصة عمان.

Abstract

The Impact Of Audit Quality On The Cost Of Equity Capital

(An Empirical Study of Industrial and Services companies listed on Amman Stock Exchange)

Prepared by

Bassam Khalil Bouqalieh

Supervisor

Dr. Nidal Zalloum

12/4/2017

The Study aims to examine the impact of Audit Quality (Audit Fees, Client retention period, Connection with other global offices, Specialty in client's industry, Provides Non- Audit Services and Auditor's opinion) on the cost of equity capital of shareholding industrial and service companies listed in the Amman Stock Exchange. This study hypothesized that audit quality leads to economic benefits in the form of reduced cost of equity by the auditor's offering of high quality services. To achieve its objectives, the study used the (Panel Data Approach), which is a (Cross Section Data) for (81) companies, including (48) industrial companies and (33) service companies that included (Time Series Data) for the period (2010-2015). And in order to test its hypotheses, the study used the (Fixed Effect Model) and (Random Effect Model), which were estimated using (Ordinary Least Squares) (OLS) method. In addition to a set of descriptive statistical methods.

The result of the study show that the quality of the audit has a positive impact on the cost of equity in both the industrial and services sectors. There is a positive impact of the quality of the audit, despite the size and profitability of the company, on reducing the equity in both the industrial and services sectors. It also found that there is a positive impact of the quality of the audit, despite the size and profitability of the company, on reducing the equity in the industrial and services sectors separately.

Based on the results of the study, the researcher would recommend that: Financial reports user should be informed about the importance of audit quality and making it the basis for choosing auditors,The quality of audit cannot be ensured only by compliance with laws, accounting standards, and auditing standards, but by improving the ethics of the implementers of these laws and activating the role of the Chartered Accountants Association. This can be achieved through holding seminars, conferences, and specialized training courses for auditors and introducing them to the latest international developments.

Key Words: Audit Quality, Cost of Equity, Industrial and Services companies, Amman Stock Exchange (ASE).

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

يحتوي هذا الفصل على العناوين الرئيسية التالية:

1-1: المقدمة.

1-2: مشكلة الدراسة.

1-3: أهداف الدراسة.

1-4: أهمية الدراسة.

1-5: مصطلحات الدراسة والتعريفات الإجرائية.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1: المقدمة:

تُعد البيانات المالية المعروضة في القوائم المالية المصدر الرئيس لمساعدة مستخدمي القوائم المالية وأصحاب المصالح في اتخاذ وترشيد قراراتهم الاستثمارية والاقتصادية، ومن ثم فان سلامة هذه البيانات ودقتها تعتبر من اهم المدخلات في عملية اتخاذ القرار، لذلك ألزمت التشريعات والقوانين الشركات بضرورة تدقيق قوائمها المالية من قبل مدقق حسابات قانوني وذلك لتقليل مخاوف مستخدمي القوائم المالية من الاعتماد على قوائم مالية غير دقيقه. وقد شهدت الأعوام الأخيرة ظهور العديد من المشاكل المالية وما صاحبها من انهيارات للكثير من الشركات الكبرى، وما رافق ذلك من رفع العديد من القضايا ضد مكاتب التدقيق التي تولت تدقيق القوائم المالية للشركات ولم تشر تقاريرها لوجود عدم استمرارية، ومن أشهر تلك القضايا تلك التي رفعت على شركة (Enron) التي كانت تعمل في مجال تسويق الكهرباء والغاز في الولايات المتحدة الأمريكية، وما تبعها من انهيار مكتب التدقيق العالمي (Arthur Anderson). كما أسفر عن الأزمة المالية العالمية عام (2008) حالات إفلاس للعديد من الشركات في جميع أنحاء العالم، مما ساهم في ظهور العديد من التساؤلات حول مدى مصداقية التقارير التي يعدها مدققو الحسابات الخارجين عن القوائم المالية، إذ يعتبر أحد المراجع الأساسية التي يتم الاعتماد عليها في تعزز ثقة المستثمرين في القوائم المالية من خلال قدرة عملية التدقيق على اكتشاف الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، والحد من تباين المعلومات بين الإدارة والمساهمين. ونتيجة لاهتزاز ثقة المستثمرين في التقارير المالية، وما تلاه من حالات عدم التأكد فيما يتعلق بالاستثمار ومنح الائتمان، دفع ذلك المستثمرين ليكونوا اقل استعداداً للاستثمار في الشركات التي لا تتمتع تقاريرها بالمصداقية والشفافية. وبناء على ذلك فان العوائد المطلوبة من هذه الاستثمارات يتوقع ان تكون مرتفعة. وتعتبر تكلفة حقوق الملكية مؤشراً هاماً يستخدم لتقييم قدرة الشركة على استثمار أموالها وتقييم كفاءة استثماراتها القائمة، خصوصا في الأسواق الناشئة التي تتسم بارتفاع مخاطر المعلومات مثل اختلال وتباين المعلومات الناتج عن عدم دقة التقارير المالية. وبناء على ما تقدم اكتسب الاهتمام بجودة التدقيق كآلية فعالة في تعزيز الثقة بالتقارير المالية الصادرة عن الشركات مما قد يساهم في تخفيض تكلفة حقوق الملكية. واستناداً لذلك تلقت جودة التدقيق وأثرها على تكلفة حقوق الملكية اهتماماً كبيراً من

قبل العديد من الأطراف في البلدان المتقدمة والنامية. ومع ذلك، لم تجد الاهتمام الكافي في المنطقة العربية عموماً والأردن على وجه الخصوص.

2-1: مشكلة الدراسة:

ازداد الاهتمام بجودة التدقيق وتحسين أدائها، وبخاصة بعد أن اهتزت الثقة بصحة المنهج والأسلوب الذي يتبعه جهاز التدقيق في كبرى مكاتب التدقيق العالمية نظراً لما يقدمه المدقق الخارجي من دور يساهم في بث الثقة والمصداقية للتقارير المالية مما يعزز دورها في عملية اتخاذ القرار الاستثماري المناسب، وعليه لا بد من إعادة الاعتبار لمهنة التدقيق وذلك من خلال التركيز على عملية جودة التدقيق وقياس درجة تأثيرها على عملية اتخاذ القرار الاستثماري في ضوء المحددات التشريعية التي تطلبها القوانين، والمحددات المهنية المرتبطة بمعايير التدقيق وقواعد سلوك وأخلاقيات المهنة.

ولقد ظهر في الآونة الأخيرة اهتمام متزايد بالنتائج الاقتصادية المترتبة على جودة التدقيق كمطلب أساسي للعديد من الأطراف حين ترغب إدارة الشركات في إضفاء الثقة على قوائمها المالية، كما ترى المنظمات المهنية أن تحقيق الجودة عند تنفيذ مهام التدقيق يضمن وفاء مهنة التدقيق بمسؤوليتها تجاه كافة الأطراف المعنية، ومن هنا جاءت أهمية موضوع جودة التدقيق واثرها في تكلفة حقوق الملكية، نظراً لاستخدام تكلفة حقوق الملكية في أغراض مختلفة منها اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمارات الرأسمالية، وتحديد هيكل رأس المال الأمثل، واتخاذ القرارات المتعلقة بتقييم قدرة الشركة على استثمار أموالها وتقييم كفاءة استثماراتها القائمة، لذا جاءت هذه الدراسة للبحث في أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية في الشركات المساهمة العامة الأردنية في القطاعين الصناعي والخدمي، ويمكن توضح المشكلة من خلال الإجابة عن التساؤلات الآتية:

1. هل تؤثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية؟
2. هل يختلف أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية باختلاف الحجم للشركات الصناعية والخدمية معاً ولكل قطاع على حدى؟
3. هل يختلف أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية باختلاف الربحية للشركات الصناعية والخدمية معاً ولكل قطاع على حدى؟

3-1: أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. تحليل أثر جودة التدقيق ممثلة بـ(أتعاب التدقيق، فترة الاحتفاظ بالعميل، الارتباط مع مكاتب تدقيق عالمية، تخصص المدقق في الصناعة، تقديم المدقق خدمات أخرى، ورأي المدقق) على تكلفة حقوق الملكية للشركات الصناعية والخدمية الأردنية المساهمة العامة.
2. إلقاء الضوء إذا ما كان هناك اختلاف لأثر جودة التدقيق ممثلة بـ(أتعاب التدقيق، فترة الاحتفاظ بالعميل، الارتباط مع مكاتب تدقيق عالمية، تخصص المدقق في الصناعة، تقديم المدقق خدمات أخرى، ورأي المدقق) على تكلفة حقوق الملكية يعزى لاختلاف الحجم للشركات الصناعية والخدمية معا ولكل قطاع على حدى.
3. إلقاء الضوء إذا ما كان هناك اختلاف لأثر جودة التدقيق ممثلة بـ(أتعاب التدقيق، فترة الاحتفاظ بالعميل، الارتباط مع مكاتب تدقيق عالمية، تخصص المدقق في الصناعة، تقديم المدقق خدمات أخرى، ورأي المدقق) على تكلفة حقوق الملكية يعزى لاختلاف الربحية للشركات الصناعية والخدمية معا ولكل قطاع على حدى.

4-1: أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من كون أسواق الأوراق المالية توفر فرصة استثمارية وعامل جذب هام لرؤوس الأموال المحلية والأجنبية، وبالتالي تستمد الدراسة أهميتها في ضوء النتائج التي ستوفرها إدارة الشركات، والمشاركين في السوق، وصانعي السياسات والهيئات التنظيمية. وقد شهدت الأعوام الأخيرة جهوداً لتحسين المناخ الاستثماري فيها من خلال تهيئة الظروف الملائمة لجذب الاستثمارات، ومن ضمن هذه الجهود الاهتمام بجودة التدقيق، وبالتالي تستمد الدراسة أهميتها من الجوانب الآتية:

1. حتمية الاهتمام بجودة التدقيق لما لها من آثار قد تؤثر على جذب مزيد من الاستثمارات ودعم القدرات التنافسية للشركات.
2. إن الاهتمام بجودة التدقيق يساعد على توافر بيئة أعمال تتسم بالشفافية والمصداقية.
3. تعد تكلفة حقوق الملكية ذات أهمية خاصة في تحديد الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية.
4. تبرز أهمية الدراسة في كونها تحاول سد النقص في الدراسات العربية التي تعنى بربط جودة التدقيق وتكلفة حقوق الملكية في المنطقة العربية عموماً وفي الأردن خصوصاً.

5. توضيح إذا ما كان هناك اختلاف ذو دلالة إحصائية حول أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية يعزى إلى اختلاف الحجم والربحية للشركات الصناعية والخدمية معاً ولكل قطاع على حدى.

5-1: مصطلحات الدراسة والتعريفات الإجرائية:

1. جودة التدقيق: هي مستوى دقة المعلومات التي يقدمها المدقق الخارجي للمستثمرين، والمساهمين، والمستفيدين من التقارير المالية، وذلك من خلال قدرة عملية التدقيق على اكتشاف والتقرير عن الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، والحد من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة ومستخدمي القوائم المالية، أذ يرتبط مستوى جودة التدقيق بمستوى جودة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية، ويرجع السبب في ذلك إلى أن القوائم المالية التي تم تدقيقها بواسطة مدققي حسابات ذوى جودة عالية قلما تحتوي على أخطاء جوهرية، مما ينعكس على انخفاض تكلفة حقوق الملكية، كما أن مجالس الإدارة يهمهم ثقة المساهمين في القوائم المالية التي يتم تدقيقها لان شك المساهمين في نوعية التدقيق قد تؤدي إلى إحجام المساهمين عن الاستثمار في الشركة مما يزيد من تكلفة حقوق الملكية (السويطي،6 200؛ وعيسي، 2008) وسيتم قياسها من خلال أتعاب التدقيق وفترة الاحتفاظ بالعميل، الارتباط مع مكاتب تدقيق عالمية، التخصص في الصناعة، رأي المدقق وتقديم خدمات أخرى.
2. أتعاب التدقيق: هي المبالغ والأجور أو الرسوم التي يتقاضاها المدقق نظير قيامه بعملية التدقيق لحسابات شركة ما حيث يتم تحديد حجم أتعاب التدقيق بناء على الاتفاق الذي يتم بين العميل والمدقق وفقاً للزمن الذي ستستغرقه عملية التدقيق ونوع الخدمات المطلوبة وحجم هذه العمليات وما ينتج عنها من إصدار تقرير برأيه الفني المحايد (سويدان، 2010؛ والمطارنة، 2006). وسيتم قياسها من خلال استخراج قيمة الأتعاب السنوية من التقرير السنوي للشركات عينة الدراسة.
3. فترة الاحتفاظ بالعميل: تعرف بأنها الفترة المحددة من السنوات التي تقضيها شركات التدقيق في العمل لدى الشركة المراد تدقيقها، حيث قد ينشأ عن تولي المدقق مهمة تدقيق حسابات الشركة المدققة لعدة فترات زمنية نوع من العلاقات الاجتماعية ما بين مكتب التدقيق وإدارة الشركة المدققة، مما قد يؤثر سلبياً على عملية التدقيق واستقلالية المدقق. وعلية لا بد من تحقيق التوازن بين الحاجة لوجود نظرة فاحصة للمكلف بالتدقيق والحفاظ على استمرارية الاستقلالية والجودة في

التدقيق (Daugherty et al., 2013). وسيتم قياسها من خلال عدد سنوات بقاء مكتب التدقيق في تدقيق نفس الشركة.

4. الارتباط مع مكاتب تدقيق عالمية: تعني تمثيل مكتب التدقيق المحلي لاحد مكاتب التدقيق عالمية الكبيرة، ذلك أن شركات التدقيق الكبيرة لديها إمكانيات أكبر لاكتشاف والتقرير عن الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، والحد من عدم تماثل المعلومات (احمد، 2012). وتعرف مكاتب التدقيق العالمية بالأربعة الكبار (Big four)، وهي تسمية تطلق على أكبر أربع شركات محاسبة وخدمات مهنية في العالم، والذين يقومون بإجراء التدقيق لمعظم الشركات المساهمة العامة بالإضافة إلى الكثير من الشركات الخاصة ومنها: (DeloitteToucheTohmatsu)، (Price water house Coopers)، (Ernst & Young)، (KPMG) (Azizkhani et al., 2013).
5. التخصص في الصناعة: يتخصص المدقق أو مكتب التدقيق في تدقيق قطاع معين من النشاط الاقتصادي، مثل التخصص في تدقيق البنوك أو الشركات الصناعة أو التجارية، الا انه حتى يكون مكتب التدقيق متخصص يجب عليه تدقيق ما لا يقل عن 20% من مجموع الشركات المنتمية لصناعة معينة أو أن تمثل أتعابه من قطاع معين 20% من جملة أتعاب التدقيق على مستوى شركات ذلك القطاع (Kimberly & Dunn, 2004)، وتم التعبير عن ذلك من خلال اعتبار مكتب التدقيق متخصص في قطاع معين اذا كانت أتعاب المكتب في هذا القطاع لا تقل عن (20%) من جملة أتعاب التدقيق على مستوى شركات ذلك القطاع.
6. تقديم خدمات أخرى: المقصود بالخدمات الأخرى هي الخدمات التي تقدمها مكاتب التدقيق لعملائها في مجال غير خدمات مهنة التدقيق، إذ تعتبر الخدمات التي يقدمها مكتب التدقيق إلى العميل بغرض التعرف على المشاكل التي تواجه الإدارة والقيام بتشخصيها وتقديم الحلول المناسبة (غالي، 2001). وتم قياسها من خلال استخراج الخدمات الأخرى من التقرير السنوي للشركات عينة الدراسة.
7. رأي المدقق: يمثل تقرير المدقق خطوة الذروة في عملية التدقيق، ولا تتم عملية تجميع أدلة الإثبات إلا بغرض التعبير عن رأي المدقق، وهذا الرأي هو هدف التدقيق المهيمن أو الحاسم، ولا يمكن التعبير عن الرأي إلا بعد أن يكون المدقق قد قدر مخاطر عملية التدقيق وأكمل جميع اختبارات التدقيق (حماد، 2004، ص: 95). ويفترض مستخدمو هذا المقياس أن كلما زادت عدد التقارير المتحفظة الصادرة عن مكتب التدقيق زادت جودة التدقيق. ولتعبير عن هذا المؤشر، تم قياسها من خلال إعطاء درجة (0) إذا كان التقرير نظيف. إعطاء درجة (1) إذا كان التقرير غير ذلك.

8. تكلفة حقوق الملكية: هي المعدل الذي ينبغي تحقيقه من استخدام الأصول المملوكة للشركة والممولة عن طريق المساهمين والتي تمثل الحد الأدنى المرغوب تحقيقه من استثمار الأموال المتاحة للشركة حتى لا تنخفض قيمتها (Apergis et al., 2012). وتم قياسها باستخدام نموذج تقييم الأصول الرأسمالية (Capital Asset Pricing Model (CAPM.

9. حجم الشركة: حيث ينظر إلى حجم الشركات عادةً على انه عنصر مهم في سمعتها وقيمتها والتي تتمثل في أصولها وقيمتها الدفترية، وما تقوم به من أنشطة صناعية منها أو خدمية (حمدان، 2011جـ). وتم قياس حجم الشركة وإجمالي الأصول للشركات بالاعتماد على البيانات المتاحة في تقارير المالية السنوية.

10. ربحية الشركة: يعد استخدام ربحية الشركة القاسم المشترك بين الكتاب والباحثين والمديرين في عمليات تقييم الأداء في مختلف الشركات، وذلك للإبلاغ عن مدى النجاح المالي الذي تستطيع فيه الشركات أن تعظم ثروة ملاكها وذلك من خلال الحصول على اعلى عائد ممكن لاستثماراتهم، وتعد نسبة مقياس العائد على الأصول أكثرها شيوعاً (عمر، وآخرون، 2014). وتم احتساب نسبة العائد على الأصول (ROA) من خلال قسمة صافي الربح على القيمة الإجمالية للأصول.

الفصل الثاني

الإطار النظري

يحتوي هذا الفصل على العناوين الرئيسية التالية:

2-1: المبحث الأول: تمهيد.

2-1-1: جودة التدقيق.

2-1-2: تعريف الجودة.

2-1-3: مفهوم جودة التدقيق.

2-1-4: الإطار العام لجودة التدقيق.

2-1-5: أسباب الاهتمام بمهنة التدقيق.

2-1-6: أهمية جودة التدقيق.

2-1-7: جودة التدقيق بموجب المعيار الدولي رقم (1) لرقابة الجودة.

2-1-8: جودة التدقيق حسب معيار التدقيق الدولي رقم (220) للرقابة على جودة عملية التدقيق.

2-1-9: عناصر رقابة الجودة وفقاً لمعياري التدقيق الدولي رقم (220) ورقم (1) لرقابة الجودة.

2-1-10: العوامل المؤثرة في جودة التدقيق.

2-1-11: مقاييس جودة التدقيق.

2-2: المبحث الثاني: التطور التاريخي لمهنة المحاسبة القانونية في الأردن.

2-2-1: الصعوبات والتحديات التي تواجه مهنة التدقيق في الأردن.

2-2-2: العوامل التي ساعدت على نمو مهنة التدقيق في الأردن.

2-3: المبحث الثالث: تكلفة حقوق الملكية.

2-3-1: مصادر التمويل.

2-3-2: مصادر التمويل بالقروض طويلة الأجل.

2-3-3: مصادر التمويل الممتلكة طويلة الأجل.

2-3-4: تكلفة التمويل طويلة الأجل.

2-3-5: مفهوم تكلفة رأس المال.

2-3-6: مكونات تكلفة رأس المال.

2-3-7: تكلفة الأموال المقترضة.

2-3-8: تكلفة حقوق الملكية.

2-3-9: العلاقة بين جودة التدقيق وتكلفة حقوق الملكية.

الفصل الثاني

الإطار النظري

1-2: تمهيد

تقدم مهنة التدقيق خدماتها إلى العديد من الأطراف المعنية بتلك المهنة وتحكمهم علاقة ثلاثية الأبعاد ممثله بمقدم الخدمة (المدقق)، وطالب الخدمة (العميل)، ومستخدمو البيانات المالية (المستثمرين الدائنين، الجهات الضريبية والمؤسسات الحكومية)، ومن الملاحظ أن هؤلاء الأطراف قد يكون لديهم مصالح متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان، لذا تظهر الحاجة إلى اكتساب ثقة هذه الأطراف من خلال التزام مكاتب التدقيق بتقديم خدمات ذات جودة عالية من الدقة.

وتتطلب جودة التدقيق من المدقق الوفاء بمسؤولياته تجاه كافة الأطراف، وهذا يتطلب أن تتم عملية التدقيق بمستوى عالي من الكفاءة والفاعلية وفقاً لمعايير التدقيق المتعارف عليها، وبما يخدم تطلعات واحتياجات مستخدمي القوائم المالية بالدرجة الأولى والذين يعتمدون اعتماد مباشراً على رأي المدقق في خلو القوائم المالية من أي تحريفات جوهرية أو تلاعب، وأنها تمثل بعدالة نتائج أعمال الشركة وبدون مخاطر أو مخاوف قد تضر بتوقعاتهم ومصالحهم، وحتى لا تتورط هذه المكاتب في دعاوي قضائية قد تؤثر على سمعتها المهنية.

1-1-2: جودة التدقيق:

تشير جودة عملية التدقيق إلى مدى قدرة المدقق الخارجي على اكتشاف الأخطاء والمخالفات الجوهرية في القوائم المالية والإعلان عنها بالإضافة إلى تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الإدارة وحملة الأسهم، وبالتالي حماية مصالح حملة الأسهم في ظل انفصال الملكية عن الإدارة (عيسى، 2008، ص 7).

وتناولت العديد من الدراسات العربية والأجنبية مفهوم جودة التدقيق ومنها دراسات (Francis&Yu, 2009; Gul et al., 2013; Kwon et al., 2014;) من خلال جودة خدمة التدقيق والعوامل المؤثرة فيها وذلك لأن جودة التدقيق لها تأثيراً كبيراً على جودة البيانات المالية التي تصدرها الشركات وتعد وسيلة أساسية لإضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية، وتلك البيانات يعتمد عليها العديد من الأطراف عند اتخاذ قراراتهم المختلفة، ورسم السياسات

المستقبلية بحيث يتم الرجوع إليها من قبل مستخدمي التقارير المالية. وتتمثل جودة تدقيق في تحقيق أهداف التدقيق، من حيث التأكد من أن العمليات المحاسبية المالية تم تسجيلها وفقاً للقواعد والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاماً وبأن البيانات المالية المنشورة مطابقة للبيانات الواردة بالسجلات والدفاتر، وذلك من خلال تقرير المدقق الذي يمثل إعطاء تأكيد معقول بأن البيانات المالية خالية من الأخطاء والتحريفات الجوهرية، وذلك استناداً إلى معايير التدقيق وقواعد السلوك المهني وأدلة التدقيق الكافية والملائمة (الذنيبات، 2015ب؛ Lim et al., 2013).

2-1-2: تعريف الجودة:

الجودة في اللغة: هي (جود) وهي أصل يدل على التسمح بالشيء وكثرة العطاء (معجم مقاييس اللغة، 1/493). والجواد: السخي، ومن اشتقاقه: الجيد وهو ضد الرديء، وجاد الشيء يجود جودة، وجودة أي صار جيداً، وقد جاد جود، وأجاد: أتي بالجيد من القول أو الفعل، وبين الجودة: أي رائع (تاج العروس، 403-4/404). ويقال هذا شيء جيد: بين الجودة والجودة. وجاد الفرس: أي صار رائعاً يجود جودة (معجم لسان العرب، 135- 3/136). وهكذا نرى أن المعنى اللغوي الواسع والأداء الجيد الذي يبلغ حداً فائقا، وفي اللغة العربية هناك عدة مرادفات لكلمة جود مثل الإتقان والكفاءة.

مفهوم الجودة في القرآن والسنة: الحمد لله القائل في محكم آياته: ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١﴾ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْغَفُورُ ﴿٢﴾﴾ [الملك، الآيات: 2:1]، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [التوبة، 105].

وفي السنة النبوية الشريفة هناك أحاديث كثيرة تدعو إلى حب العمل وإتقانه والتعاون الجماعي كما ورد في قوله صلى الله عليه وسلم: "إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه" (أخرجه أبو يعلى والطبراني وصححه الألباني). وقد وردت مفاهيم كثيرة للجودة تتركز معظمها حول توفير مجموعة من الصفات والخصائص التي يتميز بها المنتج والخدمة بما يحقق رضاء العميل والتحقق من أن نتائج العمل الفعلية تتطابق مع ما هو مستهدف والذي بدوره يلبي احتياجات العملاء ويحقق رضاءهم. ومع زيادة المنافسة أصبح لمفهوم الجودة أبعاد متشعبه وجديدة، وقد عرفتها الجمعية الأميركية لضبط الجودة (American Society for Quality) (ASQ) بأنها المجموع الكلي للمزايا والخصائص التي تؤثر في السلعة أو الخدمة بحيث تؤدي إلى تلبية وإشباع حاجات معينه (احمد، 2003).

كمـا عرفهـا (القاضـي، 2008، ص: 103) علـى أنهـا مـدى المطابقـة مـع المتطلبـات "Conformance to Requirement" حيث تسعى الشركات على مراقبة الأداء والأنشطة والأعمال اليوميـة للوصـول إلـى أعلـى درجـة مـن درجـات الجـودة، وذلـك مـن خـلال تقليـل الأخطـاء وكشـف الانحرافات بالشكل الذي يؤدي إلى تلبية احتياجات الإدارة.

3-1-2: مفهوم جودة تدقيق:

وعلـى الـرغم مـن أهميـة مفهـوم جـودة التـدقيق إلا أنـه لـم يظهـر مفهـوم وتعريـف واضـح وشـامل ومتفق عليه من قبل الباحثين والدارسين، لوجود وجهات نظر متعددة ومختلفة.

ومـن اهـم التعريفـات قبـولاً لجـودة التـدقيق مـا ورد فـي دراسـة (DeAngelo, 1981) أن جـودة التدقيق تعني احتماليـة قيـام المـدقق باكتشـاف الأخطـاء والثغـرات الماديـة فـي النظـام المحاسبي للعميل، ومن ثم التقرير عنها، ووفقاً لتعريف (DeAngelo, 1981) فان جودة التدقيق تعني زيادة قدرة المدقق على اكتشاف الأخطاء المحاسبية وزيادة درجة استقلاله.

كما عرف (Wallace, 1980) جودة التدقيق بأنها "مقياس لقدرة المدقق على تقليل ضوضـاء وتحيز البيانـات المحاسبية وتحسين دقتها". ويرى أن جودة التدقيق يمكن تحقيقها من خـلال "قيـاس قابلية التدقيق على تخفيض التحيز لتحسين جودة المعلومـات المحاسبية"، أي إن جـودة التـدقيق تتحقق عندما تعكس الظروف الاقتصادية الحقيقية للعميل، وبالتالي ستكون جودة المعلومات أعلى، كما ستتأثر بقـدرة المـدقق وموضـوعيته (الاسـتقلالية الحقيقيـة للمـدقق)، إذ تـؤثر سـمعة المـدقق علـى مصـداقية المعلومات وفهم الأطراف المعنية بالمعلومات لموثوقيتها (Watkins et al., 2004: P2).

كمـا عـرف (Titman & Truman,1986) جـودة التـدقيق بأنهـا "دقـة المعلومـات التـي يقدمها المدقق للمستثمرين". والذي يشابه تعريف (Palmrose,1988) بأنها "درجة الثقة التي يقدمها المـدقق لمستخدمي القوائم الماليـة". وبنـاءً علـى هذا التعريـف فـان جـودة التـدقيق مرتبطـة باحتمـال خلـو القـوائم المالية من الأخطاء الجوهرية، وبالتالي فإن الحكم على جودة التدقيق يتم بعد الانتهاء من عمليـة التـدقيق لتحديد درجة الثقة وإمكانية الاعتماد على القوائم المالية من قبل مستخدمي القوائم الماليـة، فيمـا عرفهـا (Krinsky & Rotenberg, 1989) بأنها "مقابل لدقة معلومات تقرير المراجع الخارجي".

كما عرفها (Davidson & Neu, 1993) بأنها "قدرة المدقق على اكتشاف واستبعاد الأخطـاء والمخالفات الجوهرية في صافي الدخل الذي تفصح عنه القوائم المالية".

وأشار (حسنين، وقطب، 2003) إلى أن جودة التدقيق من وجهة نظر العديد من الشركات المهنية تعني مدى التزام المدققين بالمعايير المهنية التي تصدرها هذه الشركات. وعرفها (الهنيني، 2011) بأنها قدرة المدقق على اكتشاف المخالفات المالية في تطبيق النظام المحاسبي للعميل والقدرة على تسجيل تلك المخالفات في التقرير وتعتبر عملية جودة التدقيق عملية مستمدة على الصعيدين الاكاديمي والتطبيقي.

وعرفها الباحث بأنها زيادة مصداقية التقارير المالية التي تصدر عن المدقق الخارجي، وهذا يتم اذا كانت عملية التدقيق تتسم بالجودة، وعدم وجود تعارض بين مصالح المدقق والعميل.

مما سبق يتضح للباحث أن تحديد مفهوم جودة التدقيق من الأمور الصعبة، وذلك لصعوبة وضع حدود للنطاق أو المجال الذي يجب أن تغطيه جودة التدقيق، بالإضافة إلى أن مفهوم الجودة مفهوم نسبي، وذلك لان مهنة التدقيق تتميز بخصائص تنفرد بها عن المهن الأخرى، ولعل أهمها أن هناك أطراف متعددة تطلب هذه الجودة، وهدفها هو حماية الأطراف العديدة التي تعتمد على تقرير المدقق في اتخاذ قراراتها، وان لكل طرف من هذه الأطراف تفسير مختلف عن الأطراف الأخرى لمفهوم جودة التدقيق. كما يجب أن يشمل مفهوم جودة عملية التدقيق على التخطيط الجيد والسليم لعملية التدقيق، الالتزام بالخطط الموضوعة، وفهم وتطبيق والالتزام بالمعايير المهنية التي تصدرها المنظمات المهنية عند تنفيذ عملية التدقيق، وذلك من خلال التخطيط الجيد ووضع البرامج والموازنات والإشراف على تنفيذها، والتزام فريق العمل والتقيد بها، وهذا يؤدي إلى تقليل مخاطر عدم الكشف عن الأخطاء والمخالفات الجوهرية التي توجد في القوائم المالية، بالإضافة إلى الالتزام بالمعايير والإرشادات المهنية، التأهيل العلمي والعملي للمدققين، آداب وقواعد السلوك المهني، استخدام الأساليب الحديثة في عملية التدقيق، والإفصاح الجيد والمناسب في تقرير المدقق بما يلبي احتياجات كل طرف من هذه الأطراف المهتمة بعملية التدقيق، ذلك أن جودة عملية التدقيق لها أهمية بالغه في العديد من المجالات، مثل تخفيض مشاكل الوكالة، تحسين حوكمة الشركات، وتضييق فجوة التوقعات في مهنة التدقيق.

2-1-4: الإطار العام لجودة التدقيق:

يميز الإطار العام لجودة التدقيق بين العناصر التالية (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2014):

1. المدخلات: هناك العديد من المدخلات لجودة التدقيق. ومن أهمها: عملية التدقيق، والمدققين أنفسهم، ومتطلبات التأهيل المهني العلمي والعملي، ومتطلبات الكفاءة، والتعليم المستمر، فضلا عن الاستقلالية والسلوك المهني، بالإضافة إلى سمات المدقق الشخصية منها مهارة المدقق، وخبرته،

وقيمه الأخلاقية، وقدراته العقلية. بالإضافة إلى تأثيرها على الصعيد الوطني أو القانوني بالتشريعات والقوانين والمعايير التي تضبط عملية التدقيق. كما وتعتبر عملية التدقيق من المدخلات المهمة فيما يتعلق بسلامة منهجية التدقيق، وفعالية الأدوات المستخدمة للتدقيق، وتوافر الدعم التقني المناسب.

2. العمليات: حيث تتم عملية التدقيق من خلال معايير التدقيق الدولية وإجراءات ضبط الجودة وإبداء الرأي والتشاور الداخلي في الشركات وتأثيرها على جودة التدقيق.
3. المخرجات: وهي درجة الثقة التي يقدمها المدقق لمستخدمي القوائم المالية، وتعتبر مخرجات عملية التدقيق من المؤثرات المهمة في جودة التدقيق لما تحمله من أهمية عند تقييم جودة التدقيق من قبل حاملي الأسهم. فمن المرجح أن يكون لتقرير المدقق تأثير ي في جودة التدقيق إذا كان يعبر بشكل واضح عن مخرجات عملية التدقيق. وبالمثل، يمكن لاتصالات المدقق باللجان المكلفة بالحكم على جودة التدقيق بشأن الجوانب النوعية لممارسات إعداد التقارير المالية للشركة وأوجه القصور في الرقابة الداخلية أن تؤثر بشكل ي على جودة التدقيق.
4. التفاعلات الرئيسية في إعداد التقارير المالية: حيث يقوم كل طرف مستقل بدور هام في إعداد التقارير المالية، من أجل دعم إعداد التقارير المالية بجودة عالية وبالطريقة التي تتفاعل من خلالها كل الجهات المعنية بموضوع التدقيق، والتي يمكن أن يكون لها تأثير خاص على جودة التدقيق وتتأثر هذه التفاعلات بما في ذلك الاتصالات الرسمية وغير الرسمية بالسياق الذي يتم تنفيذ التدقيق، ويسمح لعلاقة ديناميكية بين المدخلات والمخرجات. على سبيل المثال، يمكن للمناقشات بين المدقق، ولجنة التدقيق، في شركة مدرجة في مرحلة التخطيط أن تؤثر على استخدام مهارات متخصصة (المدخلات) فضلاً عن تأثيرها في شكل تقرير مراقب الحسابات ومحتواه، إلى القائمين على عملية التدقيق (المخرجات). في المقابل، بالنسبة للشركات المملوكة للقطاع الخاص، قد يكون هناك حضور من قبل المالكين أثناء عملية التدقيق. في هذه الظروف، قد يكون هناك اتصالات غير رسمية متكررة، مما يسهم في وجود عملية التدقيق.
5. عوامل السياق: إذ تسهم الإدارة السليمة للشركات في جودة التدقيق، لا سيما إذا كانت تخلق مناخاً من الشفافية والسلوك الأخلاقي داخل الشركة. كما تؤثر القوانين واللوائح بشكل ي على طبيعة ونوعية التقارير المالية وكذلك جودة التدقيق، من خلال إنشاء إطار عام يمكن أن تتم فيه عملية التدقيق بشكل فعال، كما يمكن للرقابة التنظيمية إذا كانت تؤسس نظاماً فعالاً لتقييم نوعية عمل المدققين.

2-1-5: أسباب الاهتمام بمهنة التدقيق:

يعتبر القيام بتحديد جودة عملية التدقيق من الأمور الصعبة، لاختلاف طبيعتها وتعدد الأطراف المستفيدة منها، ألا أنها تعد مطلباً أساسيا لكافة الأطراف المستفيدة من مهنة التدقيق للأسباب الآتية (حسنين، وقطب، 2003؛ Scott & Pitman, 2005) ;:

1. يراعي المدقق عند تنفيذ عملية التدقيق أن تتم بأعلى جودة ممكنة لإضفاء أكبر مصداقية ممكنة على تقريره.
2. ترغب إدارة الشركة محل التدقيق في إضفاء الثقة على قوائمها المالية، مما يتطلب أداء عملية التدقيق بأعلى مستوى من الجودة.
3. اهتمام مختلف الأطراف المستفيدة من القوائم المالية بدقة وعدالة تلك القوائم، لذا يفضلون أن تتم المصادقة عليها من قبل مكاتب تدقيق تتميز بجودة الأداء.
4. نظراً لحدة المنافسة بين مكاتب التدقيق فقد اتجهت أنظار كل من المدققين والعملاء إلى جودة عملية التدقيق كعامل ترجيحياً من خلاله يتم التمييز بين مكاتب التدقيق.

2-1-6: أهمية جودة التدقيق:

لقد واجهت مهنة التدقيق ضغوطاً متزايدة وانتقادات مستمرة في السنوات الأخيرة بسبب الإخفاقات التي تعرضت لها مكاتب التدقيق والتي نتج عنها حالات الغش والتلاعب في القوائم المالية وزيادة الدعاوى القضائية المرفوعة ضد المدققين بعد تعرض العديد من الشركات الأميركية للفشل بالرغم من خضوع بياناتها المالية للتدقيق من اكبر مكاتب التدقيق، ويعتمد الكثير من المستخدمين الخارجيين على مخرجات عملية التدقيق والمتمثلة في تقرير مدقق الحسابات في اتخاذ قراراتهم ورسم سياساتهم، وبالتالي فإننا نجد أن جودة التدقيق أصبحت مطلباً أساسيا لجميع الأطراف المستفيدة من عملية التدقيق (Lim et al., 2013; Quosigk et al., 2014;).

ويمكن عرض هذه الأطراف المستفيدة من عملية التدقيق كما يلي (أبو نصار، وحميدات 2014؛ Tayler & Glezen, 1994;): -

1. المدقق الخارجي: يهتم المدقق الخارجي بتنفيذ عملية التدقيق بأعلى جودة ممكنة لتخفيض خطر التقاضي، ولتحسين سمعته وشهرته وموقفه التنافسي في مجال عمله واكتساب عملاء جدد.

2. إدارة الشركة: وهي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية، وبالتالي فان تنفيذ عملية التدقيق بأعلى جودة يساعدها في تحديد مواطن القوة والضعف لديها، ويساعدها في وضع الخطط المستقبلية، ومن ناحية أخرى فان المدقق له ردود فعل في السوق يؤثر على أسعار أسهم الشركة.
3. حملة الأسهم: إن تنفيذ عملية التدقيق بجودة عالية يعد جزءاً مهماً من نظام الرقابة على تصرفات إدارة الشركة.
4. الهيئات الرقابية والأجهزة الحكومية: والتي تسعى إلى تنفيذ عملية التدقيق بجودة عالية من اجل الحفاظ على الاقتصاد العام من خلال الاعتماد على القوائم المالية المدققة في أغراض كثيرة منها التخطيط والرقابة وفرض الضرائب وتقديم الإعفاءات والإعانات لبعض القطاعات.
5. الجمعيات والمؤسسات المنظمة للمهنة: حيث يسعى إلى وضع معايير تهدف إلى إلزام مكاتب التدقيق بتحقيق أعلى مستوى من الجودة بهدف تطوير المهنة وتدعيم الثقة فيها وتحسين نظرة المجتمع لهذه المهنة وللخدمات التي تقدمها.
6. البنوك والدائنون: وهم يعتمدون بشكل كبير على القوائم المالية المدققة في منح القروض والتسهيلات البنكية وفي تحديد سقوف الائتمان مما يعني أن جودة التدقيق مرتبطة بشكل وثيق بجودة قراراتهم المتخذة.

2-1-7: جودة التدقيق بموجب معيار الدولي رقم (1) لرقابة الجودة

المعيار الدولي رقم (1) لرقابة الجودة:

يسمى معيار الدولي رقم (1) بمعيار "رقابة الجودة للشركات التي تؤدي عمليات تدقيق ومراجعة للبيانات المالية، وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة"، ويعالج هذا المعيار مسؤوليات الشركة المتعلقة بنظام الرقابة على عمليات التدقيق ومعالجة البيانات المالية، كما يوضح المعيار أن هدف هذه الشركة هو إيجاد نظام لرقابة الجودة والالتزام به من أجل تزويدها بتأكيد معقول فيما (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2014):-

أ- امتثال الشركة وموظفيها للمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

ب- أن تكون التقارير الصادرة عن الشركة أو الشركات العملية ملاءمة في الظروف.

2-1-8: جودة التدقيق حسب معيار التدقيق الدولي رقم (220) للرقابة على جودة عملية التدقيق

لقد أصدر مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي معيار (220) رقابة الجودة لعمليات تدقيق المعلومات المالية التاريخية وأكد المجلس على أن هدف المعيار هو وضع المعايير وتوفير الإرشادات بخصوص مسؤوليات محددة لموظفي مكتب التدقيق فيما يخص إجراءات رقابة الجودة على مهام تدقيق البيانات المالية التاريخية من خلال ما يلي (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2014):-

أ- السياسات والإجراءات التي يتبعها مكتب التدقيق عند أداء عملية التدقيق.

ب- الإجراءات المتعلقة بتفويض المهام للمساعدين لأداء عملية التدقيق، ويجب تطبيق سياسات وإجراءات رقابة الجودة على مستوى مكتب التدقيق وأيضا على عمليات التدقيق الفردية.

وتعتبر سياسة ضوابط الجودة بمثابة أهداف تسعى مكاتب التدقيق لتحقيقها، بينما إجراءات الضوابط تمثل الخطوات والأساليب التي يتم تنفيذها من اجل تحقيق الأهداف المحددة، ولقد بينت الفقرة (2) من المعيار الدولي رقم (220) ما يجب على مكاتب التدقيق القيام به من حيث تنفيذ إجراءات رقابة الجودة، والتي صممت للتأكد بأن كافة المراجعات قد تمت حسب المعايير الدولية للتدقيق، أو المعايير الوطنية المناسبة. كما وحد المعيار الدولي لرقابة الجودة عناصر إطار رقابة الجودة وهي: المتطلبات الأخلاقية، والاستقلالية، وقبول العملاء الجدد، والاستمرار مع القدامى، وأداء المهمة، والإشراف، والاستشارات، ومراجعة الرقابة على الجودة والتفتيش.

2-1-9: عناصر رقابة الجودة وفقاً لمعياري التدقيق الدولي رقم (220) والمعيار الدولي رقم (1) لرقابة الجودة: (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2014).

1- مسؤوليات القيادة المتعلقة بالجودة داخل الشركة:

يجب على الشركة أن تضع السياسات والإجراءات التي تشجع وجود ثقافة داخلية تنظيمية تدرك أهمية الجودة في أداء عملية التدقيق، كما جاء في الفقرة (8) من معيار التدقيق الدولي رقم (220) فأنه على الشريك في عملية التدقيق تحمل مسؤولية الجودة الشاملة لكل عملية تدقيق قد كلف بها، كما يجب أن يكون مثالا يقتدى به، حيثما يتعلق بجودة التدقيق لبقية الأعضاء في فريق التدقيق أثناء جميع مراحل العملية، وهذا الأمر يتطلب من إدارة الشركة تحمل المسؤولية المطلقة فيما يخص نظام الرقابة على الجودة.

2- المتطلبات الأخلاقية:

يجب على الشركة أن تأخذ بعين الاعتبار وضع السياسات والإجراءات التي تؤدي إلى امتثال أعضاء المهنة بالمتطلبات الأخلاقية، كما جاء في الفقرة رقم (11) من معيار التدقيق الدولي رقم (220) بأنه على شريك العملية أن يكون استنتج بخصوص الامتثال لمتطلبات الاستقلالية، بحيث تتيح السياسات والإجراءات إبلاغ الشركة بمتطلباتها الخاصة بالاستقلالية لموظفيها، ويتطلب المعيار حصول الشركة على تأكيد خطي مره في السنه على الأقل حول الامتثال لسياساتها المتعلقة بالاستقلالية كما يتطلب المعيار تحديد الظروف التي تشكل تهديداً للاستقلالية.

ولقد بينت الفقرة (20) من المعيار الدولي لرقابة الجودة رقم (1) أن المبادئ الأساسية للسلوك الأخلاقي المهني تتضمن ما يلي: -

أ – النزاهة: يوجب هذا المتطلب أن يكون المدقق أميناً وعادلاً عند تقديمه لخدمات التدقيق لشركة العميل.

ب- الموضوعية: يوجب هذا المتطلب على المدقق أن يعمل دون تحيز لأي طرف وان لا يسمح لتعارض المصالح بحيث لا يعمل ذلك على الضرر بأحد الأطراف المستخدمة للبيانات المالية المدققة، ولا يخضع حكمة المهني لأي تأثير.

ج- الكفاءة المهنية والعناية اللازمة: تلزم المدقق بأن يؤدي الخدمات المحاسبية للعميل بكل عناية وكفاءة مهنية، ويوجب ذلك على المدقق أن يستمر في المحافظة على مستوى من المعرفة المهنية والمهارة بحيث يظهر ذلك على جودة الأعمال التي يقوم بها.

د- السرية: يجب أن يحافظ المدقق على سرية المعلومات التي يطلع عليها بحكم عمله عند قيامه بعملية التدقيق للبيانات المالية للعميل وان لا يكشف هذه المعلومات أو يفصح عنها لأي طرف دون تفويض وان لا يستعمل هذه المعلومات لتحقيق مصالح شخصية له أو لأي طرف آخر.

هـ- السلوك المهني: على المدقق أن يمتنع عن أي عمل أو سلوك يسئ للمهنة باستخدام الوسائل التي تسئ للمهنة وسمعتها المبالغة في تزكية الخدمات التي يقدمها واستخدام الأساليب التي تسئ إلى سمعة المدققين الأخيرين.

و – الاستقلالية: يجب على المدقق أن يحافظ على استقلاله ظاهرياً وفكرياً عند قيامه بتقديم خدماته للعميل، لان هناك أطراف كثيرة مهتمة بتقرير المدقق حول عدالة القوائم المالية فانه يجعل المدقق يعمل في بيئة تتسم بتضارب المصالح مما يهدد استقلالية المدقق.

3- قبول العملاء الجدد والاستمرار مع القدامى:

ينبغي على شريك العملية أن يكون مقنعا بأن الإجراءات في مكتب التدقيق مناسبا فيما يتعلق بقبول واستمرار العلاقة مع العميل وعملية التدقيق المحددة، وان يراجع العلاقة مع العملاء الحاليين باستمرار في حالة كون العميل جديد، يقوم الشريك المسؤول بتقييم وضع الشركة في السوق من ناحية سمعتها وقدرتها التنافسية وقدرتها على الاستمرار، ويقوم بتقييم علاقة الإدارة مع المدقق السابق لمعرفة مدى قدرة المدقق على الحفاظ على استقلاليته ومدى ممارسة الإدارة ضغوط عليه. أما بالنسبة للعميل القديم فأنه يجب تقييم إمكانية الاستمرار معهم، وتقييم العلاقة معهم في الفترات السابقة وبالأخص مدى وجود تضارب بينهما ومدى ممارسة العميل لضغوطات على المدقق للتأثير على رأيه، أو منعه من الحصول على الأدلة التي يراها ضرورية، وكما جاء في الفقرة (13) من معيار التدقيق الدولي رقم (220)، فانه إذا حصل الشريك على معلومات قد تلغي عملية التدقيق من قبل المكتب في وقت مبكر، فعليه تبليغ تلك المعلومات على الفور ليتمكن من اتخاذ الإجراءات، وعليه أيضا يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الأمور التالية:

أ- مدى استقامة المالكين والمديرين للشركة وأولئك الذي لهم مسؤولية التحكم المؤسسي.

ب- فيما إذا كان الفريق المكلف بالمهمة يتمتع بالكفاءة التي تمكنه من القيام بالمهمة ولدية الوقت والموارد الضرورية.

ج- فيما إذا كان بإمكان مكتب التدقيق وفريق المهمة الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية للمهنة بما فيها الاستقلالية.

4- الموارد البشرية:

يجب على مكتب التدقيق تصميم وتنفيذ السياسات والإجراءات التي توفر تأكيداً معقولا بأنها تمتلك عدداً كافياً من الأفراد المؤهلين والملتزمين بالمبادئ الأخلاقية اللازمة، وفقا للمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتي تمكن المدقق من إصدار تقارير مناسبة في ظل الظروف القائمة، كما أوضحت الفقرة (14) من معيار التدقيق الدولي رقم (220) أن يتأكد من امتلاك فريق العملية الكفاءة والقدرات المناسبة لأداء عملية التدقيق. وتشمل الإجراءات الخاصة للموارد البشرية تلك الإجراءات

التـي تتعلـق بتعيين فريـق العمليـة، وعلـى الشـريك المسؤول عن كل مهمـه أن يكون مقتنعـاً بـأن فريـق المهمـة يتمتـع بالقدرات والكفـاءات، ولديـه الوقت الكـافي للـتمكن مـن إنجـاز مسـؤولياتهم وبـذل العنايـة المطلوبة وفقاً للمعايير المهنية والقوانين والأنظمة.

5- أداة العمليات:

يجب على شريك العملية تحمل مسؤولية التوجيه والإشراف على أداء مهمـة التدقيق بمـا يتناسـب مع المعايير المهنية ومتطلبات القوانين ذات العلاقة، وإعداد التقرير في ظل المسؤوليات لتكـون مناسـبة في البيئة التي تحيط بالعملية، وبالتالي فهو مسؤول عن إبلاغ فريق المهمة بمسـؤولياتهم وبطبيعـة عمل المكتب والقضايا ذات العلاقة بالمخاطر والمشاكل التـي يتوقـع مواجهتهـا خـلال أداء المهمـة، والطريقـة التفصـيلية لأداء المهمــة. وتشـمل الإجـراءات الخاصــة بــأداء المهمــة ذات العلاقــة إجـراءات تتعلـق بالاستشارات وإجراءات تتعلق بجودة أداء المهمة:-

أ– الاستشارات: أن تكون الاستشارات داخل مكتب التدقيق أو خارجه من خلال خبراء يمتلكون الخبرة العملية بموضوع الاستشارة، وان يتم توثيق الاستشارة فيها بالإضافة لنتائج الاستشارات والقرارات المتخذة بناء عليها، وعند حدوث خلاف في الرأي بين فريق المهمة والأشخاص الذين تم مشاورتهم، فانه لا بد من الرجوع إلى متطلبات سياسات وإجراءات الرقابة على الجودة لدى مكتب التدقيق.

ب– مراجعة الرقابة على جودة المهمة: ومهمة الشريك المسؤول أن يقوم بما يلي:

- التحقق من انه قد تم تعيين مراجع الرقابة على جودة المهمة.
- مناقشة أية قضايا هامة تظهر خلال أداء المهمة مع هذا المراجع.
- عدم إصدار تقرير المدقق إلا بعد انتهاء من مراجعة الرقابة على جودة المهمة.

وكما ورد في الفقرة (18) من معيار التدقيق الدولي رقم (220) فأنه يتوجب على الشريك في العملية ما يلي:

أ – أن يتحمل مسؤولية فريق التدقيق بالمشاورات المناسبة بخصوص الأمور الصعبة، أو المستمرة.

ب- الشعور بالرضى تجاه قيام فريق العملية بالمشورات الملائمـة خـلال فتـرة العمليـة سـواء بـين فريـق العملية أو بين فريق العملية وأفراد آخرين داخل أو خارج مكتب التدقيق.

ج- الشـعور بالرضــى بخصــوص الاتفـاق مـع الجهـة التــي تمـت مشـاورتها حـول طبيعـة ونطـاق هـذه المشورات والاستنتاجات الناشئة.

6- المراقبة على جودة التدقيق:

يجب على مكتب التدقيق أن يقوم باستمرار بمراقبة كفاية وفعالية سياستها وإجراءاتها المتعلقة بالرقابة على الجودة وان يقوم بتبليغ موظفيها عن تلك السياسات والإجراءات والتأكد من إدراكهم وفهمهم لها بشكل معقول، ومن مهام الشريك في عملية التدقيق أن يأخذ بعين الاعتبار أي عيوب تمت ملاحظتها ويمكن أن تؤثر على أداء المهمة وفيما اذا كانت هذه الإجراءات التي اتخذتها الشركة لمعالجة هذه الأمور كافية وتناسب ظروف عملية التدقيق، كما يجب على مكتب التدقيق وضع سياسات وإجراءات المتمثلة بتقييم وإبلاغ ومعالجة حالات القصور المحددة التي تمت ملاحظتها نتيجة لعملية المراقبة. كما يتطلب توفير نظام فعال لرقابة الجودة وان تكون هناك عملية مصممة بشكل تعطي للمكتب درجة معقولة بأن السياسات والإجراءات الخاصة برقابة الجودة ملائمة وكافية وتعمل بفاعلية، ويجب على شريك العملية الاطلاع على نتائج تقييمها ومراعاة مدى اكتمالها أو احتوائها على نقص ومتابعة.

2-1-10: العوامل المؤثرة في جودة التدقيق:

هناك العديد من العوامل الخاصة في مكاتب التدقيق سواءً الدولية منها أو المحلية والتي تؤثر بشكل ملحوظ على جودة العملية التدقيقية والإجراءات المتبعة بها، حيث أنه كلما أمتاز مكتب التدقيق بمواصفات عالية، انعكس ذلك على جودة عملية التدقيق وعزز من قدرته التنافسية. ويهتم مكتب التدقيق وبشكل خاص في عملية تحسين جودة التدقيق نظراً لحدة المنافسة بين مكاتب التدقيق بهدف المحافظة على العملاء الجيدين، وجذب عملاء جدد يقدرون جودة الخدمات التي يقدمها المكتب لتحسين جودة التدقيق مما ينعكس يا على عمل المكتب على المدى الطويل.

ولقد حدد مجلس إعداد التقارير البريطاني المدققين الصادر سنة (2008)، عدة عوامل تؤثر ب على جودة التدقيق وهي (الدالي، 2008): -

1- أن يكون لدى الشركاء وفريق التدقيق القدرة على تفهم أنشطة العملاء بشكل جيد.
2- أن يقوم بالالتزام بمبادئ التدقيق والمعايير الأخلاقية للعمل.
3- أن يكون لديهم القدرة والسلطة للتعامل بقوة مع المشاكل المختلفة التي تواجههم أثناء عملية التدقيق.
4- أن يحرص الشركاء والمديرين على تشجيع المبتدئين والمحاسبين تحت التمرين وان تتيح لهم فرص التعلم اللازمة.
5- يجب أن يتم التدريب الكافي للمدققين على الأساليب الحديثة للتدقيق.

ولقد تعددت العوامل التي تؤثر في جودة العمل التدقيقي التي تناولتها الدراسات والأبحاث ويمكن عرض العوامل المؤثرة في جودة التدقيق في مجموعتين على النحو التالي: -

أولا: العوامل المؤثرة في جودة التدقيق والمرتبطة بمكتب التدقيق:

1- التزام مكتب التدقيق بالمعايير المهنية:

تتميز مهنة التدقيق بأنها تؤدى من قبل أشخاص مؤهلين مدربين مستقلين ومحايدين ومسؤولين مهنياً والسبيل للحفاظ على ذلك هو معايير التدقيق المتعارف عليها (مازون، 2011)، وبدون المعايير المهنية لا يمكن أن يتحقق الهدف الأساسي لمهنة التدقيق وهو إضفاء الثقة على القوائم المالية التي يتم تدقيقها. وتعرف معايير التدقيق بانها مجموعة من القواعد والمبادئ الأساسية الواجب اتباعها عند القيام بعملية التدقيق، فهي عبارة عن الأنماط التي يجب أن يحتذي بها المدقق أثناء أدائه لمهمته للوصول إلى كفاءة وجودة العمل الذي يقوم به (دحدوح، والقاضي، 2009، ص:69).

إن التزام مكاتب التدقيق بتطبيق المعايير المهنية يقود بالتأكيد لرفع جودة التدقيق ويعود ذلك إلى أن تلك المعايير تشكل الأسلوب الذي تتم به ممارسة مهنة التدقيق، وبذلك تشكل مقياساً لجودة التدقيق، ولذلك ينبغي على المدقق إظهار التزامه بهذه المعايير لأنها توفر إرشادات القياس المحاسبي، التقييم المحاسبي والإفصاح المحاسبي (إبراهيم، 2008). وقد أكدت العديد من الدراسات المتعلقة بجودة التدقيق أن الالتزام بمعايير التدقيق المتعارف عليها يعد أحد العوامل المؤثرة على جودة التدقيق وان هناك علاقة يه بين جودة التدقيق والالتزام بمعايير التدقيق المتعارف عليها (الأهدل، 2008).

كما أشار كل من (Arens & Loobbecke, 2008) أن على المدققين في مهنة التدقيق أن يأخذوا بعين الاعتبار أن معايير التدقيق ونشرات معايير التدقيق أنها المعايير الدنيا للأداء وليست المعايير القصوى أو المثالية، وأن جودة المعايير لا تعني أن على المدقق اتباعها على نحو أعمى، وإنما عليه أن يتبع تصرفات بديلة إذا رأى أن متطلبات معيار ما غير عملية أو مستحيل القيام بها.

كما توصلت دراسة (Copley, 1993)، إلى أن تطبيق معايير التدقيق المتعارف عليها يعد من أهم خصائص جودة عملية التدقيق. كما ذكرت دراسة (حسنين، وقطب، 2003). أن عدد الملاحظات أو المخالفات التي سجلها مكتب التدقيق بخصوص الموظفين لديه أو التي سجلتها المنظمات المهنية على مكتب التدقيق تعبر عن مدى الالتزام بمعايير التدقيق المتعارف عليها، وكلما زاد العدد كان له تأثير سلبي على جودة التدقيق والعكس صحيح.

2- قبول العملاء والاستمرار معهم:

تركـزت الإصـدارات المهنيـة الأمريكيـة والدوليـة علـى ضـرورة قيـام مكاتـب التـدقيق بوضـع الإجـراءات اللازمـة لتقيـيم العمـلاء المحتملـين بغـرض اتخـاذ قـرار قبـولهم مـن عدمـه وتقيـيم العمـلاء الحاليين لاتخاذ قرار استمرار العلاقة التعاقدية معهم أو إلغائها حتى لا تتعرض هذه المكاتب في دعاوى قضـائية قد تـؤثر علـى سمعتها المهنيـة، بـل وعلـى وجـوده فـي سـوق تـدقيق الحسـابات (نـور، وعبيـد، وشحاته، 2007).

وبذلك كان لا بد من كل مكتب تدقيق أن يقوم بتقييم كل عميل قبل قبـول المهمـة معـه، كمـا يجـب إعادة تقييم العملاء القدامى وتجنب الارتباط بعملاء غير أمنـاء إلـى اقل حد ممكن خصوصـاً مـع تزايد توقعات مستخدمي القوائم المالية عن مسؤولية عملية التدقيق عن اكتشـاف الغش والاحتيـال فـي القـوائم المالية. وتجنـب التعـرض للمسـاءلة القانونيـة، وذلـك مـن خـلال دراسـة وتقيـيم المعلومـات التـي يتحصـل عليها مكتب التدقيق عن سمعة ونزاهة إدارة الشركة محل التدقيق وطبيعة نشاطها والصناعة التي تعمل فيها ومدى تناسبها وتوافقها مع ظروف وإمكانيات المكتب وخبرة وتخصص أفراده كشرط أساسي عند قبـول التعامـل مـع العمـلاء. كمـا ورد فـي معـايير التـدقيق الـدولي رقـم (220) أن عامـل قبـول العمـلاء والاسـتمرار معهـم يجـب أن يهـتم بطبيعـة مهـام عمليـة التـدقيق ومـدى تناسـبها وتوافقهـا مـع ظـروف وإمكانيات المكتب وخبرة وتخصص أفراده كشرط أساسي عند قبول التعامل مع العملاء، وذلـك بجانـب الأمور الأخرى المتعلقة بمدى نزاهة وسمعة إدارة العميل (الوكيل، 2004).

وقد أشارت العديد مـن الدراسـات أن وضـع سياسـات وإجـراءات لقبـول مهمـة التـدقيق يعتبـر أحـد العوامـل المـؤثرة علـى جـودة التـدقيق، وان هنـاك علاقـة إيجابيـة بـين جـودة التـدقيق وإجـراءات مكتـب التدقيق لقبولـه مهمه التدقيق. حيث أن قيام مكتب التدقيق بإجراء دراسة لإدارة شركة العميـل قبـل قبولهـا كعميل جديد يعد أحد خصائص جودة التدقيق واحد العوامل المؤثرة على جودة التـدقيق (Carcello et al., 1992).

3-طول فترة احتفاظ المدقق بالعميل:

تتمثل بعدد السنوات التي يقوم مكتب التدقيق من خلالها بتدقيق القوائم المالية لذات الشركة ويرى البعض أن زيادة فترة ارتباط المدقق بالعميل يجعل المدقق يفقد جزءا من استقلاليته وحيـاده، وذلـك لأنـه يصبح في نظرهم يتقبل الأمور التي ترغبها إدارة الشركة وكأنـهم مـن أعضـاء ومـوظفي الشـركة، لـذلك

طالبت الجمعيات المهنية في أميركا وبريطانيا وكندا وأستراليا وغيرها، بأن لا تزيد مدة بقاء المدقق في الشركة التي يدقق حساباتها أكثر عن (5) سنوات، ويجب استبداله بعد هذه المدة بمدقق آخر (جربوع، وشاهين، 2011).

4- تقديم الخدمات الاستشارية:

عرف مجمع المحاسبين القانونيين الأميركي الخدمات الاستشارية بأنها "الاستشارات المهنية التي تهدف أساسا إلى تحسين كفاءة فاعلية استخدام العميل للطاقات والموارد المتاحة له، مما يحقق أهداف التنظيم (توماس، وهنكي 1989، ص: 1041). ونظراً للتطور الكبير في البيئة الاقتصادية وظهور شركات الأموال (المساهمة) أدى ذلك إلى الاستعانة بالمدقق لتقديم خدمات استشارية نظرا لخبرته الكبيرة والمامه بحسابات الشركة وطبيعة أعمالها، ومن الأمثلة على الخدمات الاستشارية التي يقدمها المدقق للعملاء خدمات مسك الدفاتر المحاسبية والاستشارات الضريبية والاستشارات الإدارية.

إن تقديم مكتب التدقيق الخدمات الاستشارية لعملائهم يؤثر سلباً على جودة عملية التدقيق، وذلك لان تقديم مثل هذه الخدمات يؤدي لاعتماد المدققين على عملائهم مادياً مما يضعف صلابتهم أمام إدارة الشركة كما أن ذلك يضع المدققين في الأدوار الإدارية للشركة مما يهدد موضوعيتهم عند القيام بعملية التدقيق (الطويل، 2012). كما أشار (شاهين، 2003) أن تقديم المدقق للعديد من الخدمات سيؤدي إلى انهيار كل القواعد الأخرى لمظاهر الحياد من قبل الإدارة خاصة فيما يتعلق بالجوانب المالية.

5- أتعاب المدقق:

تعرف أتعاب المدقق بأنها المبالغ أو الأجور أو الرسوم التي يتقاضاها المدقق نظير قيامه بعمليات التدقيق لحسابات شركة ما، حيث يتم تحديد حجم الأتعاب بموجب العقد الذي يتم بين الشركة محل التدقيق وبين المدقق وفقاً للزمن الذي تستغرقه عملية التدقيق وحاجة ونوع الخدمات المطلوبة منه وحجم هذه العمليات (سلامه، كلبونة، زريقات،2011، ص: 106). ولا يخص هذا التعريف الخدمات الأخرى التي من الممكن أن يقدمها المدقق مثل الخدمات الاستشارية (سويدان، 2010).

ويعتبر قبول المدقق بأتعاب اقل من المدققين الآخرين أمراً اعتيادياً، لكن لا بد من أخذ الحيطة من تأثير ذلك على مدى الالتزام بالمتطلبات الأساسية التي يقوم بها المدقق، حيث قد يؤثر ذلك على كفاءة الأداء وعلى بذل العناية المهنية. ويمكن التغلب على تلك التهديدات من خلال توضيح شروط

الاتفاقية والخدمات التي ستقدم وأسس احتساب هذه الأتعاب وكذلك عن طريق تعيين فريق عمل يتمتع بالكفاءة وتخصيص الوقت الكافي للمهمة (الذنيبات، وخداش، 2009).

وهناك عدة أشكال لأتعاب التدقيق منها: (الذنيبات، 2010أ، ص: 124)

- الأتعاب الثابتة (Fixed Fees) وتحدد سلفا كمبلغ مع تغير قابل للزيادة.
- الأتعاب المتغيرة (Variable Fees) وتكون حسب الوقت الذي يمضيه المدقق في عملية التدقيق.
- الأتعاب الشرطية (Contingent Fees) وهي الأتعاب التي تتحدد قيمتها وعملية الحصول عليها بناء على تحقق شرط مستقبلي.

وافترضت لجنة (Cohen) ولجنة (Treadway) أن الأتعاب المنخفضة تعد احد أسباب انخفاض جودة التدقيق الخارجي، وهذا ما أظهرته نتائج دراسة (Elizur & Falk, 1996)، والتي هدفت إلى اختبار العلاقة بين جودة التدقيق مع كل من كفاءة المدقق، وأتعاب التدقيق، والخسارة المتوقعة لفشل عملية التدقيق، وكان من اهم النتائج التي تم التوصل إليها هي أن أتعاب التدقيق المرتفعة قد تحفز المدقق لزيادة جودة التدقيق. وتعد أتعاب التدقيق التي يتقاضها المدقق أحد المؤشرات المهمة التي تؤثر على استقلالية وجودة التدقيق التي يقدمها، ويرى (حلس، 2003) أن عملية تحديد أتعاب المدقق هي عملية شديدة التعقيد وذلك لتعدد العوامل المؤثرة في تقدير تلك الأتعاب.

6- ارتباط مكتب التدقيق مع مكاتب عالمية:

تقوم معظم مكاتب التدقيق المحلية على الارتباط بأسماء مكاتب تدقيق عالمية، وقد تكون عملية الارتباط بموجب شراكات فعلية واستراتيجية وذلك لدفع الكفاءة المهنية والسيطرة على أكبر حصة سوقيه ممكنه. ويعتبر ارتباط مكتب التدقيق المحلي بمكتب تدقيق عالمي كبديل لقياس جودة الأداء المهني، أحد المتغيرات المستخدمة في أسواق التدقيق في دول العالم النامية بشكل خاص، وفي دول العالم بخلاف الولايات المتحدة بشكل عام، إذ كان هذا الارتباط محدد على أساس الارتباط بأحد مكاتب التدقيق الأربعة الكبار في عالم ممارسة مهنة التدقيق. ويعود السبب الرئيسي لاستخدام هذا المتغير كبديل لقياس جودة الأداء المهني، الطبيعة التنظيمية والهيكلية لهذه المكاتب، إضافة إلى عامل السمعة، حيث تفرض هذه المكاتب شروطاً وقيوداً على فروعها أو عند ارتباطها مع مكاتب تدقيق محلية لدول أخرى. فهذه المكاتب تتصف بالتنظيم الداخلي العالي، واتباع إجراءات رقابية على جودة الأداء المهني، وتعمل للحفاظ على سمعتها وعدم تهديد هذه السمعة، نظرا لما لذلك من آثار سلبية مباشرة على ما تحققه من إيرادات (عوض، 2008).

7- تخصص مكتب التدقيق في الصناعة:

عرف (Solomon & Shields, 1999) المدقق المتخصص بأنه المدقق المعين من قبل مكتب التدقيق على النحو الذي يسمح له بأخذ القدر الأكبر من التدريب والممارسة في خدمة قطاع محدد من القطاعات التي يخدمها مكتب التدقيق. ويعد التخصص المهني للمدقق أحد الاتجاهات الحديثة في تطوير مهنة التدقيق، وأحد أبرز مداخل الاستمرارية في سوق التدقيق لمواجهة المنافسة المتزايدة في ظل العولمة وانفتاح الأسواق. فالمدققين المتخصصين مهنياً يمكنهم التحكم في مخاطر أعمال العميل التي يراجعون حساباتها أكثر من غيرهم عن طريق دراسة وتحليل الجوانب الإدارية للعميل، ونزاهة الإدارة، والمنافسة في مجال الصناعة أو النشاط، كما أن عدم التخصص المهني في الصناعة التي ينتمي إليها المدقق لا يساعد على تفهم وإتمام عملية التدقيق والقيام بالإجراءات المطلوبة بكفاءة وفاعلية، مما ينعكس سلبا على جودة الأداء المهني للمدقق (الحداد، 2008).

كما وتبرز أهمية التخصص في الصناعة لمكتب التدقيق لرغبته بتعزيز سمعته المرتبطة بتقديم خدمات ذات جودة عالية، حيث ينتج عن ذلك تقديم المكتب المتخصص لمستوى مرتفع من التأكيد مقارنة بعمليات التدقيق المقدمة من قبل مكاتب تدقيق غير متخصصة (Craswell, Allen T., Taylor, Stephen L., 1995 & Francis, Jere R.)، وبذلك اصبح التخصص المهني في الصناعة يمثل احدى الاستراتيجيات التي يتبعها المدقق للمنافسة في سوق المهنة. كما تبرز أهمية التخصص في مسألة تخفيض الاستعانة بالخبراء من قبل المدقق، فالعديد من الأعمال تحوي كثيرا من الغموض، مما أدى إلى طلب المدقق للنصح والمشورة حول تلك الأعمال، ويلجأ المدقق في الغالب في حال عدم تعاون الإدارة وعدم ثقة المدقق في بيانات الإدارة إلى جهة حيادية ليطلب منها النصح والمشورة (Mayhew, Brain W. & Wilkins, Michael S., 2003). وقد بينت دراسة (Hogan & Jeter, 1999) وجود أربعة جوانب من المنفعة للتخصص في التدقيق، حيث أكد الباحثان أن التخصص في التدقيق يقود إلى زيادة الحصة السوقية لمكتب التدقيق من القطاع المحدد، أو على الأقل المحافظة على هذه النسبة في ظل المنافسة الشديدة، المنفعة لصالح مكتب التدقيق، كما يسهم التخصص في التدقيق في زيادة الأرباح لكل من مكتب التدقيق والعميل، أما الجانب الآخر فهو زيادة جودة خدمة التدقيق، المنفعة لصالح مستخدمي القوائم المالية. وتشير دراسة (أبو عيسى، 2011) والتي درست موضوع التخصص في الصناعة لدى المكاتب العاملة في الأردن والتي يوجد لديها فروع في

الأردن تطبق التدقيق القائم على التخصص في السوق الأردني، وكما أظهرت وجود أثر ي لتخصص مكاتب التدقيق على جودة أعمالها.

8- التطور والتعليم والتدريب المستمر للمدققين:

حرصت مهنة التدقيق على ضرورة مواكبة التطور المهني بشكل مستمر للعاملين في مهنة التدقيق كمتطلب ضروري لأداء أعمال التدقيق وذلك للمحافظة على جودة الأداء المهني للمدقق وعلى مكانة مهنة التدقيق بين المهن الأخرى (البكوري، 2014) إذ يتوجب على المدقق أن يكون على علم بأية تطورات جديدة في المحاسبة والتدقيق وأنشطة أعمال الشركة، وتعد الحاجة إلى التدريب المستمر متطلب أساسي لجودة عمل المدقق (لطفي، 2005، ص: 52).

إن المهنة الناجحة هي التي تعتمد في عملها على تقنيات حديثه، وتقديمها خدمات جديدة ليس فقط لتأكيد قدرتها التنافسية لنوعية الخدمة، بل إن الخدمة الجديدة تمنح صاحبها ميزة تسويقية تنافسية، والتي تؤدي في الأمد الطويل إلى تخفيض تكاليف الخدمة المقدمة، وتزيد من ربحية مهنة التدقيق. إن تقديم خدمات ذات تقنية حديثه ستؤدي بالضرورة إلى استخدام أساليب تتناسب مع العوامل التكنولوجية، واستخدام أفراد مؤهلة، وتطوير مهاراتهم ومعرفة هؤلاء الأفراد بأحدث التطورات المهنية والتكنولوجية في أداء المهنة واتباعهم الأساليب الحديثة في التدقيق، والذي ينعكس بدوره على جودة أعمال مهنة التدقيق، ولأجل تطوير ورفع الكفاءة المهنية للعاملين في مكاتب المحاسب القانونية، كان لا بد من عقد برامج تدريبية دورية وتشجيع العاملين على المشاركة في المؤتمرات والندوات التي تنظمها الهيئات المهنية والعلمية، والعمل على توفير المراجع العلمية لمواجهة التغييرات والتطورات الحديثة التي تشهدها مهنة التدقيق، سواء الاقتصادية، والتكنولوجية والبيئية، وهذا بدوره يؤدي إلى تطوير الأداء المهني للمدقق مما يؤدي إلى تحسين جودة عملية التدقيق والنهوض بمستوى أداء المهنة ككل (البكوري، 2014).

9- هيكلة عملية التدقيق المطبقة:

تعتمد هيكلة عملية التدقيق على ضرورة وضع خطة شاملة ومناسبة للقيام بتنفيذ عملية التدقيق بأسلوب علمي ومنظم يتصف بالتسلسل المنطقي للإجراءات والقرارات وخطوات التدقيق والتي تطبق بواسطة مجموعة شاملة ومتكاملة من السياسات وأدوات التدقيق المهمة، لمساعدة المدقق من إتمام عملية التدقيق (مجاهد، 1999، ص: 45) وذلك بوضع برامج لما يجب أن تكون عليه الممارسة العملية وبما يزيد من كفاءة وفاعلية عملية التدقيق، وبالتالي زيادة جودة تلك العملية، حيث تسمح عملية الهيكلة

للمدقق بتخصيص وقت أكبر للمشاكل التي تتطلب حكماً وتقديراً شخصياً فنياً نتيجة لتنميط عديد من الخطوات الروتينية واستبعاد الخطوات غير الضرورية (نور، وآخرون، 2007).

وأظهرت دراسة (Knapp, 1999) أن هيكلة عملية التدقيق ذات تأثير ي على كفاءة عملية التدقيق، وان مكاتب التدقيق التي تتبع مدخل التدقيق المهيكل تكون أكثر مهارة وفعالية على اكتشاف الأخطاء والمخالفات في القوائم المالية. كما أوضحت دراسة (الأهدل، 2008) أن هناك منافع لهيكلة عملية التدقيق مثل تخفيض تكلفة عملية التدقيق، وتحسين الأداء المهني من خلال خفض احتمالات حدوث الأخطاء، وارتفاع معدلات الأداء نظراً لإنجاز المهام في وقت اقل، وعدم وجود انحرافات في قرارات المدققين نظراً لتقليل الاختلاف بين أحكام وتقديرات المدققين عند القيام بنفس المهام، كما أن هيكلة عملية التدقيق تساعد على تدريب المدققين وتؤدي إلى رقابة افضل على جودة التدقيق، واتصال افضل بين المدققين، كما أنها تحتاج إلى خبرة اقل، وتسهل أداء الأعمال المطلوبة مع كل عميل، كما أنها مفيدة في بيئة التدقيق المعقدة والتي تتميز بكثرة تنوع العملاء.

10- ضغوط الوقت:

إن عملية التدقيق من المفروض أن تكون عملية مهنية ومنظمة في ضوء معايير التدقيق المقبولة، ولكن في الآونة الأخيرة لاقت الممارسات المهنية ضغوطاً متزايدة فيما يتعلق بالاستقلالية، والأتعاب، والمخاطر والجودة، بالإضافة إلى وعي العملاء، مما أثر على أداء المدققين وفهمهم إلى ممارسة طرق مختصرة غير مرغوب فيها، ولذلك يتطلب من المدقق بذل العناية المهنية في كافة جوانب عملية التدقيق، ويعني ذلك أن المدقق مسؤول مهنياً عن أداء عمله على نحو جاد وحذر، ويشمل ذلك بذل العناية المهنية مثل اكتمال أوراق العمل، كفاية أدلة التدقيق، موضوعية تقرير المدقق وتجنب الإهمال (ارنيز، ولوبك 2009، ص: 43) وتعتبر ضغوط الوقت من ابرز الأسباب التي يلجأ إليها المدقق، خاصة عندما يكون هناك تحديد مسبق للوقت الأمر الذي قد يجبر المدقق على إنهاء عملية التدقيق قبل استيفاء كل متطلبات وإجراءات عملية التدقيق مما ينعكس سلباً على ما قد يتوصل إليه المدقق من نتائج، لذلك فإن الوقت الذي يمضيه المدقق لإنجاز عملية التدقيق في تجميع الأدلة المناسبة والملائمة بشكل موضوعي يجب أن يكون متناسبا وبذلك فان كفاءة المدقق في تقرير مسألة الوقت أمراً ضرورياً، ونتيجة لحجم العمل وخاصة في المكاتب الكبيرة وظروف المنافسة الشديدة التي تواجهها يقع على عاتق مكاتب المحاسبة القانونية وضع الخطط الزمنية المناسبة لتنفيذ أعمال التدقيق بكفاءة وفاعلية وبالمستوى الذي يحقق الأداء المهني (البكوري، 2014).

إن ضغوط الوقت من اهم العوامل المؤثرة على الإنهاء المبكر غير الكفء لإجراءات التدقيق، وحتى يمكن تلافي هذه النتيجة فإنه من الضروري تحديد وقت البدء في عملية التدقيق بصورة تجعل ضغوط الوقت اقل تأثيراً في قرار الإنهاء المبكر وغير الكفء لعملية التدقيق، ومن ناحية أخرى فان للتغلب على مشكلة الإنهاء المبكر لعملية التدقيق ينبغي أعداد الخطط الزمنية ووضع البرامج والموازنات والإشراف على تنفيذها والتزام فريق التدقيق التقييد بها، وان يتم التركيز على الجودة كمعيار أداء له الأولوية عن معيار عدم تجاوز الوقت المحدد للانتهاء من عملية التدقيق (نور، وآخرون، 2007).

11- سياسات وإجراءات تعيين مدققين أكفاء بمكاتب التدقيق:

يجب أن يكون لدى المدقق القدر الكاف من المؤهلات العلمية والخبرات العملية في مجال المحاسبة والتدقيق، الأمر الذي يعتبر ضروريا لضمان جودة الأداء المهني في تنفيذ أعمال التدقيق وإن أي تقصير في أداء المدققين ينعكس سلبا على سمعة المكتب، وبالتالي يقع على عاتق مكتب التدقيق وضع السياسات والإجراءات الملائمة للتوظيف بما يوفر للمكتب درجة معقولة من الإقناع بأن الأشخاص الذي تم تعيينهم بالمكتب يتمتعون بالتأهيل الكافي للقيام بالأعمال المناطة بهم، والتأهيل العلمي هو أن يكون لدى المدقق تحصيلاً دراسياً جامعياً في المحاسبة والتدقيق، وكذلك الحصول على قدر كاف من جوانب المعرفة المرتبطة بالعلوم الأخرى التي تمكنه من إبداء الرأي وتقديم النصح فيما يعرض عليه خلال عملية التدقيق (المطارنة، 2009، ص: 39) لذلك اهتمت المنظمات المهنية اهتماماً كبيراً بعملية تعيين المدققين، فقد أشارت إصدارات مجمع المحاسبين القانونيين الأميركيين إلى أهمية الإجراءات التي تضمن اختيار مدققين أكفاء وذلك من خلال تخطيط الاحتياجات من المدققين مع تحديد المؤهلات المطلوبة لكل وظيفة بكل مستوى إداري في مكاتب المحاسبة (نور، وآخرون، 2007).

ثانياً: العوامل المؤثرة على جودة التدقيق والمرتبطة بفريق التدقيق:

1- استقلالية مدقق الحسابات:

تعتبر الاستقلالية من اهم مبادئ قواعد السلوك المهني التي يجب أن يتحلى بها المدقق عند القيام بأي مهمة تدقيق (جمعه، 2009، ص: 82) فتدقيق الحسابات يعتبر بلا معنى وبدون قيمه إذا لم يتمتع المدقق بالاستقلال في الواقع من خلال قدرته على عدم التحيز الشخصي خلال أدائه لعملية التدقيق بما يمكنه من إصدار نتيجة التدقيق بدون التأثير بأي مؤثرات تقلل من أهمية الحكم المهني وتعكس التزامه بالنزاهة، والموضوعية في كافة المواقف المرتبطة بالتدقيق وحتى إصدار التقرير، وهو ما يعرف

بالاستقلال الحقيقي أو الفكري والذهني، كما يجب أن يتمتع المدقق في الاستقلال في الظاهر، ويقصد بالاستقلال الظاهر أن تكون هناك أعراف وقواعد مهنية تضمن عدم السيطرة من قبل إدارة الشركة على المدقق، وعدم وجود أي ارتباط لمصالحه مع إدارة الشركة (سلامة، وآخرون، 2011، ص: 108).

وتعتبر استقلالية المدقق من المفاهيم التي تميز مهنة التدقيق عن غيرها من المهن الأخرى، وذلك لارتباطها بالمخرجات النهائية للمدقق والمتمثلة بالتقرير، والذي يبين فيما إذا كانت القوائم المالية تعبر بعدالة عن المركز المالي للشركة ونتيجة أعمالها وذلك طبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً. وان وجود أطراف كثيرة مهتمة بتقرير المدقق يجعل المدقق يعمل في بيئة تتسم بتضارب المصالح مما يهدد استقلاليته. وهذه الأطراف تتمثل في إدارة الشركة التي يقوم بتدقيق حساباتها والمساهمون وبقية الفئات التي تشكل ما يسمى بالطرف الثالث، مثل المستثمرون المحتملين والمقرضين والدائنين والجهات الحكومية وغيرها، وان إدراك المدقق للعلاقة بين هذه المجموعات هو شيء أساسي لتقييم متطلبات الاستقلالية (الذنيبات، 2010أ، ص: 115).

2- الخبرة المهنية للمدقق في مجال التدقيق:

إن إجراءات التدقيق كافة تتطلب قدرا من الحكم الشخصي بغض النظر عن قدرة التعلم الرسمي الذي حصل عليه المدقق، فانه لن يكون كافيا وحده كأساس لإبداء رأيه، ولهذا فان هذا التعلم الرسمي والمنهجي، يجب أن يدعمه خبره كافية عند أداء مهمة التدقيق (توماس، وهنكي، 1989، ص: 54). وقد تبنى الباحثون وجهتا نظر لتعريف الخبرة فمنهم من عرف الخبرة بأنها الأداء الأفضل لمهمة محددة، وعرفها آخرون بأنها المدة الطويلة التي يقضيها الفرد في وظيفة محدده أو أداء مهمة محددة (المصدر، 2013).

إن الاختلافات بين مدقق الحسابات الخبير ومدقق الحسابات المبتدئ تكمن في القدرة على تعريف المشكلة وتفهمها، فالمستويات الإدارية العليا في مكتب المحاسبة القانونية تكون أكثر قدرة على تحديد وتفهم المشكلة من المستويات الأدنى، وذلك لان المستويات الأدنى ينصب اهتمامها على المهام المنوط إليها أداؤها، بينما تهتم المستويات العليا بفهم طبيعة نشاط ومخاطر ومشاكل الشركة (البكوري، 2014).

كما تناولت العديد من الدراسات علاقة الخبرة المهنية لفريق التدقيق، وتوصلت اغلب الدراسات إلى أن هناك علاقة يه بينهما، وان الخبرة المهنية تعتبر أحد خصائص جودة التدقيق. حيث أكدت احدى

الدراسات(Bonner & Walker, 1994) أن الخبرة المهنية تؤثر بشكل إيجابي على أداء المدقق، وكلما زادت عدد سنوات الخبرة كلما كان ذلك أفضل ويزيد من مستوى جودة الأداء المهني. وقد أظهرت دراسة (الأهدل، 2008) على وجود علاقة سلبية بين جودة التدقيق وخبرة فريق عملية التدقيق.

3- الإشراف ومتابعة أعمال المدققين:

يجب على مكتب التدقيق تبني سياسات وإجراءات الرقابة على الجودة بحيث تؤكد له أن هناك توجيه وإشراف كافيان ومراجعة مستمرة للأعمال على كافة المستويات، وتتضمن عملية المتابعة والإشراف إصدار التعليمات للمساعدين، التعرف بصورة مستمرة على المشكلات المهمة، مراجعة العمل المؤدى من طرف المساعدين، بالإضافة إلى معالجة اختلافات الآراء الموجودة بين أفراد فريق التدقيق، وأداء العملية مع الامتثال للمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المطبقة، حيث نظر المعهد الأميركي للمحاسبين القانونيين إلى الإشراف على عمل المساعدين كأحد عناصر نظام الرقابة على جودة التدقيق، حيث اكد المجمع الأميركي في عدة إصدارات على ضرورة العمل على متابعة والإشراف على عمل المساعدين فيما يتعلق بسير العمل وذلك لضمان تأديته بما يتوافق مع معايير جودة التدقيق (بلال، 1997، ص: 166-167). كما يقع على عاتق مكتب المحاسبة تحمل مسؤولية التوجه والأداء والإشراف على عملية التدقيق من خلال إعلام أعضاء فريق المهمة بمسؤولياتهم وطبيعة عمل الشركة محل التدقيق والمسائل التي لها علاقة بالمخاطر والمشاكل والصعوبات التي قد تنشأ والأسلوب المفضل لأداء مهمة التدقيق وتبني سياسات وإجراءات للرقابة على الجودة (القيق، 2012). وقد أظهرت دراسة (Chen et al., 2011) إلى أن معرفة المدير المشرف على عملية التدقيق بصناعة العميل واشتراك المدير المشرف في عملية التدقيق يعتبران من اهم خصائص جودة التدقيق في الصين.

4- الاتصال بين فريق التدقيق والعميل محل التدقيق:

يعتبر الاتصال مع الإدارة وبين أفراد عملية التدقيق من العوامل المهمة والمساعدة على تحقيق جودة التدقيق، ذلك لان المدقق يعتمد على موظفي العميل محل التدقيق للحصول على المعلومات المهمة التي تساعده على فهم طبيعة نشاط العميل، وتسهيل وتخطيط وتنفيذ عملية التدقيق، والحصول على الأدلة التي يصعب الحصول عليها من فحص المستندات والدفاتر الموجودة بحوزته. إن التعاون الفعال بين المدقق والإدارة يساهم في تسهيل تخطيط التدقيق، أما إذا كانت العلاقة متوترة بينهما، فان

ذلك سيؤثر على جودة التدقيق. ولقد أظهرت العديد من الدراسات أن الاتصالات الجيدة بين العميل والمدقق تعتبر أحد الخصائص التي تدل على تحقيق جودة التدقيق، واهمها دراسة (Carcello et al., 1992) والتي توصلت إلى أن الاتصال المتكرر بين فريق التدقيق وإدارة العميل يعد أحد الخصائص العشرة الأولى لجودة التدقيق. كما توصلت دراسة (لطفي، 1996) إلى أن ارتباط مسؤولي مكتب التدقيق بعملية التدقيق والاتصال بينهم وبين إدارة العميل، تعتبر من العوامل المؤثرة على جودة التدقيق. كما أظهرت دراسة (النوايسة، 2006؛ والأهدل، 2008) أن اكثر ما يؤثر على جودة التدقيق هي العوامل المرتبطة بفريق عملية التدقيق.

مما سبق يتضح للباحث أن هناك وجهات نظر مختلفة من وجهة نظر الباحثين، المدققين والمستفيدين من عملية التدقيق في تقييمهم للعوامل المؤثرة في جودة عملية التدقيق، فكل جهة تنظر إلى جودة التدقيق من رؤيتها الخاصة، فما يراه المدققون كعامل مهم لجودة التدقيق قد لا يراه مستخدمو التقارير المالية كذلك.

2-1-11: مقاييس جودة التدقيق:

نتيجة لعدم وجود تعريف موحد ومقبول لجودة التدقيق، فقد أدى ذلك إلى اختلاف طرق القياس في الدراسات السابقة، وقد ميزت دراسات (Moreland, 1995; Balsam et al., 2003) بين جودة التدقيق المدركة (Perceived Audit Quality) وجودة التدقيق الفعلية (Actual Audit Quality)، حيث تعبر الجودة المدركة عن مدى إدراك ووعي مستخدمي القوائم المالية، بينما تعبر جودة التدقيق الفعلية إلى مدى قدرة المدقق على اكتشاف والتقرير عن الأخطاء والمخالفات المحاسبية (عيسي، 2008) وأشار أيضا إلى وجود منهجان شائعان لقياس جودة التدقيق وهما:

أ- مقياس خاص بجودة التدقيق بطريقة غير مباشرة، وذلك باستخدام وسائل بديلة وربط جودة التدقيق ومن الأمثلة عليها، أتعاب التدقيق، فترة الاحتفاظ بالعميل، سمعة المدقق والتخصص في الصناعة.

ب- مقياس خاص بجودة التدقيق بطريقة مباشرة، ويرتبط بمخرجات عملية التدقيق، إذ يقوم على افتراض أن احتمالية الكشف والتبليغ عن أي اختراقات تتعلق بعقد المدقق سوف ينعكس على مخرجات عملية التدقيق، ويمكن تحديدها عن طريق مدى الالتزام بالمعايير الدولية.

وقد استخدمت العديد من الدراسات المتغيرات غير المباشرة لقياس مستوى جودة التدقيق نظرا لسهولة تحليل العلاقة فيما بينهم. ويمكن بيان اهم هذه المتغيرات فيما يلي: -

1- حجم مكتب التدقيق وسمعته: حيث يفترض من مستخدمو هذا المقياس انه كلما كانت مكاتب التدقيق مصنفة من ضمن المكاتب الكبيرة زادت جودة التدقيق لديها. وهناك العديد من المعايير المستخدمة لقياس حجم مكتب التدقيق، منها عدد العاملين بالمكتب وعدد العملاء وعدد الشركاء، ومن أهم الدراسات التي استخدمت هذا المقياس دراسة (DeAngelo, 1981) حيث تعتبر هذه الدراسة من أوائل الدراسات التي بحثت بالعلاقة بين جودة التدقيق وحجم مكتب التدقيق. وقد خلصت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين جودة التدقيق وحجم مكتب التدقيق. كما توصلت دراسة (Jang & Lin, 1993) إلى أن مكاتب التدقيق الكبيرة ذات سمعة أعلى لقلة أخطاءها بالمقارنة بالمكاتب الصغيرة، كما توصلت لجنة (Derieux) إلى أن مكاتب التدقيق الصغيرة قد تستبدل ببساطة على أساس أنها اقل شهرة بالرغم من أنها قد تقدم خدمات تدقيق ذات جودة اعلى، وقد أوصت تلك اللجنة بنشر كتيب يوضح ضرورة اختيار مكاتب تدقيق على أساس القدرة على تقديم الخدمة وليس على أساس الحجم (AICPA, 1996). وتعتبر دراسة (Choi & Doogar, 2005) من اهم الدراسات التي اعتبرت حجم مكتب التدقيق وسمعته من أقوى المؤشرات التي تدل على جودة تدقيق الحسابات. وتوصلت دراسة (حميدات، 2002) إلى وجود اختلاف بمستوى جودة التدقيق باختلاف حجم مكتب التدقيق. كما توصلت دراسات (عيسى، 2008؛ جبران، 2010؛ والطويل، 2011) إلى وجود علاقة إيجابية بين حجم مكتب التدقيق وجودة التدقيق. بينما توصلت دراسات (النوايسة، 2006؛ Al-Thunaibat, Al Issa & Baker, 2011;) إلى عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية على جودة التدقيق فيما يتعلق بحجم مكتب التدقيق. بينت دراسة (Lin & Hwange, 2010) إلى وجود علاقة عكسية بين جودة التدقيق وحجم مكتب التدقيق.

2-فترة الاحتفاظ بالعميل: حيث يفترض مستخدمو هذا المقياس أنه كلما زادت فترة الاحتفاظ بالعميل ستؤدي إلى تحسين جودة التدقيق، من خلال زيادة خبرة المدقق على اكتشاف الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية. حيث تؤكد لجنة (Cohen) و (Treadway) على أن قصر مدة ارتباط مكتب التدقيق بالعميل تعد أحد أسباب حدوث عمليات تدقيق دون المستوى، حيث إن طول فترة ارتباط المدقق بالعميل تؤدي إلى زيادة خبرة ومعرفة المدقق بالشركة بما ينعكس بال على جودة عملية التدقيق (أبو الخير، 2006). وتوصلت دراسة (حمدان، 2012ب) إلى أن الفترة الطويلة لعمل المدقق في تدقيق ذات الشركة من شأنها أن يخفض من جودة التدقيق. وتوصلت دراسة (حميدات، 2002) إلى عدم وجود علاقة بين جودة التدقيق وفترة الاحتفاظ بالعميل. بينما توصلت دراسات (حسنين، وقطب، 2003؛ عيسي، 2008؛ Al-Thunaibat, Al Issa & Baker, 2011;) إلى وجود علاقة سلبية بين مدة

خدمة المدقق وجودة التدقيق. وبينت دراسة (مشتهى، 2014؛ المصدر، 2013) وجود علاقة طردية بين طول فترة التعاقد وجودة التدقيق. وتوصلت أيضا دراسة (Vanstarelen, 2000) أن كلما زادت طول فترة الاحتفاظ بالعميل زادت احتمالية إصدار تقرير غير متحفظ أو نظيف، أي كلما زادت فترة الاحتفاظ بالعميل تقل جودة التدقيق.

في حين توصل البعض الآخر إلى أن زيادة ارتباط المدقق بالعميل تخفض من جودة التدقيق. فقد أشارت لجنة (Metcalf) التي شكلت سنة (1977) من قبل الكونجرس الأميركي إلى أن طول مدة ارتباط المدقق بالعميل قد تؤدي إلى تخفيض عملية التدقيق، كما وأشارت دراسة (Shockley, 1981) إلى أن طول فترة الاحتفاظ تزيد من الثقة والرضا الذي ينشأ بين المدقق والشركة، مما يؤدي إلى التقليل من إجراءات التدقيق وبالتالي عدم اكتشاف الأخطاء والمخالفات الموجودة بالقوائم المالية. كما توصلت دراسة (Copley) & Doucet, 1993 إلى التدقيق دون المستوى يزداد مع طول مدة ارتباط المدقق بالعميل.

3- تخصص مكاتب التدقيق في صناعة العميل: حيث يفترض مستخدمو هذا المقياس انه كلما زاد تخصص مكتب التدقيق في تدقيق نشاط أو مجال معين وجودة أعمال التدقيق التي يقدمها زادت معه قدرة المدقق على فهم نشاط العميل. وتعتبر دراسة (Okeefe et al., 1994) من أهم الدراسات التي ربطت بين تخصص مكتب التدقيق في صناعة العميل وجودة عملية التدقيق وتوصلت الدراسة إلى انه كلما زاد تخصص المدقق في صناعة العميل زادت جودة التدقيق. وتقدم أدبيات التدقيق أدلة حول جودة أداء المكاتب المتخصصة مقارنه بغير المتخصصة، كما وجدت دراسة ,2008 (Greene) أن التخصص في التدقيق يحسن من أداء المدقق في المراحل النهائية للإجراءات التحليلية لخدمة التدقيق، فنظرا لما يمتلكه المدقق المتخصص من المعلومات في مجال تخصصه فان ذلك يمنحه الحكم على نتائج الإجراءات التحليلية والوصول إلى أسباب حدوثها بكفاءة. واعتبرت دراسة (Li & Stokes, 2008) أن أحد المؤشرات القوية على جودة التدقيق تخصص شركة التدقيق في صناعة العميل. كما ذهبت إليه دراسات (لبيب، 2005؛ متولى، 2006؛ عيسي، 2008؛ محمد، 2013؛ Suzanne & et. al., 2007;) إلى وجود علاقة إيجابية بين التخصص في الصناعة وجودة التدقيق. وخالفهم في ذلك دراسة (Lin & Hwange, 2010) إلى وجود علاقة عكسية بين جودة التدقيق وتخصص المدقق في الصناعة.

4- حجم الأتعاب وحجم الإيرادات التي يتقاضاها مكتب التدقيق مقابل أتعاب الخدمات التي يقدمها للعميل: وقد أظهرت العديد من الدراسات أن هناك علاقة بين حجم الأتعاب وجودة التدقيق، فكلما زادت قيمة حجم الإيرادات والأتعاب يزيد الجهد المبذول من قبل المدقق في قيامه بمهمة تدقيق حسابات العميل، مما يؤدي إلى احتمالية اكتشاف الأخطاء والاحتيال المالي. حيث توصلت دراسات كل من (Caramanis & Lennox, 2007) أن حجم الأتعاب الإجمالية المتحصلة لمكتب التدقيق مؤشر قوي على مستوى جودة التدقيق لدى الشركة. وأشارت دراسات (عيسي، 2008؛ Simunic, 1980;) إلى وجود علاقة إيجابية بين أتعاب التدقيق وجودة التدقيق. كما تناولت العديد من الدراسات (الشاطري والعنقري، 2006؛ والأهدل، 2008؛ عيسي، 2008؛ الجلال، 2010؛ Copley, et al., 1994;) على أن ارتفاع عملية أتعاب التدقيق له أثر إيجابي في معظم الأحيان لأنه كلما زاد تقدير مبلغ الأتعاب كلما دل ذلك على استعانة مكتب التدقيق بمدققي خبراء ومختصين ومؤهلين علمياً. وتوصلت دراسات (أبو هين، 2005؛ طلبه، 1997) إلى أن تخفيض أتعاب المدقق تؤثر سلباً على جودة التدقيق. ودعم ذلك دراسة (Suzanne & et al., 2007) حيث بينت أن المدققين في المكاتب الكبيرة يقدمون تقارير ذات جودة عالية ولكنهم يطالبون بالحصول على أتعاب عالية وبشكل مستمر.

5- رأي المدقق وخصوصاً المتحفظ منه: حيث يفترض مستخدمو هذا المقياس أنه كلما ازدادت أعداد التقارير المتحفظة الصادرة عن المدقق أكثر ازدادت جودة التدقيق. وقد توصلت دراسة (Francis & Krishnan, 1999) إلى أن نوع تقرير مدقق الحسابات وخصوصاً المتحفظ منها يعتبر مؤشر على جودة التدقيق، وكذلك دراسة (Vanstraelen, 2000) حيث بحثت بأهم العوامل المؤثرة على جودة التدقيق مثل، الوضع المالي للعميل، ونوع التقرير المصدر من قبل المدقق، كما أكدت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين إصدار تقرير غير نظيف وجودة التدقيق. وقد أوضحت دراسة (نور، وآخرون، 2007) أن صدق تقارير مكتب التقارير يعبر عن جودة عملية التدقيق ويتمثل صدق تقرير المدقق في زيادة محتواها بالنسبة للمستثمرين على نحو يترتب عليه جعل هذه التقارير أكثر فائدة في مجال الاعتماد عليها لاتخاذ قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية. وخالفهم في ذلك دراسة (مشتهى، 2014) حيث أظهرت أن تقرير المدقق ليس له علاقة بجودة التدقيق. بينما توصلت دراسة (المصدر، 2013) إلى وجود ارتباط طردي بين جودة التدقيق وجودة التقرير. وتوصلت دراسة (Francis & Krishnan, 1999) إلى أن نوع تقرير مدقق الحسابات وخصوصاً المتحفظ منها يعتبر مؤشر على جودة التدقيق.

6- معدل الدعاوى القضائية المرفوعة ضد مكتب التدقيق: حيث يفترض مستخدمو هذا المقياس وجود علاقة عكسية ما بين عدد الدعاوي المرفوعة ضد المدقق وجودة التدقيق كمؤشر على جودة التدقيق، فكلما زاد عدد هذه الدعاوى كلما كان ذلك مؤشرا على انخفاض عملية جودة التدقيق. حيث توصلت دراسة (Palmrose, 1988) إلى وجود علاقة بين كثرة القضايا المرفوعة ضد مكتب التدقيق ومستوى جودة تدقيق الحسابات، وحافز للمدققين على تقديم خدمات ذات جودة عالية، واستخدام مدى التزام العملاء بمعايير المحاسبة المتعارف عليها كمؤشر على جودة التدقيق، فكلما زاد هذا الالتزام بالمعايير زادت معه جودة التدقيق. وتعتبر الدراسة التي قام بها الباحثون (,Krishnan & Schauer 2000) أول دراسة استخدمت مثل هذا المقياس للوصول إلى مستوى جودة التدقيق. ومدى التزام العملاء بمعايير المحاسبية الدولية والقوانين والتعليمات المحلية. وأشارت دراسة (Francis, 2004) إلى أن هناك نوعان من فشل التدقيق، الأول فشل مبادئ المحاسبة المتعارف عليه ويحدث هذا اذا لم يتأكد المدقق من تنفيذ مبادئ المحاسبة المتعارف عليها، والثاني فشل تقرير المدقق، ويحدث هذا النوع عندما يفشل المدقق من تعديل تقريره أو إصدار تقرير مقيد في الظروف الملائمة، وفي كلا الحالتين تكون القوائم المالية مضلله للمستخدمين. كما أوضح أن هناك علاقة عكسية بين جودة التدقيق وفشل التدقيق، وان الدليل الأكثر إقناعاً بفشل التدقيق هو وجود دعاوي قضائية ضد مكاتب التدقيق. وأشارت دراسة (حسنين، وقطب، 2003) أن هناك علاقة عكسية بين عدد الدعاوي القضائية المرفوعة ضد مكاتب التدقيق وجودة التدقيق، إذ أنها إذا قل عدد الدعاوي المرفوعة ضد مكتب التدقيق اعتبر ذلك مؤشراً على جودة التدقيق، وإذا زاد اعتبر ذلك مؤشراً سلبياً لجودة التدقيق. وتوصلت دراسة (عيسي، 2008) إلى وجود علاقة إيجابية بين تعرض المدقق للمسائلة القانونية وجودة التدقيق.

7- قدرة المدقق على الحد من ممارسات الإدارة في إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية، وهي من أكثر المقاييس شيوعاً، حيث توفر المستحقات الاختيارية مؤشرا لتقييم درجة تلاعب الإدارة في قيم الأرباح سواء بالزيادة أو النقصان. فجودة الأرباح هي جهد مشترك بين المدقق والإدارة، لذلك كلما كانت هذه الأرباح حقيقية وغير محرفه باستخدام وسائل المحاسبة الإبداعية كلما زادت جودة التدقيق. ومن اهم الدراسات التي استخدمت مثل هذا المؤشر للدلالة على جودة التدقيق، دراسة (Francis & Wang, 2008). وأشارت دراسة (Lim et al., 2013) إلى أن ارتفاع جودة التدقيق تعمل على الحد من استخدام الشركات للمستحقات الاختيارية، وقد أوضح ذلك أن طول فترة احتفاظ مكتب التدقيق بالعميل يساهم في زيادة خبرة المدققين في الشركة، وبالتالي زيادة مقدرتهم على رصد ومنع ظاهرة إدارة الأرباح. ويتفق ذلك مع دراسة (Kwon et al., 2014) التي بينت أن زيادة خبرة وفاعلية التدقيق يسهم في كبح الإدارة عن استخدام المستحقات الاختيارية والتلاعب بالبيانات المالية.

وتوصلت دراسة (عيسي، 2008) إلى وجود علاقة سلبية بين جودة التدقيق وسلوك إدارة الأرباح.

8- تقديم خدمات أخرى: حيث يفترض مستخدمو هذا المقياس وجود علاقة سلبية ما بين تقديم المدقق الخدمات الأخرى وجودة التدقيق، وتقدم هذه الخدمة وفقاً لرغبة إدارة الشركة محل التدقيق والتي تدعم بشكل مباشر نشاطات الشركة مثل، تطوير النظام المحاسبي للشركة، وتحديد أرصدة الحسابات، ومعالجة بيانات الرواتب والأجور وتقييم الموجودات (الرفاعي، 2008). حيث أظهرت دراسة (الأهدل، 2008) إلى عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية على جودة التدقيق فيما يتعلق بتقديم الخدمات الأخرى.

9- حجم شركة العميل المدقق عليها: هناك العديد من المواصفات الخاصة للشركات ينظر إليها وتؤخذ بالحسبان عند تحديد واختيار المدقق، ولعل من اهم هذه المواصفات حجم الشركة المدقق عليها، حيث ينظر إلى حجم الشركة عادةً على أنها عنصر مهم في سمعتها وقيمتها والتي تتمثل عادة في أصولها وقيمتها الدفترية، وما تقوم به من أنشطة صناعية أو خدمية (حمدان،2011ج). ومن هنا فإن القوائم المالية في الشركات كبيرة الحجم تستدعي بأن تتصف قوائمها المالية بجودة عالية بما يتطلب أن تقوم مكاتب التدقيق بالوصول إلى رأي مهني محايد حول هذه القوائم، وذلك من خلال ما تقوم به من عمليات وفحوصات واختبارات لإعداد تقرير التدقيق في نهاية هذه العمليات (حجازي، 2015؛ Eshleman&Guo, 2014;). كما بينت دراسة (Ettredge et al., 2014) وجود علاقة بين كل من حجم الشركة وأتعاب التدقيق.

10- الارتباط مع مكاتب تدقيق عالمية: حيث يفترض مستخدمو هذا المقياس أن مكاتب التدقيق الأربعة الكبار تقدم خدمات تدقيق ذات مستوى عالي من الجودة مقارنة مع المكاتب الأخرى، حيث أن هذه المكاتب يكون لها قدرة أكبر على اكتشاف الأخطاء وتسعى دائماً للحفاظ على سمعتها في السوق (Bockwoldt, 2010; Krishnan & Zhang, 2013; Kraub et al., 2015). وقد أشار (عوض، 2008) إلى وجود علاقة سلبية بين الارتباط مع مكاتب تدقيق عالمية وجودة التدقيق، وخالفهم في ذلك دراسة (الديسطي، 2011) حيث توصلت إلى عدم وجود علاقة بين جودة التدقيق ومكاتب التدقيق المرتبطة بمكاتب عالمية، وأن هناك فشل كبير في جزء من مكاتب التدقيق المرتبطة بمكاتب عالمية من حيث التقرير عن حالات العسر المالي لعملائها. وتوصلت دراسة (حميدات، 2002) إلى عدم وجود علاقة بين جودة التدقيق وارتباط مكاتب التدقيق مع مكاتب عالمية.

مما سبق يتضح للباحث أنه نتيجة لعدم وجود تعريف موحد ومقبول لجودة التدقيق، فإن ذلك قد أدى إلى اختلاف طرق القياس، حيث أن أغلب التعريفات اعتمدت على الاحتمالية، والتي هي مسألة غير مادية وصعبة القياس، وادى ذلك إلى عدم الاتفاق على مقياس معياري محدد يمكن من خلاله قياس جودة التدقيق، وعليه لا بد من تطوير المقاييس المستخدمة لقياس جودة التدقيق تتسم بالملائمة لبيئة التدقيق لتكون مرشداً عاماً يوضح طريقة العمل بحيث تمثل مقياساً عاماً للأداء.

المبحث الثاني

2-2: التطور التاريخي لمهنة المحاسبة القانونية في الأردن:

تم تتبع التطور الذي شهدته مكاتب التدقيق في الأردن من خلال مجمل التشريعات التي تنظم هذه المهنة في ظل المعايير المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً، فلقد اعتمدت الأردن مجموعة من التشريعات لتنظم مهام وواجبات المدققين، حيث بدأ الاهتمام بإصدار قوانين لتنظيم مهنة المحاسبة والتدقيق في الأردن منذ مطلع الستينات من القرن الماضي، حيث صدر في عام (1961) قانون مهنة تدقيق الحسابات رقم (1961/10) والذي عالج مهنة التدقيق دون مهنة المحاسبة وفي القطاع الخاص دون القطاع العام، كما تناول الإجراءات والحقوق والواجبات دون معايير المهنة، وكذلك قانون الشركات رقم (1964/12). ومع بداية عام (1985)أصدرت العديد من القوانين والأنظمة التي حاولت تنظيم مهنة تدقيق الحسابات وذلك بصدور قانون مهنة تدقيق الحسابات رقم (1985/32) ونظام التصنيف رقم (1986/30)، ونظام جمعية مدققي الحسابات رقم (1987/42)، وقانون الشركات رقم (1989/1) وخلال نهاية عام (2000) شهدت التشريعات المهنية، والتشريعات ذات العلاقة بمنظومة مهنة المحاسبة القانونية في المملكة الأردنية الهاشمية تطورات سريعة ومتلاحقة استجابة للتغييرات في بيئة الاقتصاد العالمي الذي يعتمد على المعرفة بإصدار وتعديل مجموعة التشريعات ومن بينها قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية رقم (2003/72) وأنظمته وتعليماته (جمعه، والهلالي، 2004). وسعياً لتحديث منظومة القوانين الأردنية فقد تم إصدار القانون المؤقت رقم (2003/73) بشأن تنظيم مهنة المحاسبة القانونية في (2003/06/12) وقد تم عرض القانون الجديد في (49) مادة اعتمدت أغلب هذه المواد على القانون الملغي (1985/32) ونظام جمعية مدققي الحسابات القانونيين رقم(1987/42)، وقانون الشركات (1997/22)، ومن أهم ما تضمنه القانون تعريف مصطلحي المحاسبة والتدقيق، فقد عرف القانون المحاسبة بأنها: "تطبيق قواعد ومبادئ ومعايير المحاسبة المعتمدة وما يرتبط بها من أعمال وفقا لأحكام هذا القانون"، وأما التدقيق فيعرف بأنه: "فحص الحسابات والبيانات المالية لإبداء الرأي فيها". كما بين القانون بأن المهنة تشمل مهنة المحاسبة القانونية بفرعيها المحاسبة والتدقيق، كما عرف القانون المحاسب القانوني بأنه: "الشخص الطبيعي المجاز لمزاولة المهنة وفقا لأحكام هذا القانون والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه" كما أشارت المادة رقم (3) بأن القانون (2003/73) يهدف إلى (قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية (2003):

1-تنظيم مزاولة المهنة والارتقاء بها.

2- ضمان الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق المعتمدة بما يساهم في حماية الاقتصاد الوطني.

3- الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني للمحاسبين القانونيين.

4- تأكيد الالتزام بقواعد سلوك المهنة وآدابها.

5- تعزيز دور المحاسب القانوني وحيدته واستقلاليته.

2-2-1: الصعوبات والتحديات التي تواجهها مهنة التدقيق في الأردن (حميدات، 2002):

1. عدم التزام بعض المدققين بقواعد السلوك المهني وتجاوزها.
2. عدم التزام بعض المدققين بمعايير التدقيق الدولية.
3. نقص الخبرة العلمية والعملية وضعف الكفاءة والمهارة في العمل بسبب عدم كفاية البرامج التدريبية.
4. ازدياد حدة المنافسة ومحاولة استدراج عملاء الآخرين.
5. غياب الاستقلالية والحيادية في عمل المدقق نتيجة لتدخل إدارة الشركات في بعض الأمور المتعلقة به وبعمله.
6. توافق المصالح بين المدققين وإدارة المنظمات والسعي لتحقيق المآرب الشخصية من عملية التدقيق.
7. اللبس والغموض الذي يكتنف بعض القواعد المتعلقة بمهنة التدقيق الأردنية.

2-2-2: العوامل التي ساعدت على نمو مهنة التدقيق في الأردن (عطيه، 2013):

1. كبر حجم المشاريع الاقتصادية وتطورها.
2. ظهور شركات الأموال (المساهمة) التي أدت إلى فصل الملكية عن الإدارة والحاجة إلى تقرير المدقق المستقل عن القوائم المالية لهذه الشركات.
3. صدور وتعديل بعض القوانين والتشريعات مثل قانون الشركات وقانون ضريبة الدخل وقانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية رقم (73) لسنة (2004) ونظام مزاولة مهنة المحاسبة القانونية رقم (7) لسنة (2007) قانون البنوك رقم (28) لسنة (2000).
4. أصبحت جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين عضوا في الاتحاد الدولي للمحاسبين وتبنت معايير المحاسبة والتدقيق الدولية اعتبارا من عام (1990).

5. دخول الأردن في منظمة التجارة الدولية (WTO) التي تتضمن الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (GATTS) والتي من ضمن بنودها إطلاق المنافسة بين الخدمات المحاسبية المهنية المحلية والخدمات المحاسبية الخارجية.

المبحث الثالث

2-3: تكلفة حقوق الملكية:

2-3-1: مصادر التمويل:

تلجأ الشركات عادة لتمويل نشاطاتها الاستثمارية إلى مصادر تمويل مختلفة سعياً منها لتنويع مصادرها التمويلية، ويقصد بمصادر التمويل تشكيلة المصادر التي حصلت منها الشركة على أموال بهدف تمويل استثماراتها، ومن ثم فإنها تتضمن كافة العناصر التي يتكون منها جانب الخصوم، سواء أكانت تلك العناصر طويلة الأجل أم قصيرة الأجل، وهو ما يطلق عليه بالهيكل المالي "Financial Structure" والهيكل المالي بهذا التعريف يختلف عن هيكل رأس المال "Capital Structure" الذي يشمل فقط على مصادر التمويل طويل الأجل، والتي تتمثل في القروض طويلة الأجل والسندات والأسهم العادية والأرباح المحتجزة، والأسهم الممتازة إن وجدت، أما مصادر التمويل قصيرة الأجل – التي تكون مع المصادر طويلة الأجل الهيكل المالي للشركة – فإنها تشتمل أساساً على الائتمان التجاري، والائتمان المصرفي قصيرة الأجل (هندي، 2003) إذن من الضروري التفرقة بين المفاهيم المختلفة للهيكل المالي، كما أن لهذه المصادر تكلفة تتحملها الشركة في حال استخدام هذا المصدر بدل غيره، وتسعى الشركات إلى اختيار المزيج التمويلي الذي يحقق لها اقل تكلفة، وهو ما يدعى بالهيكل المالي الأمثل (الاغا، 2005).

أولاً: مصادر التمويل القصيرة الأجل:

هي تلك الأموال التي تكون متاحه للمستثمر أو الشركة بهدف تمويل الفرص الاستثمارية المتاحة كونها تمثل التزام قصير الأجل على الشركة يتعين الوفاء به خلال فترة زمنية، وينظر إلى التمويل القصير الأجل على أنه مشكلة مستمرة للشركات التي تحتاج إليه، وتتحدد مسألة استخدام التمويل القصير الأجل أو عدمه على طبيعة عمل كل شركة، من حيث أن هذا النوع نادرا ما يستخدم لتمويل الأصول الثابتة، فالشركات الكبيرة التي تمتاز بضخامة أصولها الثابتة لا تواجه مشكلة التمويل قصيرة الأجل بنفس المستوى الذي تواجهه المؤسسات الأصغر حجماً (غنية، 2012).

ويمكن تعريف التمويل القصير الأجل بأنه ذلك النوع من القروض الذي يستخدم غالباَ لتمويل العمليات التشغيلية (الجارية) التي تقوم بها الشركات، أي أن هذا التمويل لا تزيد مدته عن سنة واحدة،

ويدخل ضمن مفاهيم رأس المال العامل (علي، 2008، ص: 257)، وتتضمن مصادر التمويل قصيرة الأجل ما يلي:

ـ الائتمان التجاري:

يعرف الائتمان التجاري بأنه تمويل قصير الأجل يمنحه المورد إلى المشتري عند شراء بضاعة بقصد إعادة البيع أو استخدامها كمادة أولية لإنتاج بضاعة مصنعه، وبعبارة أخرى يتمثل الائتمان التجاري في قيمة أذونات الدفع والحسابات الدائنة التي تنشأ نتيجة لشراء البضاعة دون دفع قيمتها نقداً على أن يتم سداد قيمتها بعد فترة محدودة، ولذلك فإن الائتمان الاستهلاكي والبيع بالتقسيط الذي يمنحه التاجر إلى المستهلك لا يعتبر ضمن الائتمان التجاري لأن الشروط الخاصة بمنح الائتمان التجاري تنص على بيع البضاعة والمتاجرة بها، ويحتاج المشتري هذا النوع من التمويل في حالة عدم كفاية رأس المال العامل (Jonathan & Demazro, 2008)

ويمكن تعريف الائتمان التجاري من وجهة نظر الإدارة المالية، بأنه "تسهيلات قصيرة الأجل يحصل عليها المشتري من المورد مقابل شراء بضاعة لغرض المتاجرة بها، وأحيانا يحصل عليها دون تكلفة إذا ما تم منح الائتمان بدون شروط دفع" (آل شبيب، 2007).

ـ الائتمان المصرفي:

القروض المصرفية القصيرة الأجل هي من مصادر التمويل المهمة التي قد يلجأ إليها العديد من الشركات ولا سيما الكبيرة منها لإمكانية الحصول عليها بمبالغ كبيرة وإمكانية ترتيب وفاءها بالشكل الذي يتناسب والنقد المتوقع تحقيقه، وهذه القروض لا تتم بشكل تلقائي وإنما تخضع للتفاوض بين الشركة وبين البنك، فعندما تحتاج الشركات إلى الأموال لفترات قصيرة ولا يمكن توفيرها عن طريق الائتمان التجاري أو عن طريق الأرباح المحتجزة فإنها تلجأ إلى استخدام الائتمان المصرفي (آل شبيب، 2007).

ثانياً: مصادر التمويل طويلة الأجل:

وتقسم مصادر التمويل طويلة الأجل بشكل عام إلى نوعيين رئيسيين وهما:

1. مصادر التمويل بالقروض (Debt): وهي عبارة عن القروض، وترتبط بتحديد الملائة المالية للمقترض، أو إصدار السندات التي قد تواجه مشكلة في تسويقها.

2. مصادر التمويل الممتلكة: أحد متطلبات إنشاء الشركات المساهمة العامة، إصدار الأسهم لتمويل الاستثمارات وأنشطة الشركات المساهمة، كما انه يحدد مسؤولية المساهمين بحدود الأسهم المكتتب بها خلافا لمسؤولية الملاك في الشركات الفردية، وشركات التضامن والتي تمتد إلى أموالهم الخاصة. إلا أن المساهمة في الشركات المساهمة العامة تواجه مشكلة تعارض المصالح الناتج عن مشكلة الوكالة، حيث توكل الهيئة العامة للمساهمين مجلس إدارة للشركة (الشوابكة، 2015).

2-3-2: مصادر التمويل بالقروض طويلة الأجل:

- سندات الدين:

هي أداة دين طويلة الأجل تصدر عن طريق الحكومة أو الشركة وتكون على شكل عقد له قيمة اسمية وعليه سعر فائدة محدد على وجه السند، وتدفع هذه الفائدة بشكل دوري حتى تقوم الجهة المصدرة للسند استرجاعها من خلال دفع قيمة السند وفوائده إلى الجهة المقرضة، وتمثل السندات الأموال المقترضة التي تستخدم في التمويل طويل الأجل لأنها في واقع الأمر عبارة عن قروض طويلة الأمد وهذه القروض الطويلة تنقسم إلى أجزاء صغيرة متساوية في القيمة يطلق على كل منها سند (خلف، 2006). ويعرف السند بأن قرض طويل الأجل يستحق الدفع في فترات محددة ويحمل سعر فائدة ثابت، وتلتزم الشركة بدفع قيمة السند عند الاستحقاق بالإضافة إلى دفع فوائد سنوية، ويجب على الشركة أن تدفع القيمة الاسمية للسند كاملة عند الاستحقاق ويختلف السند عن باقي أنواع القروض بأن يباع إلى فئات مختلفة سواء للجمهور العادي أو الشركات، ويمكن بيع السند إلى شخص آخر أو شركة قبل تاريخ استحقاقه ولكن بسعر اقل من قيمته عند الاستحقاق (احمد، 2008، ص: 85).

- القروض المصرفية طويل الأجل:

يعرف القرض بأنه اتفاق بين الدائن والمدين يقدم بموجبة الدائن مبلغا من المال على أن يقوم المدين بإعادته مع فوائده في أوقات محددة يتم الاتفاق عليها وبشروط معينه كسعر الفائدة والعمولة وطريقة السداد وهل هي شهرية أو سنوية أم دفعه واحدة تستحق في اجل معين (كراجه، 2006، ص :88). ويعد القرض أحد مصادر التمويل المتاحة الطويلة الأجل والتي تمنح مباشرة من قبل البنوك وشركات التأمين وصندوق الضمان أو من شركات تمويل خارجي وتكون مدتها تفوق العشر سنوات، وبخلاف السندات تمثل القروض وسيلة عن طريق التفاوض المباشر يتم من خلالها انتقال الأموال من المقرض إلى المقترض وفقا لشروط محددة بالعقد المبرم بينهما (آل شبيب، 2007، ص: 218)

- التمويل بالاستئجار:

يستخدم هذا المصدر من التمويل في تمويل المباني والمعدات بشكل عام. ويتماثل التمويل بالاستئجار والاقتراض أن كليهما يؤثران في الرفع المالي للشركة، بينما يختلف هذا التمويل عن التمويل بالاقتراض أن الاستئجار مرتبط بأصل معين، وأن المؤجر أيضا يتمتع بأولوية في حالة التصفية لأن المؤجر هو مالك الأصل المؤجر وأيضا يمكن للشركة التي لديها مخاطر عالية أن تمول بالاستئجار بحيث قد يصعب عليها التمويل بالاقتراض (الميداني، 2004، ص:520).

2-3-3: مصادر التمويل الممتلكة طويلة الأجل:

يمكن القول بشكل عام بأن الهيكل المالي لمعظم الشركات يتضمن حقوق الملكية (التمويل الممتلك)، وتنشأ هذه الحقوق بشكل أساسي من المدفوعات النقدية التي يقدمها المالكين لشراء الأصول المطلوبة للبدء بعمليات الشركة، ويمكن أن تزداد حقوق الملكية عن طريق احتجاز الأرباح لإعادة استثمارها في عمليات الشركة، وضمن هذه الفقرة سيتم استعراض مصادر التمويل الممتلك متوسط وطويل الأجل (غنية، 2012):

- الأسهم العادية:

تعرف الأسهم العادية: "بأنها وثيقة ذات قيمة اسمية واحدة تطرح للاكتتاب العام، قابلة للتداول بالطرق التجارية، وغير قابلة للتجزئة من قبل حاملها ولا تستحق الدفع في تاريخ محدد، ولا تلتزم بتوزيع أرباح ثابته سواء من حيث تحديد قيمة هذه الأرباح أو فترات استحقاقها. تمثل الأسهم العادية الملكية الأصلية في الشركة وهي أيضا أحد الوسائل الرئيسية للتمويل طويل الأجل، فهي وسيلة التمويل الرئيسية للمشاريع التي تتخذ شكل الشركة المساهمة وخاصة عند بدء تكوين المشروع (احمد، 1995، ص: 107).

- الأسهم الممتازة:

تعتبر الأسهم الممتازة مصدراً هاماً من مصادر التمويل الطويل الأجل وتمتاز بجمعها بين سمات أموال الملكية والاقتراض (الأسهم العادية والسندات)، فالأسهم الممتازة تشبه الأسهم العادية في بعض النواحي وتظهر الطبيعة الهجينة للسهم الممتاز عندما نحاول تصنيفه بالنسبة للسندات والأسهم العادية، فقد تتشابه الأسهم الممتازة مع السندات التي لها قيمة إصدار، كما أن أرباح الأسهم الممتازة تشبه السندات من حيث أن دفعات الفائدة ثابتة ويتعين دفعها قبل أن يحصل حملة الأسهم العادية على

أرباحهم، ولكن اذا لم تحقق الشركة أرباحاً لن تكون ملزمة بدفع عائد ثابت لحملة الأسهم الممتازة كما هو بالنسبة لحملة الأسهم العادية أي أنه يحدد للسهم الممتاز نسبة معينه من الأرباح. وعند التصفية تأتي الأسهم الممتازة بعد الديون في الأولوية وقبل المساهمين العاديين (الآغا، 2005).

- الأرباح المحتجزة:

تمثل الأرباح المحتجزة بالأرباح التي تقرر الشركة عدم توزيعها وذلك لأغراض تسديد الالتزامات أو تنفيذ بعض عمليات التوسع في الشركة (الزعبي، 2000، ص: 44)، كما تستخدم الشركة أيضا الأرباح المحتجزة لتمويل الاستثمارات في الشركة وخاصة بغرض النمو والتوسع في أنشطتها، بالإضافة لإجراء أي توزيعات على المساهمين في الأحوال التي لا يتم فيها تحقيق أرباح أو يتم فيها تحقيق خسارة، وتمثل الأرباح المحتجزة الرصيد التراكمي لذلك الجزء من الأرباح السنوية الذي لم يتم توزيعه على ملاك الشركة أو لم توضع كاحتياطات للشركة. وتعمل الأرباح المحتجزة على دعم وتقوية المركز المالي للشركة حيث ترفع من نسبة حقوق الملكية إلى الاقتراض (احمد، 2008).

ويتطلب اختيار هيكل التمويل المناسب للشركة دراسة علمية شامله لكافة جوانب الشركة، بحيث تتصف بالدقة والموضوعي والشمولية، وتؤثر عدة عوامل داخلية خارجية على ذلك القرار. وترتبط العوامل الداخلية بمبدأ المفاضلة بين المخاطرة والعوائد التي تحققها للشركة (الشوابكة، 2015). ويعرف (العامري، 2007) العائد بأنه المقابل الذي يطمح المستثمر إلى الحصول عليه في المستقبل مقابل تضحيته بالاحتفاظ بأمواله في الوقت الحاضر من خلال استثمار تلك الأموال خلال فترة زمنية محدده، أي تكلفة الفرصة البديلة.

2-3-4: تكلفة التمويل طويلة الأجل:

يحظى مفهوم تكلفة رأس المال بأهمية كبيرة في الأدب المحاسبي والممارسة العملية باعتباره من العناصر الرئيسية لنجاح الشركة واستمرارها بالسوق ولتقييم جودة القرارات الاستثمارية في ظل كثرة متغيرات أسواق المال وحدوث تطورات سريعة في بيئة الأعمال. ويعتمد هيكل التمويل في أي شركة على مصدرين أساسيين، وهما التمويل الداخلي (المصادر الذاتية)، والتمويل الخارجي. ويقصد بالتمويل الداخلي رأس المال، والاحتياطيات، والأرباح المحجوزة، والمخصصات ذات الطبيعة التمويلية. كما يقصد بالتمويل الخارجي القروض طويلة الأجل والتي تكون عادة في شكل قروض بنكية بمعدل فائدة محددة مقدماً، كما قد تكون في شكل إصدار سندات ذات معدل فائدة ثابت أيضا (سعد الدين، 2014).

5-3-2: مفهوم تكلفة رأس المال:

يعتبر هيكل رأس المال قوة بحد ذاته تحكم على مدى فشل أو نجاح الشركة، حيث أن المنتج والخدمة والإدارة الجيدة لا تضمن النجاح وتحتاج لعوامل أخرى لمساندتها. كما أن الطريقة التي تتخذ بها الشركات قرارات هيكل رأس المال من أكثر الأمور التي تم بحثها بشكل مكثف في أدبيات الدراسات السابقة، بالرغم من ذلك إلا أن هناك القليل من التوافق بين هذه الدراسات (Bancel, & Mitto, 2004). كما عرفت تكلفة رأس المال بأنها التكلفة التي تتكبدها الشركة الاقتصادية في سبيل تأمين التمويل اللازم لها من مصادرها المختلفة لتنفيذ مشروعاتها الاستثمارية (الأسهم والسندات والقروض) في حين تعد عائداً بالنسبة للمستثمرين والمقرضين(Borys, 2004) .

توضح مفاهيم هيكل رأس المال أنه خليط من أموال الدين طويل الأجل وحقوق الملكية، وتسعى الشركات لتحقيق التوازن ما بين أموال الدين وأموال الملكية (حقوق المساهمين) (حداد، 2007). فالنظريات التقليدية في حقل الإدارة المالية توضح اختيار المصادر التمويلية للشركة كمحصلة لمبدأ المبادلة بين التكلفة من جهة والمنفعة من جهة أخرى، وتفاضل بين التمويل الداخلي والتمويل الخارجي (Hovakimian, 2006). وركزت العديد من الأعمال في الإدارة المالية عند التمويل على العائد، والتكلفة، والمخاطر، وعلى معرفة سبب اختلاف نسبة القروض وحقوق الملكية في الشركات المختلفة (Frielinghaus, et al, 2005).

لقد عرف (Apergis et al., 2012) تكلفة رأس المال بأنها المعدل الذي ينبغي تحقيقه من استخدام الأصول المملوكة للشركة والممولة عن طريق المساهمين أو الدائنين، وفي نفس الاتجاه بين (Saleh et al., 2012) تكلفة رأس المال بأنها الحد الأدنى المرغوب تحقيقه من استثمار الأموال المتاحة للشركة حتى لا تنخفض قيمتها.

فيما عرف (Velnampy & Aloyniresh, 2012) هيكل رأس المال بشكل عام بأنه مزيج من أموال الملكية، والديون قصيرة الأجل، والديون طويلة الأجل. وعلى الشركة التخطيط لاختيار هيكل رأس المال تجنباً للخسارة والفشل. ويمكن تمويل الأصول والتي تمثل الجانب الأيمن من هيكل رأس المال من أموال الملكية (الأسهم، الأرباح المحتجزة والاحتياطيات)، والأموال المقترضة بشقيها طويلة وقصيرة الأجل والسندات.

2-3-6: مكونات تكلفة رأس المال:

ترجع أهمية تكلفة رأس المال إلى تأثيرها المباشر على تعظيم قيمة الشركة كما يترتب عليها العديد من القرارات المالية التي تتخذها الإدارة مثل استخدامها عند حساب القيمة الحالي لصافي التدفقات النقدية كأساس للمفاضلة بين المشروعات الاستثمارية المتاحة. ويضم هيكل مصادر التمويل المستخدمة بالشركة مزيجاً من حقوق الملكية مثل الأسهم العادية والأسهم الممتازة والأرباح المحجوزة بالإضافة إلى الاقتراض طويل الأجل، وتتأثر تكلفة رأس المال بمزيج الهيكل من الأموال المملوكة والمقترضة ونسبة كل عنصر منها (Lumby & Jones, 2003) ولكل مصدر تكلفته ومخاطرة الخاصة، ويشير هيكل التمويل الأمثل إلى خفض تكلفة رأس المال إلى الحد الأدنى وتشمل شقين أساسيين هما (سعد الدين، 2014):

2-3-7: تكلفة الأموال المقترضة:

تتمثل تكاليف الاقتراض بالفوائد والتكاليف الأخرى التي تتكبدها الشركة نتيجة اقتراض الأموال، وتشمل: الفوائد، المصاريف البنكية، علاوة الإصدار أو الخصم، فروقات العملة عند الاقتراض بالعملات الأجنبية والنفقات المالية الأخرى المتعلقة بالاقتراض (جربوع، وحلس، 2010). ويرى (Gray et al., 2009) أن تكلفة الاقتراض طويل الأجل (سندات أو قروض) هي معدل الفائدة الذي تدفعه الشركة للمستثمر أو المقرض بعد تعديله بمقدار الوفورات الضريبية.

2-3-8: تكلفة حقوق الملكية:

يمكن التعبير عنها بمعدل العائد الذي يرغب المساهمين في الحصول عليه جراء استثماراتهم بالشركة، ويضم عائد توزيعات الأرباح على الأسهم العادية بينما تحصل الأسهم الممتازة على نسبة ثابتة من التوزيعات (Dividends) تدفع بصفة دورية ووفقاً لنوع السهم مجمع الأرباح (Cumulative) أو غير المجمع (Non-Cumulative)، (Ross et al., 2014).

2-3-9: العلاقة بين جودة التدقيق وتكلفة حقوق الملكية:

إن العلاقة ما بين جودة التدقيق وتكلفة حقوق الملكية ظهرت من خلال المسؤولية المهنية التي فرضتها معاير التدقيق الدولية والتي تتضمن اهتمام المدققين بجودة المعلومة التي تم إعدادها من قبل الإدارة، والتي سوف تنعكس على رأي تقرير المدقق، بحيث تتضمن إعطاء رأي فني محايد عن عدالة العرض ومدى موافقتها لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية. وتقوم هذه العلاقة على افتراض أن

جودة التدقيق ستساهم في تحسين مصداقية التقرير المالي، مما ينعكس بدوره على تكلفة حقوق الملكية. ويمكن دراسة جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية من خلال إثر مقاييس جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية.

وقد تناولت دراسة (Ahmed et al., 2008) أثر جودة التدقيق على تكلفة رأس المال ممثلة بكل من حجم مكتب التدقيق والتخصص في الصناعة والارتباط بمكاتب تدقيق عالمية للتعبير عن جودة التدقيق، وأظهرت النتائج وجود تأثير ي للشركات التي يتم التدقيق عليها من قبل مكاتب تدقيق عالمية (الأربعة الكبار) يكون لديها انخفاض في تكلفة رأس المال مقارنة بالشركات التي لا يتم التدقيق عليها، وان استخدام الشركة لمدقق مختص في الصناعة يقلل من تكلفة رأس المال من الشركات التي لا تستخدم مكاتب مختصة.

وحسب دراسة (Li et al., 2009) التي هدفت إلى قياس أثر كل من جودة الأرباح وجودة التدقيق ممثلة بكل من التخصص بالصناعة وأتعاب التدقيق ورأي المدقق على تكلفة حقوق الملكية، وقد بينت نتائج الدراسة وجود أثر عكسي لجودة الأرباح على تكلفة حقوق الملكية، فيما أظهرت النتائج أن هناك أثر إيجابي لكل من التخصص في الصناعة وأتعاب التدقيق ورأي المدقق على تكلفة حقوق الملكية في التخفيض من تأثير المحاسبة العدوانية.

وفي نفس السياق فقد اختبرت دراسة (Fernando et al., 2010) العلاقة ما بين جودة التدقيق ممثلة بكل من حجم مكتب التدقيق، والتخصص في الصناعة، وفترة الاحتفاظ بالعميل على تكلفة حقوق الملكية. وقد أظهرت نتائج الدراسة على وجود أثر عكسي للتخصص في الصناعة على مستوى الشركات الصغيرة، وعدم وجود أثر على مستوى الشركات الكبيرة، ووجود أثر عكسي لفترة الاحتفاظ بالعميل على مستوى الشركات الصغيرة وأيضا على مستوى جميع الشركات، ولم تجد أثر على مستوى الشركات الكبيرة بسبب فقر بيئة المعلومات المرتبطة بهذه الشركات.

كما تناولت دراسة (Chen et al., 2011) أثر جودة التدقيق على إدارة الأرباح وتكلفة حقوق الملكية، حيث أشارت نتائج الدراسة إن الشركات الغير مملوكة للدولة يكون لديها انخفاض أكبر في إدارة الأرباح وتكلفة حقوق الملكية بالنسبة للشركات المملوكة للدولة، كما أظهرت النتائج إلى أن الاختلافات في طبيعة الملكية، وعلاقات الوكالة، ومخاطر الإفلاس توفر حوافز اقل للمشاركة في إدارة الأرباح لدى الشركات المملوكة للدولة مقارنة في الشركات الغير مملوكه للدولة. كما أن تأثير جودة

التدقيق من الحد من إدارة الأرباح تكون أكبر للشركات الغير مملوكه للدولة، بالإضافة إلى تكلفة رأس المال.

وقد أظهرت دراسة (Ebimobowei & Oyadonghan, 2011) دور التغيير الإلزامي للمدقق على كل من جودة التدقيق وتكاليف عملية التدقيق واستقلالية المدقق، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية بين التغيير الإلزامي للمدقق وكل من جودة التقارير والاستقلالية.

واختبرت دراسة (Karjalainen, 2011) جودة التدقيق في تكلفة الاقتراض، وقد أظهرت الدراسة أن الشركات التي يتم التدقيق عليها من قبل مكاتب كبيرة (الأربعة الكبار) يكون هناك معدل العائد أقل على رأس المال المقترض من الشركات الأخرى، وأظهرت النتائج أن الشركات التي تقاريرها معدله لديها ارتفاع في تكاليف الاقتراض من الشركات التي لديها تقارير نظيف، وأن سعر الفائدة يرتبط عكسياً مع مستحقات الجودة، وأظهرت أيضا أن جودة التدقيق ملائمة في تسعير رأس المال المقترض في الشركات المملوكة للقطاع الخاص، في حين أظهرت النتائج أن عملية التدقيق مهمة في تسعير رأس المال المقترض بغض النظر عن حجم الشركة، وأن تحسين صورة جودة التدقيق اكثر أهمية للحصول على أكبر الشركات التي يملكها القطاع الخاص.

كما تناولت دراسة (Latridis, 2012) أثر حجم مكتب التدقيق على كل من إدارة الأرباح، والتحفظ المحاسبي، وتكلفة الوكالة، وتكلفة رأس المال للشركات الغير مالية. وقد أظهرت هذه الدراسة أن الشركات التي يتم تدقيق حساباتها من قبل مكاتب التدقيق ذات الحجم الكبير تؤثر على كل من التحفظ المحاسبي، وتكلفة الوكالة، وتكلفة رأس المال، كما توصلت الدراسة أن الشركات المدققة من قبل مكاتب التدقيق ذات الحجم الكبير تكون إدارة الأرباح بها منخفضة.

كما اختبرت دراسة (Hajiha & Sobhani, 2012) أثر جودة التدقيق ممثلة بكل من حجم مكتب التدقيق، والتخصص في الصناعة، وفترة الاحتفاظ بالعميل على تكلفة حقوق الملكية. وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود أثر ي على مؤشرات الأداء للشركات عينة الدراسة لكل من حجم مكتب التدقيق، التخصص في الصناعة وفترة الاحتفاظ بالعميل.

كما أظهرت دراسة (Yanesari et al., 2012) أثر جودة التدقيق على تكلفة رأس المال، ممثلة بكل من حجم مكتب التدقيق، والتخصص في الصناعة، وفترة الاحتفاظ بالعميل على تكلفة رأس المال. وقد أشارت النتائج أن الشركات التي لا يتم التدقيق عليها من قبل مكاتب تدقيق كبيرة (الأربعة الكبار) يكون لديها ارتفاع في تكلفة رأس المال من تلك التي لا يتم التدقيق عليها من قبل مكاتب تدقيق كبيرة

(الأربعة الكبار). كما أظهرت النتائج إلى وجود علاقة عكسي بين حجم مكتب التدقيق وفترة الاحتفاظ بالعميل على تكلفة رأس المال، في حين لم تجد الدراسة أثر ذو دلالة إحصائية للتخصص في الصناعة على تكلفة رأس المال.

كما بينت دراسة (Basiruddin et al., 2014) أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية، وأظهرت النتائج عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية لكل من أتعاب التدقيق، وأتعاب التدقيق الأخرى، والتخصص في الصناعة على تكلفة حقوق الملكية، كما أظهرت الدراسة أن الشركات ذات الحجم الكبير (الأربعة الكبار) لها أثر على إدارة الأرباح وان المستثمرين ينظرون إلى التدقيق كآلية هامة لكشف إدارة الأرباح في الشركات الكبيرة وتعزيز قيمة المعلومات المالية.

وقد اختبرت دراسة (Houqe et al., 2015) دور جودة التدقيق في التأثير على كل من جودة الأرباح وتكلفة حقوق الملكية، ممثلة بكل من حجم مكتب التدقيق، وأتعاب التدقيق على جودة الأرباح. وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة إلى أن الشركات التي تتعاقد مع مكاتب تدقيق تقدم خدمات تدقيق ذات جودة عالية تكون لديها جودة أرباح اعلى وأتعاب اعلى، وهناك انخفاض في تكلفة حقوق الملكية، وأظهرت أيضا أن هناك علاقة عكسية بين أتعاب التدقيق وكل من جودة الأرباح، وتكلفة حقوق الملكية، في حين وجدت أن الشركات التي تنتمي إلى الشركات التجارية تكون لديها جودة أرباح اعلى وانخفاض في تكلفة حقوق الملكية بنظيراتها الشركات غير التجارية.

الفصل الثالث

الدراسات السابقة

يحتوي هذا الفصل على العناوين الرئيسية التالية:

3-1: تمهيد.

3-2: الدراسات العربية.

3-3: الدراسات الأجنبية.

3-4: ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة.

الدراسات السابقة

1-3: تمهيد:

قام الباحث بمراجعة العديد من الدراسات السابقة والتي حاول من خلالها التطرق للجوانب المختلفة التي تضمنها عنوان الدراسة الحالية وأنموذجها المقترح، ومن اهم هذه الجوانب تلك المتعلقة بالعوامل المؤثرة في جودة التدقيق واختبار أثرها على تكلفة حقوق الملكية. ومن خلال اطلاع الباحث على الدراسات السابقة وجد أن الدراسات المحلية المتعلقة بالمجال نفسه شحيحة إلى حد ما، وفيما يلي عرض للدراسات السابقة والمتعلقة بجانب من الموضوع وذات العلاقة، ولتحقيق بساطة العرض تم تقسيم الدراسات السابقة إلى قسمين هما: الدراسات العربية والدراسات الأجنبية.

2-3: الدراسات العربية:

دراسة (زلوم، 2016)، بعنوان: "دور جودة التقارير المالية في تحديد تكلفة حقوق الملكية".

هدفت الدراسة إلى بيان أهمية جودة التقارير المالية وأثرها في تكلفة حقوق الملكية واشتملت عينة الدراسة على (66) من الشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة الأردنية خلال الفترة من (2009-2012). تم قياس جودة التقارير المالية من خلال: مستوى الإفصاح، رأي المدقق، إدارة الأرباح والتحفظ المحاسبي. استخدمت الدراسة الانحدار الخطي المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة. وتوصلت إلى أن كلاً من رأي المدقق والتحفّظ المحاسبي يؤثر عكسياً في تكلفة حقوق الملكية، فيما وجدت الدراسة أن إدارة الأرباح تؤثر طردياً في تكلفة حقوق الملكية، في حين أن مستوى الإفصاح لا يؤثر في تكلفة حقوق الملكية. توصلت الدراسة إلى ضرورة اهتمام مدققي الحسابات بمؤشر إدارة الأرباح، إذ أنه يساهم في نقل المعلومات الصادقة للجهات المستفيدة من خلال إبداء المدقق لرأيه والعمل على تطوير قاعدة بيانات من هيئة الأوراق المالية من خلال توفير بعض المعلومات غير المتوفرة في سوق مكتبها.

استفاد الباحث من دراسة (زلوم، 2016)، في إثراء متغير تكلفة حقوق الملكية في حين أن الدراسة الحالية تختلف مع دراسة (زلوم، 2016)، من خلال تناول دراسة (زلوم، 2016) متغير جودة التقارير المالية كمتغير مستقل على تكلفة حقوق الملكية، بينما تفحص الدراسة الحالية أثر جودة التدقيق كمتغير مستقل على تكلفة حقوق الملكية، إضافة إلى اختلاف الفترة التي أجريت فيها الدراستان.

دراسة (مشتهى، 2014)، بعنوان: "تحليل العلاقة بين معدل دوران المدقق وجودة التدقيق الخارجي وانعكاس ذلك على رأي مدقق الحسابات الخارجي".

هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير معدل دوران المدقق على جودة التدقيق الخارجي في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين، وتحليل أثر هذه العلاقة على رأي مدقق الحسابات الخارجي. أما عينة الدراسة، فتشتمل على جميع الشركات التي تتوافر لها جميع البيانات اللازمة لحساب متغيرات الدراسة، حيث أجريت الدراسة على (38) شركة، خلال فترة زمنية ممتدة من عام (2006) حتى العام (2011). استخدمت الدراسة نموذج الانحدار لتحليل متغيرات الدراسة. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين معدل دوران المدقق وجودة التدقيق الخارجي في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين، بمعنى ان طول الفترة التعاقدية بين المدقق الخارجي والشركة محل التدقيق تسهم في زيادة ممارسة إدارة الأرباح من قبل إدارة هذه الشركات، كما تبين أيضا أن طول الفترة التعاقدية للمدقق الخارجي مع الشركة محل التدقيق تسهم في توجه المدقق نحو إصدار رأي قياسي معياري (نظيف) بغض النظر عن جودة عملية التدقيق، باعتبار أن تقارير المدقق مرتبطة بإدارة الشركة وليس لها علاقة بجودة الخدمة المقدمة. وقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على إصدار تشريعات ملزمة من قبل هيئة سوق رأس المال تلزم بها الشركات المساهمة على التدوير الإجباري للمدقق كل فترة زمنية معينة والعمل على إيجاد مجلس إشرافي للشركات يتولى الإشراف على أعمال المدقق.

استفاد الباحث من دراسة (مشتهى، 2014)، في إثراء متغير جودة التدقيق، في حين أن الدراسة الحالية تختلف مع دراسة (مشتهى، 2014)، في طرق قياس جودة التدقيق، واهتمت الدراسة الحالية بقياس جودة التدقيق كمتغير مستقل، في حين كان المتغير التابع في دراسة (مشتهى، 2014) كل من جودة التدقيق الخارجي، ورأي مدقق الحسابات، إضافة إلى اختلاف كل من البيئة والفترة التي أجريت فيها الدراستان.

دراسة (رقايقية، 2014)، بعنوان: "مساهمة التدقيق في رفع المعلومة المالية في ظل حوكمة الشركات-دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية-".

هدفت الدراسة إلى إيضاح الدور الذي يمكن أن يؤديه تدقيق الحسابات باعتباره آلية من آليات تطبيق حوكمة الشركات في تحسين وزيادة فعالية جودة المعلومة المالية، قام الباحثين بإعداد استبيان لمعرفة تأثير مهنة التدقيق على جودة المعلومة المالية المتاحة في القوائم المالية، واشتملت عينة الدراسة

مدراء ومسؤولين ومحاسبين وماليين للمؤسسات الاقتصادية وعددها (50)، وقد خلصت الدراسة إلى أن حوكمة الشركات نظام من خلالها تدار الشركات باعتباره وكيل على حقوق أصحاب المصالح وذلك من خلال مجموعة من الآليات، كما أن عمل مدقق الحسابات يرتكز على عناصر أساسية يتحدد درجة تأثيرها على حوكمة الشركات منها (مدى موضوعية واستقلالية مدقق الحسابات وجودة أداء عمله).

استفاد الباحث من دراسة (رقايقية، 2014)، في إثراء متغير جودة التدقيق، في حين أن الدراسة الحالية تختلف مع دراسة (رقايقية، 2014)، في طرق قياس جودة التدقيق، واهتمت الدراسة الحالية بقياس تكلفة حقوق الملكية كمتغير تابع، في حين كان المتغير التابع في دراسة (رقايقية، 2014) حاكمية الشركات، إضافة إلى اختلاف كل من البيئة والفترة التي أجريت فيها الدراستان.

دراسة (حمدان، وأبو عجيلة، 2012)، بعنوان: "جودة التدقيق في الأردن وأثرها في إدارة وجودة الأرباح".

هدفت الدراسة إلى استكشاف مدى ممارسة إدارة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة بورصة عمان لإدارة الأرباح، ومدى جودة الأرباح فيها من ناحية، وفحص تأثير جودة التدقيق العوامل المؤثرة على تلك الممارسة، استخدم تحليل المحتوى لقياس متغيرات الدراسة، تمثل خصائص جودة التدقيق كل من (حجم مكتب التدقيق، وارتباط مكتب التدقيق بمكاتب تدقيق عالمية، وفترة الاحتفاظ بالعميل، وأتعاب التدقيق، والتخصص في صناعة العميل) في تخفيض ممارسات إدارة الأرباح وتحسين جودتها، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة، تم استخدام اختيار (Logistic Regression) بعد أن تم ترتيب البيانات بطريقة الانحدار المشترك (Ordinary Least Squares)، تم جمع بيانات (45) شركة خلال الفترة (2001-2006)، واعتمدت الدراسة على قدرة التدقيق الخارجي في الحصول على أدلة ذات جودة عالية تدعم الرأي الفني المحايد لمدققي الحسابات، أشارت نتائج الدراسة أن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة بورصة عمان قامت بممارسة إدارة الأرباح خلال مختلف سنوات الدراسة، كما لم تستطع الدراسة إثبات جودة أرباح هذه الشركات، ولم تجد أثراً لخصائص جودة التدقيق في الحد من ممارسات إدارة الأرباح أو تحسين جودتها، وتثير النتائج تساؤلات حول جودة التدقيق في الأردن وجودة البيانات المالية المعلنة من قبل الشركات ومدى إمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات. وأوصت الدراسة على توفير بيئة تدقيق ذات جودة عالية تعمل على الحد من الممارسات غير المرغوب فيها، مثل ممارسة إدارة الأرباح والعمل على توعية مستخدمي التقارير المالية والمستثمرين بآثار وانعكاسات تلك الممارسات على قراراتهم الاستثمارية.

استفاد الباحث في دراسة (حمدان، أبو عجيلة، 2012)، في إثراء متغير جودة التدقيق في حين أن الدراسة الحالية تختلف مع دراسة (حمدان، أبو عجيلة، 2012)، في قياس جودة التدقيق، واهتمت الدراسة الحالية بقياس تكلفة حقوق الملكية كمتغير تابع، في حين كان المتغير التابع في دراسة (حمدان، وأبو عجيلة، 2012)، كل من إدارة الأرباح وجودة الأرباح، إضافة إلى اختلاف كل من البيئة والفترة التي أجريت فيها الدراستان.

دراسة (حمدان، 2012ب)، بعنوان: "العوامل المؤثرة في جودة الأرباح دليل من الشركات الصناعية الأردنية".

هدفت الدراسة إلى التحقق من جودة أرباح الشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، بالإضافة إلى اختبار أثر كل من التحفظ المحاسبي، حجم الشركة، عقود الدين، العائد على الاستثمار، التحكم المؤسسي، جودة التدقيق ولجان التدقيق على جودة الأرباح، وقد شملت عينة الدراسة على (50) شركة مساهمه عامه صناعية مدرجة في سوق عمان المالي للفترة (2004 – 2009)، تم استخدام اختبار الانحدار لتحليل متغيرات الدراسة، توصلت الدراسة إلى ارتفاع جودة أرباح الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية، كما أشارت النتائج إلى وجود تأثير لحجم الشركة وعقود الدين وجودة التدقيق في مستوى جودة الأرباح. وخرجت الدراسة بجملة من التوصيات للأطراف المهتمة من أهمها تطوير أنموذج لقياس جودة الأرباح يعتمد في سوق عمان المالي مع تفعيل آلية التحكم المؤسسة وغيرها من التوصيات التي تساهم في تحسين جودة الأرباح.

استفاد الباحث من دراسة (حمدان، 2012ب)، في إثراء متغير جودة التدقيق، في حين أن الدراسة الحالية تختلف مع دراسة (حمدان، 2012ب)، في طرق قياس جودة التدقيق، واهتمت الدراسة الحالية بقياس تكلفة حقوق الملكية كمتغير تابع، في حين كان المتغير التابع في دراسة (حمدان، 2012ب) التحفظ المحاسبي، بالإضافة إلى اختلاف كل من البيئة والفترة التي أجريت فيها الدراستان.

دراسة (حمدان، 2012أ)، بعنوان: "أثر خصائص جودة التدقيق في تحسين مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية".

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر جودة التدقيق في تحسين مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الصناعية، تم استخدام تحليل المحتوى لقياس متغيرات الدراسة، استخدمت الدراسة حجم مكتب التدقيق، والاتصال مع مكاتب تدقيق عالمية، فترة الاحتفاظ بالعميل، أتعاب التدقيق والتخصص في الصناعة لقياس خصائص جودة التدقيق، كما استخدمت الدراسة

نسبة القيمة الدفترية للقيمة السوقية لقياس التحفظ المحاسبي. شملت عينة الدراسة (39) شركة صناعية مدرجة في سوق عمان المالي للفترة (2005-2010). استخدمت الدراسة نموذج الانحدار لتحليل متغيرات الدراسة. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: وجود تأثير ي لحجم مكتب التدقيق والتخصص في صناعة العميل في تحسين مستوى التحفظ المحاسبي، في حين لم يكن لعلاقة مكتب التدقيق مع مكاتب التدقيق العالمية وأتعاب التدقيق أثر في تحسين مستوى التحفظ المحاسبي، وبقيت علاقة فترة الاحتفاظ بالعميل بالتحفظ المحاسبي محل شك، ولم تستطع الدراسة إثباتها. توصي الدراسة بتشجيع شركات التدقيق على إقامة علاقات مع شركات التدقيق العالمية وتشجيعها على الاندماج من أجل زيادة كفاءتها، وينبغي أن لا تزيد فترة الاحتفاظ بالعميل لأكثر من ثلاث سنوات وتقسم مكاتب التدقيق على أساس التخصص في الصناعة.

استفاد الباحث من دراسة (حمدان، 2012أ)، في إثراء متغير جودة التدقيق، في حين ان الدراسة الحالية تختلف مع دراسة (حمدان، 2012أ)، في طرق قياس جودة التدقيق، واهتمت الدراسة الحالية بقياس تكلفة حقوق الملكية كمتغير تابع، في حين كان المتغير التابع في دراسة (حمدان، 2012أ)، مستوى التحفظ المحاسبي، إضافية لاختلاف كل من البيئة والفترة التي أجريت فيها الدراستان.

دراسة (احمد، 2012)، بعنوان: "أثر جودة المراجعة في جودة الأرباح، وانعكاسها على التوزيعات النقدية في الشركات الصناعية المساهمة المصرية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر جودة التدقيق الخارجية في جودة الأرباح ثم تحديد أثر جودة الأرباح في توزيعات الأرباح النقدية في جمهورية مصر العربية، استخدم تحليل المحتوى لقياس متغيرات الدراسة، استخدمت الدراسة أتعاب التدقيق، حجم مكتب التدقيق، فترة الاحتفاظ بالعميل، والارتباط مع مكاتب عالمية، والتأهيل المهني للمرجعين العاملين بمكتب التدقيق، كما استخدمت نموذج (Richardson & Sloan) لقياس جودة الأرباح، فيما استخدمت معدل التوزيعات النقدية لقياس توزيعات الأرباح النقدية، شملت عينة الدراسة على خمسين شركة من الشركات الصناعية المساهمة المصرية خلال الفترة (2005-2009)، اعتمدت الدراسة على نموذجين رئيسيين حيث يعكس النموذج الأول أثر جودة التدقيق الخارجية في جودة الأرباح، كما يعكس النموذج الثاني أثر جودة الأرباح في توزيعات الأرباح النقدية، استخدمت الدراسة نموذج الانحدار لتحليل متغيرات الدراسة. وأظهرت الدراسة وجود تأثير ي لكل من قيمة أتعاب التدقيق وحجم مكتب التدقيق والارتباط مع المكاتب العالمية للتدقيق والتأهيل المهني للمدقق على جودة الأرباح، كما بينت وجد تأثير سلبي لفترة الاحتفاظ بالعميل

على جودة الأرباح، كما توصلت إلى وجود تأثير ي لجودة الأرباح على معدل التوزيعات النقدية. وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بتشجيع ارتباط مكاتب التدقيق المصرية بمكاتب تدقيق عالمية مع الاهتمام بتدريب المدققين وتحفيزهم للحصول على الشهادة المهنية مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الجودة بمكاتب التدقيق المصرية.

استفاد الباحث من دراسة (احمد، 2012) في إثراء متغير جودة التدقيق، في حين أن الدراسة الحالية تختلف مع دراسة (احمد، 2012) في طرق قياس جودة التدقيق، واهتمت الدراسة الحالية بقياس اثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية في حين كان المتغير التابع في دراسة (أحمد، 2012) كل من جودة الأرباح وتوزيعات الأرباح النقدية، إضافة إلى اختلاف كل من البيئة والفترة التي أجريت فيها الدراستان.

3-3: الدراسات الأجنبية:

دراسة (Zgarni & Zehri, 2016)، بعنوان:

Effective Audit Committee, Audit Quality & Earnings Management: Evidence from Tunisia.

فعالية لجنة التدقيق، جودة التدقيق وإدارة الأرباح: دليل من تونس

هدفت الدراسة إلى بيان دور تأثير لجنة التدقيق وجودة التدقيق على جودة التقارير المالية للتخفيف من إدارة الأرباح في تونس قبل وبعد اعتماد قانون الأمن المالي. وقد اشتملت العينة على (92) شركة غير مالية مدرجة في السوق التونسي للفترة (2001-2009). واستخدمت الدراسة خصائص لجنة مراجعة الحسابات وصفات جودة التدقيق على إدارة الأرباح.

وقد استخدم الباحث منهج التحليلي لجمع البيانات وتحليلها وتحليل الانحدار واختبار الفرضيات والحصول على النتائج. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك تأثير لكل من مكاتب التدقيق ذات الحجم الكبير (Big 4) ولجنة التدقيق في الحد من إدارة الأرباح قبل نفاذ القانون، كما أن هناك تكامل بين فعالية لجنة التدقيق والتخصص في الصناعة في الحد من إدارة الأرباح، كما يوجد علاقة تكاملية بين فعالية لجنة التدقيق وفترة الاحتفاظ بالعميل بعد صدور القانون.

استفاد الباحث من دراسة (Zgarni & Zehri, 2016) في إثراء متغير جودة التدقيق، في حين أن الدراسة الحالية تختلف مع دراسة (Zgarni & Zehri, 2016) في طرق قياس جودة التدقيق،

واهتمت الدراسة الحالية بقياس أثر جودة التدقيق كمتغير مستقل على تكلفة حقوق الملكية كمتغير التابع، في حين كان المتغير التابع في دراسة (Zgarni & Zehri, 2016) جودة التقارير المالية، إضافة إلى اختلاق كل من البيئة والفترة التي أجريت فيها الدراستان.

دراسة (Alzoubi, 2016)، بعنوان:

Audit Quality & Earnings Management Evidence from Jordan.

جودة التدقيق وإدارة الأرباح: دليل من الأردن

هدفت الدراسة لاختبار أثر جودة التدقيق على إدارة الأرباح. اشتملت عينة الدراسة على 86 شركة مدرجة في بورصة عمان للفترة (2007-2010). استخدمت الدراسة قياس إدارة الأرباح باستخدام المستحقات الاختيارية ونموذج جونز المعدل، كما استخدمت استقلالية المدقق وحجم مكتب التدقيق كمؤشرات لجودة التدقيق وأتعاب التدقيق، تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي والانحدار المتعدد لاختبار الفرضيات والحصول على نتائج. وقد أظهرت الدراسة وجود أثر عكسي بين جودة التدقيق وإدارة الأرباح، وان إدارة الأرباح تكون اقل بين الشركات التي لديها مدقق مستقل، وأظهرت النتائج أن إدارة الأرباح تكون اقل بين الشركات التي تتعاقد مع شركات تدقيق ذات الحجم الكبير (Big 4) بالمقارنة مع الشركات التدقيق الأخرى. كما أظهرت أن هناك وجود علاقة عكسية بين أتعاب التدقيق وكل من إدارة الأرباح وتكلفة حقوق الملكية.

استفاد الباحث من دراسة (Alzoubi, 2016)، في إثراء متغير جودة التدقيق في حين أن الدراسة الحالية تختلف مع دراسة (Alzoubi, 2016)، في طرق قياس جودة التدقيق، واهتمت الدراسة الحالية بقياس أثر جودة التدقيق كمتغير مستقل على تكلفة حقوق الملكية كمتغير التابع، في حين كان المتغير التابع في دراسة (Alzoubi, 2016) إدارة الأرباح، إضافة إلى اختلاف الفترة الزمنية التي أجريت فيها الدراستان.

دراسة (Houqe et al., 2015)، بعنوان:

Effects of Audit Quality on Earnings Quality & Cost of Equity Capital: Evidence from India.

أثر جودة التدقيق على جودة الأرباح و تكلفة حقوق الملكية: دليل من الهند

هدفت الدراسة إلى بيان دور جودة التدقيق في التأثير على كل من جودة الأرباح (مستحقات وتمهيد الدخل) وتكلفة حقوق الملكية للشركات الهندية، وقد بلغت عدد المشاهدات التي تم تحليلها (6474) مشاهدة لتغطي الأعوام من (1998-2009). استخدمت الدراسة أتعاب التدقيق وجودة الأرباح بواسطة (DACCR) وتمهيد الدخل، كمتغيرات للتعبير عن جودة التدقيق. وقد استخدم الباحث الإحصاء الوصفي وتحليل الانحدار لاختبار الفرضيات والحصول على النتائج. وقد أظهرت نتائج الدراسة إلى أن الشركات التي تتعاقد مع مكاتب تدقيق تقدم خدمات تدقيق ذات جودة عالية، تكون لديها جودة أرباح اعلى وهناك انخفاض في تكلفة حقوق الملكية. كما أظهرت النتائج أن هناك علاقة عكسية بين أتعاب التدقيق وكل من جودة الأرباح وتكلفة حقوق الملكية، في حين وجدت أن الشركات التي تنتمي إلى الشركات التجارية يكون لديها جودة أرباح اعلى وانخفاض في تكلفة حقوق الملكية من نظيراتها الشركات غير التجارية.

استفاد الباحث من دراسة (Houqe et al., 2015)، في إثراء كل من جودة التدقيق وتكلفة حقوق الملكية، في حين أن الدراسة الحالية تختلف مع دراسة (Houqe et al., 2015)، في طرق قياس جودة التدقيق وتكلفة حقوق الملكية، إضافة إلى اختلاف كل من البيئة والفترة التي أجريت فيها الدراستان.

دراسة (Basiruddin et al., 2014)، بعنوان:

Audit Quality & Cost of Equity Capital

جودة التدقيق وتكلفة حقوق الملكية

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية. اشتملت عينة الدراسة على (226) شركة مدرجة في بورصة لندن (FTSE) خلال الفترات (2005-2008). استخدمت الدراسة أتعاب التدقيق وأتعاب أخرى تلقاها المدقق والتخصص في الصناعة وإدارة الأرباح كمؤشرات للتعبير عن جودة التدقيق. وقد استخدم الباحث الإحصاء الوصفي وتحليل الانحدار لاختبار

الفرضيات والحصول على النتائج. وقد أظهرت النتائج عدم وجود علاقة لكل من أتعاب التدقيق وأتعاب التدقيق الأخرى والتخصص في الصناعة على تكلفة حقوق الملكية. كما أظهرت الدراسة أن الشركات ذات الحجم الكبير (Big 4)لها أثر على إدارة الأرباح وان المستثمرين ينظرون إلى التدقيق كآلية هامة لكشف إدارة الأرباح في الشركات الكبيرة وتعزيز قيمة المعلومات المالية. استفاد الباحث من دراسة (Basiruddin et al., 2014) في إثراء كل من جودة التدقيق وتكلفة حقوق الملكية، في حين ان الدراسة الحالية تختلف مع دراسة (Basiruddin et al., 2014) في طرق قياس جودة التدقيق وتكلفة حقوق الملكية، إضافة إلى اختلاف كل من البيئة والفترة التي أجريت فيها الدراستان.

دراسة (Yanesari et al., 2012)، بعنوان:

Audit Quality & Corporate Cost of Capital: An Iranian Perspective.

جودة التدقيق وتكلفة رأس المال للشركات: من منظور إيراني

هدفت الدراسة إلى قياس أثر جودة التدقيق على تكلفة رأس المال للشركات المدرجة في بورصة طهران. وقد بلغت عدد المشاهدات التي تم تحليلها (415) مشاهدة لتغطي الأعوام من (2006-2010). استخدمت الدراسة حجم مكتب التدقيق، والتخصص في الصناعة، وفترة الاحتفاظ بالعميل كمؤشرات لجودة التدقيق. تم استخدام الإحصاء الوصفي وتحليل الانحدار المتعدد لاختبار الفرضيات والحصول على النتائج. وقد أظهرت النتائج إلى أن الشركات التي لا يتم التدقيق عليها من قبل مكاتب كبيرة (Big 4) يكون لديها ارتفاع في تكلفة رأس المال من تلك التي يتم التدقيق عليها من قبل مكاتب تدقيق كبيرة (Big 4). وأظهرت النتائج إلى وجود علاقة عكسية بين حجم مكتب التدقيق وفترة الاحتفاظ بالعميل على تكلفة رأس المال. في حين لم تجد الدراسة أثر ذو دلالة إحصائية للتخصص في الصناعة على تكلفة رأس المال.

استفاد الباحث من دراسة (Yanesari el al., 2012)، في إثراء كل من جودة التدقيق وتكلفة حقوق الملكية، في حين أن الدراسة الحالية تختلف مع دراسة (Yanesari el al., 2012)، في طرق قياس جودة التدقيق، واهتمت الدراسة الحالية بقياس تكلفة حقوق الملكية كمتغير التابع في حين كان المتغير التابع في دراسة (Yanesari el al., 2012) تكلفة رأس المال، إضافة إلى اختلاف كل من البيئة والفترة الزمنية التي أجريت فيها الدراستان.

دراسة (Hajiha & Sobhani, 2012)، بعنوان:

Audit Quality & Cost of Equity Capital: Evidence of Iran.

جودة التدقيق وتكلفة حقوق الملكية: دليل من إيران

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة ما بين جودة التدقيق وتكلفة حقوق الملكية للشركات الصناعية المدرجة في بورصة طهران، اشتملت عينة الدراسة على (91) شركة صناعية خلال الفترة من (2004-2010).

استخدمت الدراسة كل من حجم مكتب التدقيق والتخصص في الصناعة وفترة الاحتفاظ بالعميل كمؤشرات لجودة التدقيق. تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي وتحليل الانحدار المتعدد لاختبار الفرضيات والحصول على النتائج. وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر ي على مؤشرات الأداء للشركات عينة الدراسة لكل من حجم مكتب التدقيق، والتخصص في الصناعة، وفترة الاحتفاظ بالعميل.

استفاد الباحث من دراسة (Hajiha & Sobhani, 2012)، في إثراء متغير جودة التدقيق في حين أن الدراسة الحالية تختلف مع دراسة (Hajiha & Sobhani, 2012)، في طرق قياس جودة التدقيق وتكلفة حقوق الملكية، إضافة إلى اختلاف كل من البيئة والفترة الزمنية التي أجريت فيها الدراستان.

دراسة (Latridis, 2012)، بعنوان:

Audit Quality in Common-Law & Code-Law Emerging Markets: Evidence on Earnings Conservatism, Agency Costs of Equity.

جودة التدقيق في القانون العام وقانون الأسواق الناشئة: دليل على المحافظة على الأرباح وتكلفة الوكالة

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر حجم مكتب التدقيق على كل من إدارة الأرباح والتحفظ المحاسبي وتكلفة الوكالة وتكلفة راس المال للشركات غير المالية لكل من البرازيل وجنوب أفريقيا. كما تسعى لتحديد ما إذا كانت هناك فروق جوهرية بين الشركات في البرازيل وجنوب أفريقيا. اشتملت عينة الدراسة على (270) شركة في جنوب أفريقيا و (228) شركة في البرازيل عن الفترة (2005-2010). لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام الإحصاء الوصفي وتحليل الانحدار لاختبار الفرضيات والحصول على النتائج. وقد أظهرت الدراسة إلى أن الشركات التي يتم تدقيق حساباتها من قبل مكاتب التدقيق ذات الحجم الكبير (Big 4)تؤثر على كل من التحفظ المحاسبي وتكلفة الوكالة وتكلفة راس

المال، كما أظهرت النتائج أن الشركات المدققة من قبل مكاتب التدقيق ذات الحجم الكبير تكون إدارة الأرباح بها منخفضة في كلا الدولتين، كما أن هنالك تحفظ محاسبي في الشركات الجنوب أفريقية مقارنة بالشركات البرازيلية، فيما بينت النتائج القوانين وآليات حوكمة الشركات في جنوب أفريقيا تخفض من تكلفة الوكالة، فيما أكدت النتائج أن القوانين وآليات حوكمة الشركات في البرازيل لها تأثير ضئيل على خفض تكلفة الوكالة. وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى الأداء والنمو ومحددات السوق في جنوب أفريقيا تخفض من تكلفة رأس المال، فيما تبين أن إدارة الأرباح وقيمة بيتا وتشتت توقعات المحللين في البرازيل من شأنه أن يؤدي إلى عدم اليقين وبالتالي سوف يزيد من تكلفة رأس المال.

واستفاد الباحث من دراسة (Latridis, 2012) في إثراء كل من جودة التدقيق وتكلفة حقوق الملكية، في حين أن الدراسة الحالية تختلف مع دراسة (Latridis, 2012) في طرق قياس جودة التدقيق. واهتمت الدراسة الحالية بقياس أثر جودة التدقيق كمتغير مستقل على تكلفة حقوق الملكية كمتغير مستقل، في حين اهتمت دراسة (Latridis, 2012) بقياس أثر حجم مكتب التدقيق كمتغير مستقل على كل من إدارة الأرباح والتحفظ المحاسبي وتكلفة الوكالة وتكلفة راس المال كمتغير مستقل، إضافة إلى اختلاف البيئة والفترة التي أجريت فيها الدراستان.

دراسة (Karjalainen, 2011)، بعنوان:

Audit Quality & Cost of Debt Capital for Private Firms: Evidence from Finland.

جودة التدقيق وتكلفة الاقتراض للشركات الخاصة: دليل من فلندا

هدفت الدراسة إلى بيان مدى ملائمة جودة التدقيق في تكلفة الاقتراض. اشتملت عينة الدراسة على عينة عشوائية مكونه من (5000) شركة من القطاع الخاص في فنلندا للفترة (1999-2006). وقد استخدم الباحث رأي المدقق وجودة المستحقات كمؤشرات للتعبير عن جودة التدقيق باستخدام نموذج جونز، تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي وتحليل الانحدار المتعدد لاختبار الفرضيات والحصول على النتائج. وقد أظهرت نتائج الدراسة إلى أن الشركات التي يتم التدقيق عليها من قبل مكاتب كبيرة (Big 4) يكون هناك معدل العائد اقل على رأس المال المقترض من الشركات الأخرى. كما أظهرت النتائج إلى أن الشركات التي تقاريرها معدله، لديهم ارتفاع في تكاليف الاقتراض من الشركات التي لديها تقارير نظيف، وان سعر الفائدة يرتبط عكسياً مع مستحقات الجودة. كما أظهرت الدراسة أن جودة التدقيق ملائمة في تسعير راس المال المقترض للشركات المملوكة للقطاع الخاص، في حين أظهرت

النتائج أن عملية التدقيق مهمة في تسعير راس المال المقترض بغض النظر عن حجم الشركة، وان تحسين صورة جودة التدقيق أكثر أهمية للحصول على أكبر الشركات التي يملكها القطاع الخاص.

واستفاد الباحث من دراسة (Karjalainen, 2011) في إثراء متغير جودة التدقيق، في حين أن الدراسة الحالية تختلف مع دراسة (Karjalainen, 2011) في طرق قياس جودة التدقيق، واهتمت الدراسة الحالية بقياس أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية، في حين كان المتغير التابع في دراسة (Karjalainen, 2011) تسعير رأس المال المقترض، إضافة إلى اختلاف كل من البيئة والفترة التي أجريت فيها الدراستان.

دراسة (Ebimobowei & Oyadonghan, 2011)، بعنوان:

Mandatory Rotation of Auditors on Audit Quality, Costs & Independence In South-South, Nigeria.

الدوران الإلزامي للمدققين على تكلفة جودة التدقيق والاستقلال في جنوب نيجيريا

هدفت الدراسة إلى فحص دور التغيير الإلزامي للمدقق (معدل دوران المدقق) على كل من جودة التدقيق، وتكاليف عملية التدقيق، واستقلالية المدقق الخارجي في الشركات النيجرية، وذلك من وجهة نظر كل من المدققين ومستخدمي القوائم المالية ممن لديهم الخبرة في عمل المحاسبة والتدقيق. ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الدراسة معدل دوران المدقق، وتكاليف التدقيق، واستقلالية المدقق، كمتغيرات للتعبير عن جودة التدقيق. وقد تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي وتحليل الانحدار المتعدد لاختبار الفرضيات والحصول على نتائج. وتوصلت الدراسة أن هناك علاقة طردية بين التغيير الإلزامي للمدقق الخارجي وكل من جودة تقارير المدقق واستقلالية.

استفاد الباحث من دراسة (Ebimobowei & Oyadonghan, 2011)، في إثراء متغير جودة التدقيق في حين أن الدراسة الحالية تختلف مع دراسة (Ebimobowei & Oyadonghan, 2011)، في طرق قياس جودة التدقيق، واهتمت الدراسة الحالية بقياس أثر جودة التدقيق كمتغير مستقل على تكلفة حقوق الملكية في حين كان المتغير التابع في دراسة (Ebimobowei & Oyadonghan, 2011) جودة التدقيق، إضافة إلى اختلاف كل من البيئة والفترة التي أجريت فيها الدراستان.

دراسة (Chen et al., 2011)، بعنوان:

Effects of Audit Quality on Earnings Management & Cost of Equity Capital: Evidence from China.

أثر جودة التدقيق على إدارة الأرباح وتكلفة حقوق الملكية: دليل من الصين.

هدفت الدراسة إلى دراسة آثار جودة التدقيق على إدارة الأرباح وتكلفة حقوق الملكية لمجموعتين من الشركات الصينية، الشركات المملوكة للدولة والشركات غير مملوكة للدولة، وقد بلغ عدد المشاهدات التي تم تحليلها (3310) مشاهدة لتغطي الفترة من (2001-2004). استخدمت الدراسة رأي المدقق، وجودة المستحقات كمؤشرات لجودة التدقيق، وقد تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي وتحليل الانحدار المتعدد لاختبار الفرضيات والحصول على النتائج، وقد أظهرت النتائج على أن الشركات الغير المملوكة للدولة يكون لديها انخفاض أكبر في إدارة الأرباح وتكلفة حقوق الملكية بالنسبة للشركات المملوكة للدولة. كما أظهرت النتائج إلى أن الاختلافات في طبيعة الملكية وعلاقات الوكالة ومخاطر الإفلاس توفر حوافز اقل للمشاركة في إدارة الأرباح لدى الشركات المملوكة للدولة مقارنة في الشركات غير مملوكة للدولة، كما أن تأثير جودة التدقيق من الحد من إدارة الأرباح تكون أكبر للشركات غير مملوكة للدولة من الشركات المملوكة للدولة بالإضافة إلى تكلفة رأس المال.

استفاد الباحث من دراسة (Chen et al., 2011)، في إثراء كل من جودة التدقيق وتكلفة حقوق الملكية، في حين أن الدراسة الحالية تختلف مع دراسة (Chen et al., 2011)، في طرق قياس جودة التدقيق، كما تختلف الدراسة الحالية عن دراسة (Chen et al., 2011)، في كل من البيئة والفترة التي أجريت فيها الدراستان.

دراسة (Al-Mousawi and Al-Thuneibati, 2011)، بعنوان:

The Effect of Audit Quality on the Earnings Management Activities

تأثير جودة التدقيق على فعالية إدارة الأرباح

هدفت الدراسة إلى التحقق من تأثير جودة التدقيق على عمليات إدارة الأرباح للشركات المدرجة في بورصة عمان المالي. واشتملت عينة الدراسة على (248) شركة للفترة من عام (2002-2006). وقد استخدم الباحث عدد من المتغيرات البسيطة وهي أهمية العميل، واسم المدقق، لدراسة الآثار المترتبة على جودة التدقيق على إدارة الأرباح. تم استخدام الإحصاء الوصفي وتحليل الانحدار لاختبار

الفرضيات والحصول على النتائج. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: أن جودة التدقيق لها تأثير سلبي ضعيف على إدارة الأرباح، مما يعني وجود تأثير سلبي لجودة التدقيق في عمليات التلاعب بالأرباح من قبل الإدارات، كذلك أظهرت نتائج الدراسة أن المتغير الوسيط "أهمية العميل" له تأثير مهم في العلاقة بين جودة التدقيق وإدارة الأرباح، أما المتغير الوسيط "اسم المدقق" فلم يتبين له تأثير على تحسين تلك العلاقة، وظهرت نفس النتائج عندما تم إدخال المتغيرين الوسيطين معاً.

استفاد الباحث من دراسة (Al-Mousawi & Al-Thuneibati, 2011)، في إثراء متغير جودة التدقيق في حين أن الدراسة الحالية تختلف مع دراسة (Al-Mousawi & Al-Thuneibati, 2011)، في طرق قياس جودة التدقيق، واهتمت الدراسة الحالية بقياس أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية، في حين كان المتغير التابع في دراسة (Al-Mousawi & Al-Thuneibati, 2011) إدارة الأرباح، إضافة إلى اختلاف كل من البيئة والفترة التي أجريت فيها الدراستان.

دراسة (Fernando et al., 2010)، بعنوان:

Audit Quality Attributes, Client Size & Cost of Equity Capital.

ميزة جودة التدقيق، حجم العميل وتكلفة حقوق الملكية

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر خصائص جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية للشركات في الولايات المتحدة الأميركية. وقد بلغت عدد المشاهدات التي تم تحليلها (18955) مشاهدة التي تغطي الأعوام من (1990-2005). استخدمت الدراسة حجم مكتب التدقيق والتخصص في الصناعة وفترة الاحتفاظ بالعميل كمتغيرات للتعبير عن جودة التدقيق. وقد استخدم الباحث الإحصاء الوصفي وتحليل الانحدار لاختبار الفرضيات والحصول على النتائج وقد أظهرت نتائج الدراسة على وجود أثر عكسي للتخصص في الصناعة على مستوى الشركات الصغيرة وعدم وجود أثر على مستوى الشركات الكبيرة، ووجود أثر عكسي على فترة الاحتفاظ بالعميل على مستوى الشركات الصغيرة وعلى مستوى جميع الشركات، وتم تجد أثر على مستوى الشركات الكبيرة بسبب فقر بيئة المعلومات المرتبطة لهذه الشركات.

استفاد الباحث من دراسة (Fernando et al., 2010)، في إثراء متغير جودة التدقيق وتكلفة حقوق الملكية، في حين أن الدراسة الحالية تختلف مع دراسة (Fernando et al., 2010)، في طرق قياس جودة التدقيق، إضافة إلى اختلاف كل من البيئة والفترة التي أجريت فيها الدراستان.

دراسة (Li et al., 2009) بعنوان:

Audit Quality, Accounting Attributes & the Cost of Equity Capital.

جودة التدقيق، سمات المحاسبة وتكلفة حقوق الملكية

هدفت الدراسة إلى قياس أثر كل من جودة الأرباح وجودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية للشركات المدرجة في البورصة الأسترالية. اشتملت عينة الدراسة على (1067) شركة للفترة من (1999-2004). استخدمت الدراسة أتعاب التدقيق، والتخصص في الصناعة، ورأي المدقق المهني كمتغيرات للتعبير عن جودة التدقيق، تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي وتحليل الانحدار المتعدد لاختبار الفرضيات والحصول على النتائج والتي أظهرت وجود تأثير عكسي لجودة الأرباح على تكلفة حقوق الملكية، كما أظهرت النتائج وجود أثر ي لكل من التخصص في الصناعة، وأتعاب التدقيق ورأي المدقق في التخفيض من تأثير المحاسبة العدوانية (انخفاض جودة الأرباح) على تكلفة حقوق الملكية.

استفاد الباحث من دراسة (Li et al., 2009)، في إثراء كل من جودة التدقيق وتكلفة حقوق الملكية، في حين أن الدراسة الحالية تختلف مع دراسة (Li et al., 2009)، في طرق قياس جودة التدقيق وتكلفة حقوق الملكية، إضافة إلى اختلاف كل من البيئة والفترة التي أجريت فيها الدراستان.

دراسة (Ahmed et al., 2008)، بعنوان:

Audit Quality, Alternative Monitoring Mechanisms, & Cost of Capital: An Empirical Analysis.

جودة التدقيق، آلية الرقابة البديلة وتكلفة رأس المال: دراسة تطبيقية

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر جودة تدقيق الحسابات على تكلفة راس المال، كما هدفت إلى بيان العلاقة بين جودة تدقيق الحسابات وآليات الرقابة البديلة. وقد بلغت عدد المشاهدات التي تم تحليلها (31,076) مشاهدة تغطي الأعوام من (1990-2005). استخدم الباحث حجم مكتب التدقيق، والتخصص في الصناعة والارتباط بمكاتب تدقيق عالمية كمتغيرات للتعبير عن جودة التدقيق، كما

استخدم أيضا تحليل الانحدار المتعدد لاختبار الفرضيات والحصول على النتائج التي أظهرت وجود تأثير ي للشركات التي يتم التدقيق عليها من قبل مكاتب تدقيق عالمية (Big 4) يكون لديها انخفاض في تكلفة راس المال مقارنة بالشركات التي لا يتم التدقيق عليها. وان استخدام الشركة لمدقق مختص بالصناعة يقلل من تكلفة راس المال من الشركات التي لا تستخدم مكاتب مختصة. وأظهرت النتائج أن استخدام مدقق حسابات متخصص في الصناعة مهم بشكل خاص عندما تتسم آليات الرقابة بديلة، مثل مجالس الإدارة أو المساهمين بالضعف النسبي.

استفاد الباحث من دراسة (Ahmed et al., 2008)، في إثراء كل من جودة التدقيق وتكلفة حقوق الملكية، في حين أن الدراسة الحالية تختلف مع دراسة (Ahmed et al., 2008)، في طرق قياس كل من جودة التدقيق وتكلفة حقوق الملكية، واهتمت الدراسة الحالية بقياس أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية في حين كان المتغير التابع في دراسة (Ahmed et al., 2008)، تكلفة رأس المال، إضافة إلى اختلاف كل من البيئة والفترة التي أجريت فيها الدراستان.

4-3: ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

من خلال استعراض للدراسات السابقة، نجد أن موضوع الدراسة يعدّ من الموضوعات الحديثة التي حظيت باهتمام الباحثين والدارسين في الدول المتقدمة. ومما يميز الدراسة الحالية عما سبقها من دراسات محلية، بأنها من حيث الموضوع تبحث عن أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية كما تهدف إلى بيان دور حجم وربحية الشركة في تحديد أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية، ولقد أجريت أغلب الدراسات السابقة في الدول المتقدمة صناعياً، في حين لم يَحْضَ هذا الموضوع باهتمام كافٍ من قبل الباحثين والدارسين في المنطقة العربية ومنها الأردن في حدود علم الباحث، حيث تعد جودة التدقيق محور اهتمام المستثمرين لما لها من أثار قد تؤثر على جذب مزيد من الاستثمارات، كما تعد تكلفة حقوق الملكية ذات أهمية خاصة في تحديد الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية، حيث قام الباحث بدراسة تأثير جودة التدقيق ممثلة بـ(أتعاب التدقيق، فترة الاحتفاظ بالعميل، الارتباط مع مكاتب تدقيق عالمية، التخصص في الصناعة، تقديم خدمات أخرى ورأي المدقق) على تكلفة حقوق الملكية كمؤشر هام يستخدم من قبل المستثمرين في استثمار أموالهم وتقييم كفاءة استثماراتها القائمة، كما تم الفاء الضوء على اختلاف تأثير جودة التدقيق ممثلة بـ(أتعاب التدقيق، فترة الاحتفاظ بالعميل، الارتباط مع مكاتب تدقيق عالمية، التخصص في الصناعة، تقديم خدمات أخرى ورأي المدقق) على تكلفة حقوق الملكية باختلاف حجم وربحية الشركة.

الفصل الرابع

طريقة الدراسة وإجراءاتها

يحتوي هذا الفصل على العناوين الرئيسية التالية:

4-1: تمهيد.

4-2: منهج الدراسة.

4-3: مجتمع وعينة الدراسة.

4-4: مصادر جمع البيانات.

4-5: فترة الدراسة.

4-6: متغيرات الدراسة وأسلوب قياسها.

4-7: أنموذج الدراسة.

4-8: فرضيات الدراسة.

الفصل الرابع

طريقة الدراسة وإجراءاتها

4-1: تمهيد:

يهدف هذا الفصل إلى توضيح منهجية الدراسة المستخدمة، حيث يستعرض هذا الفصل منهج الدراسة المستخدم، ومتغيرات الدراسة وأسلوب قياسها، ومن ثم بناء أنموذج الدراسة، وتطوير الفرضيات، كما سيبين هذا الفصل مجتمع وعينة الدراسة، ومصادر جمع البيانات والأساليب الإحصائية المستخدمة.

4-2: منهج الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لاختبار أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية للشركات المساهمة العامة الصناعية والخدمية المدرجة في سوق عمان المالي، خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام (2010) وحتى عام 2015، ولتحقيق ذلك فقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في دراسة وتحليل البيانات، وذلك من خلال التطبيق على مجموعة من النماذج الإحصائية المستخدمة في الدراسة، حيث تم استخدام برمجية (STATA)، لتحليل البيانات التي تم جمعها من مصادرها المختلفة، بهدف اختبار الفرضيات، والإجابة على تساؤلات الدراسة، وفقاً لأنموذج الدراسة المقترح.

قام الباحث من خلال هذه الدراسة بجمع البيانات اللازمة من مصادرها المختلفة، وتم ترتيبها على شكل حزم سلاسل زمنية مقطعية (Panel Data)، وقد استخدمت الدراسة برمجية (STATA) لغايات تحليل نماذج الدراسة واختبار فرضياتها، بالإضافة إلى مجموعة من الأساليب الإحصائية والتي تضمنت ما يلي:

1. الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistics): ويتضمن مجموعة من الإحصاءات التي تهدف إلى التعريف بمتغيرات الدراسة والتي تشمل مقاييس النزعة المركزية وتتضمن الوسط الحسابي والوسيط ومقاييس التشتت وتتضمن الانحراف المعياري وأعلى قيمة وأدنى قيمة.
2. تحليل الانحدار المتعدد وفق (Fixed Effect Model) و(Random Effect Model): ويلائم هذا الأسلوب بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، وهو ما يتناسب مع طبيعة بيانات الدراسة الحالية والتي تتكون من (6) سلاسل زمنية، لتغطي الفترة من عام (2010) وحتى عام (2015)، وتتضمن بيانات مقطعية مجمعة لـ(81) شركة مساهمة عامة خدمية وصناعية، تشكل عينة الدراسة

الحالية، وقد تم استخدم طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) لغايات تقدير معلمات نماذج الانحدار المستخدمة في الدراسة.

3-4: مجتمع وعينة الدراسة:

قام الباحث بإجراء الدراسة: بحيث تم اختيار عينة الدراسة من الشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة الأردنية وفق الآتي: -

1. تمثل الشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان التي يتوفر لها تقارير مالية للسنوات (2010-2015) لقياس أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية. الملحق رقم (1) يبين الشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة عينة الدراسة.
2. الشركات التي تتوافر عنها البيانات المتعلقة بالعوائد السوقية للسهم على الموقع الإلكتروني لبورصة عمان.

وبناءً على الأسس السابقة فقد بلغ عدد الشركات التي تنطبق عليها شروط المجتمع (81) شركة منها (48) شركة صناعية و(33) شركة خدمية، وبعدد مشاهدات (288) شركة صناعية و(198) شركة خدمية، ويعرض الجدول رقم (4-1) مجتمع وعينة الدراسة وعدد ونسب الشركات المستبعدة التي تم دراستها جميعها، وبالتالي ستتطابق عينة الدراسة مع مجتمعها (بورصة عمان، 2015).

جدول (4-1)

مجتمع وعينة الدراسة وعدد ونسب الشركات المستبعدة

اسم القطاع	الشركات المدرجة		الشركات المستبعدة		عينة الدراسة	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة	عدد الشركات	عدد التقارير المالية (عدد الشركات* ستة أعوام)
الصناعي	64	%100	16	%25	48	288
الخدمي	54	%100	21	%39	33	198

4-4: مصادر جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة في جمع البيانات والمعلومات اللازمة على مجموعة من المصادر الأولية والثانوية، بحيث يغطي كل مصدر جزءاً من البيانات والمعلومات ذات العلاقة بموضوع الدراسة كما يلي:

المصادر الثانوية: اشتملت على المسح المكتبي للكتب العربية والإنجليزية والدوريات والمقالات والأبحاث العلمية والرسائل الجامعية والمواقع الإلكترونية والمنشورات المتعلقة بموضوع الدراسة.

المصادر الأولية: اشتملت على مراجعة التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة في القطاعين الصناعي والخدمي للأعوام (2010-2015).

5-4: فترة الدراسة:

شملت فترة الدراسة الفترة الممتدة من عام (2005) وحتى عام (2015)، وتم اعتماد بيانات فترة القياس (2010-2015) لاحتساب متغيرات الدراسة، كما تطلبت الدراسة ضرورة توفر بيانات تغطي (60) شهر (5) سنوات قبل فترة القياس، لقياس متغير تكلفة حقوق الملكية، و(3) سنوات قبل فترة القياس وذلك لقياس متغير فترة الاحتفاظ بالعميل.

6-4: متغيرات الدراسة وأسلوب قياسها:

تكلفة حقوق الملكية (المتغير التابع):

تم احتسابها باستخدام نموذج تسعير الأصول الرأسمالية (CAPM) وعلى النحو التالي:

$$COE_{it} = Rf + Beta_{it}(MR- RF)$$

حيث إن COE_{it}: تكلفة حقوق الملكية للشركة (i) وللسنة (t)، FR: العائد على أذونات الخزينة للسنة، $Beta_{it}$: درجة حساسية عوائد الشركة (i) للتغير كنتيجة للتغير في عوائد السوق وقد تم احتسابها باستخدام عوائد شهرية لمدة (60) شهراً للشركة بالمقارنة مع عوائد السوق الشهرية ولمدة (60) شهر ابتداء من السنة (t)، MR_{it}: عائد السوق السنوي المجمع والذي تم احتسابه بالفرق بين سعر الإغلاق الشهري وسعر الافتتاح الشهري لمؤشر السوق المقسوم على سعر الافتتاح الشهري ثم تم تجميع العوائد الشهرية للحصول على العائد السنوي، ومن الدراسات التي استخدمت هذا المؤشر (أبو علي وآخرون،

Houqe et al., 2015; ؛ 2011). وتم اعتماد بيانات فترة القياس (2006-2015) للحصول على البيانات اللازمة لاحتساب تكلفة حقوق الملكية.

جودة التدقيق (المتغير المستقل):

قام الباحث بقياس جودة التدقيق ستة مؤشرات على النحو التالي:

1. **أتعاب التدقيق**: وقد تم قياس هذا المتغير من خلال قيمة الأتعاب المستوفاة من العميل بالدينار الأردني ولكل سنة من سنوات فترة الدراسة، وقد تم استخراج قيمة أتعاب التدقيق السنوية من التقرير السنوي للشركات عينة الدراسة، وتفترض هذه الدراسة أن جودة التدقيق ترتبط بقيمة الأتعاب المستوفاة حيث أن زيادة جودة التدقيق ستتطلب إجراءات أكثر تفصيلاً من قبل المدقق والتي ستتطلب تكاليف إضافية، ومن الدراسات التي استخدمت هذا المؤشر (احمد، 2012؛ حمدان، 2012أ؛ Huang et al., 2016;).
2. **فترة الاحتفاظ بالعميل:** تم استخدام عدد سنوات بقاء مكتب التدقيق في تدقيق نفس الشركة، وتم تصنيف فترة الاحتفاظ بالعميل كما يلي:

إعطاء درجة (1) إذا كانت قد دققت قوائمها المالية لأكثر من ثلاث سنوات من قبل نفس مكتب التدقيق وإعطاء درجة (0) لغير ذلك. وقد قام الباحث بالحصول على المعلومات اللازمة من خلال التقارير المالية المنشورة للشركات عينة الدراسة ضمن دليل الشركات المتوفر على الموقع الإلكتروني لسوق عمان المالي وذلك من خلال تتبع مكاتب التدقيق التي تعاقدت مع تلك الشركات ولكل سنة من سنوات الدراسة. وهذا الأسلوب تم استخدامه في دراسات سابقة منها دراسات (حمدان، 2012أ؛ Knechel & Vanstraelen, 2007;). وتم اعتماد فترة القياس من (2007-2015) للحصول على البيانات اللازمة لقياس متغير فترة الاحتفاظ بالعميل.

3. **الارتباط مع مكاتب تدقيق عالمية:** تم تصنيف متغير الارتباط مع مكاتب تدقيق عالمية لغايات التحليل الإحصائي كما يلي:

إعطاء درجة (1) إذا كان مكتب التدقيق يرتبط بمكتب تدقيق عالمي. وإعطاء درجة (0) إذا كان مكتب التدقيق لا يرتبط بمكتب تدقيق عالمي. وقد حصل الباحث على المعلومات اللازمة من تقرير المدقق والمنشور ضمن التقرير المالي السنوي لشركات عينة الدراسة. وهذا الأسلوب تم استخدامه

تماشياً مع دراسات (احمد، 2012؛ حمدان، 2012أ؛ AlBhoor & Khamees, 2016; Ghoul et al., 2014; Azizkhani et al., 2013; Skinner & Srinivasan, 2012).

4. **التخصص في الصناعة:** تم قياسها من خلال اعتبار مكتب التدقيق متخصص في قطاع معين إذا كانت أتعاب المكتب في هذا القطاع لا تقل عن (20%) من جملة أتعاب التدقيق على مستوى شركات ذلك القطاع (Kimberly A. Dunn, 2004).
5. **تقديم خدمات أخرى:** تم استخراج قيمة الخدمات الأخرى السنوية من التقرير السنوي للشركات عينة الدراسة، ومن الدراسات التي استخدمت هذا الأسلوب دراسة (Basiruddin, R. 2014).
6. **رأي المدقق:** تم استخدام رأي المدقق للتعبير عن جودة التدقيق، حيثُ يُشير الرأي المتحفظ إلى ارتفاع جودة التدقيق، وتم تصنيف هذه التقارير وترميزها كما يلي:

- إعطاء درجة (0) إذا كان التقرير نظيف.
- إعطاء درجة (1) إذا كان التقرير غير ذلك.

وهذا الأسلوب تم استخدامه في دراسات سابقة منها دراسة (Li et al., 2009).

حجم الشركة:(المتغير المعدل):

تم قياس حجم الشركة من خلال إجمالي الأصول للشركات بالاعتماد على البيانات المتاحة في تقارير المالية السنوية. ومن الدراسات التي استخدمت إجمالي الموجودات لقياس حجم الشركة (زلوم، 2015؛ Fosu, 2013).

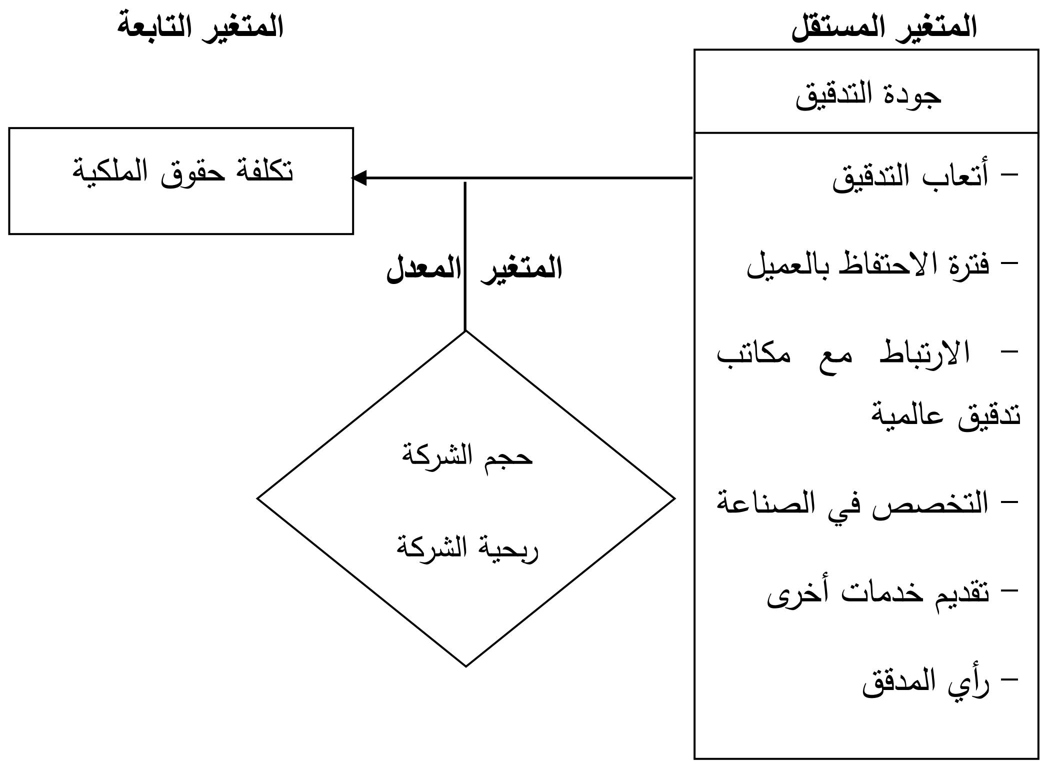
ربحية الشركة:(المتغير المعدل):

ويعكس هذا المتغير قدرة هذه الشركة على توليد الأرباح عن كل دينار مستثمر في الأصول ويهدف هذا المتغير إلى قياس أثر الاختلاف في ربحية الشركة على العائد السوقي للسهم وعلى جودة الأرباح وقد تم التعبير عنها بمعدل العائد على الأصول، وهي عبارة عن صافي الربح مقسوما على إجمالي الأصول، وتم استخدام هذه المقاييس كمؤشر لقياس ربحية الشركات المختلفة من قبل دراسات (الشعار، وزلوم، 2014؛ Brazel, et al. 2009; Velazque et al. 2013) .

4-7: أنموذج الدارسة:

تم بناء نموذج الدراسة الافتراضي الذي يعكس العلاقات بين المتغير المستقل (جودة التدقيق) والذي يتكون من أتعاب التدقيق، فترة الاحتفاظ بالعميل، الارتباط مع مكاتب تدقيق عالمية، التخصص في الصناعة، تقديم خدمات أخرى، ورأي المدقق (احمد، 2012؛ وحمدان، 2012أ؛ Eskandai et al., 2014; Quick, 2012; Jensen & Payne, 2005;) والمتغير التابعة (تكلفة حقوق الملكية (زلوم، 2016؛ المطارنة، 2012؛ وأبو علي، وآخرون، 2011؛ Baginski & Rakow Jr, 2012; Chen et al., 2011; Fernando et al., 2010;)، بالإضافة إلى المتغيرات المعدلة (حجم الشركة، وربحية الشركة) (Fernando et al., 2010)، كما هو موضح في الشكل (1).

الشكل (4-1) نموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الباحث

8-4: الفرضيات العدمية للدراسة:

- **الفرضية الرئيسية الأولى**: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية للشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة الأردنية.

- **الفرضية الرئيسية الثانية**: لا يختلف أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية عند مستوى دلالة إحصائية باختلاف الحجم للشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة الأردنية.

*ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

1. لا يختلف أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية عند مستوى دلالة إحصائية باختلاف الحجم للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.
2. لا يختلف أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية عند مستوى دلالة إحصائية باختلاف الحجم للشركات الخدمية المساهمة العامة الأردنية.

- **الفرضية الرئيسية الثالثة**: لا يختلف أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية عند مستوى دلالة إحصائية باختلاف الربحية للشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة الأردنية.

*ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

1- لا يختلف أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية عند مستوى دلالة إحصائية باختلاف الربحية للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

2- لا يختلف أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية عند مستوى دلالة إحصائية باختلاف الربحية للشركات الخدمية المساهمة العامة الأردنية.

الفصل الخامس

تحليل البيانات ومناقشة نتائج الدراسة

يحتوي هذا الفصل على العناوين الرئيسية التالية:

5-1: المبحث الأول: البيانات الإحصائية المستخدمة لتقدير النموذج.

5-2: المبحث الثاني: اختبار ملائمة البيانات للتحليل الإحصائي.

5-3: المبحث الثالث: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة.

5-4: المبحث الرابع: اختبار الفرضيات.

5-5: المبحث الخامس: عرض ومناقشة نتائج الدراسة.

5-6: المبحث السادس: التوصيات.

الفصل الخامس

تحليل البيانات ومناقشة نتائج الدراسة

يهدف هذا الفصل إلى المعالجة الإحصائية لبيانات الشركات عينة الدراسة، حيث تم من خلال هذا الفصل اختبار صلاحية البيانات للتحليل وملائمتها لنموذج الدراسة المقترح، وعرض وصف لمتغيرات الدراسة من خلال مقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت، بالإضافة إلى جداول توضح سلوك المتغيرات المتصلة في نموذج الدراسة خلال الفترة من (2010-2015) ومن ثم عرض ومناقشة نتائج اختبار الفرضيات التي تم التوصل إليها.

5-1: المبحث الأول: البيانات الإحصائية المستخدمة لتقدير النموذج:

تم استقاء كافة البيانات عن متغيرات الدراسة من التقارير المالية للشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان. وتم تجميع بيانات متغيرات النموذج القياسي وتم تبويبها بطريقة البيانات المتسلسلة زمنياً ذات المقطع الطولي (Panel Data) والتي تتميز بكثرة المشاهدات في العينة، حيث بلغت (486) مشاهدة على مستوى الشركات العينة ككل.

ولقد تضمن النموذج عينة (81) شركة خلال الفترة (2010-2015)، وتشمل هذه البيانات متغير تابع هو تكلفة حقوق الملكية، وستة متغيرات مستقلة هي: (أتعاب مكتب التدقيق، فترة الاحتفاظ بالعميل، وارتباط مع مكاتب عالمية، التخصص في الصناعة، تقديم خدمات أخرى وتقرير المدقق)، ومتغيرين معدلين هما: حجم الشركة وربحية الشركة. كما اعتمدت الدراسة بشكل أساسي على استخدام برنامج التحليل الإحصائي القياسي (Stata) لتطبيق كافة الأساليب الإحصائية والقياسية التي تم ذكرها، وكذلك تقدير النماذج القياسية بصيغتها النهائية.

تقدير نماذج الدراسة:

تستخدم العديد من الدراسات المناهج البحثية الحديثة التي تعتمد على الأساليب الكمية المتطورة وذلك بغرض الحصول على نتائج تتصف بالفعالية والدقة العالية، ومن بين الأساليب الإحصائية المستخدمة أساليب تحليل الانحدار لقياس التأثير بين المتغيرات، ولكل نوع من البيانات الأساليب الخاصة التي تناسبها، ولكن يجب اختيار الأسلوب الأكثر ملائمة ودقة لوصف وتحليل البيانات المطلوبة. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام مدخل بيانات السلاسل زمنياً المقطعية (Panel data

Approach) والتي تضمنت سلاسل زمنية (time series) للمتغيرات داخل النموذج لكل دولة (بيان مقطعي) (Cross section) في العينة خلال فترة الدراسة، ولقياس التأثير بين المتغيرات استخدم الباحث أساليب التقدير الخاصة بنماذج البانل (Panel data) والتي تتمثل بالآتي:

1- أنموذج الانحدار المشترك (Pooled Regression Model) (PRM).

يعتبر هذا الأنموذج من أبسط نماذج بيانات البانل حيث تكون فيه معاملات الانحدار المقدرة ثابتة لجميع الفترات الزمنية، ويتم إهمال تأثير البعد الزمني في هذا النوع من النماذج، إذ يفترض هذا الأنموذج أن الدول في داخل عينة الدراسة متجانسة، بمعنى أن لها نفس الميل والحد الثابت لجميع المشاهدات داخل الأنموذج، وتستخدم طريقة المربعات الصغرى (OLS) في تقدير هذا النوع من النماذج (Yaffee, 2003).

2- أنموذج الآثار الثابتة (Fixed Effect Model) (FEM).

يهدف استخدام أنموذج الآثار الثابتة لمعرفة سلوك كل مجموعة من البيانات المقطعية (سلوك كل شركة) على حدة، حيث يفترض أن الاختلافات عبر هذه المشاهدات يُعبر عنها بواسطة فروقات في الحد الثابت. وفى هذا النوع من النماذج تكون معاملات الميل متساوية عبر الدول مع بقاء معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة ثابتة لكل شركة. ولكي يتم الأخذ بعين الاعتبار اختلافات الحد الثابت تستخدم المتغيرات الوهمية لذلك ويُطلق على هذا النموذج اسم نموذج المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية (The Least Squares Dummy Variable model) (Gujarati, 2004, p. 642).

3- أنموذج الآثار العشوائية (Random Effect Model) (REM).

يقدر هذا النموذج أن الحدود الثابتة تتوزع عشوائياً عبر الشركات أو الزمن بعد أخذ الاختلافات المعبر عنها بالمتغيرات الوهمية في الاعتبار. وهنا يفترض قاطعاً واحداً متوسطاً للمجموعة ككل، بينما تدمج الاختلافات العشوائية بين الحدود الثابتة في داخل عنصر الخطأ العشوائي الخاص بالمعادلة (شاهين وصباح، 2011).

أساليب اختبار النموذج الملائم للدراسة:

تبين لنا في العرض السابق لنماذج البانل وجود ثلاثة نماذج انحدار لتحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، ولتحديد أي من هذه النماذج ينبغي اختياره، واستخدامه في التحليل تم تطبيق الاختبارات الآتية:

الأول: يسمى اختبار (Lagrange Multiplier)، ويستخدم من أجل الاختيار بين(REM) و(PRM). وطبقاً لاختبار (Lagrange Multiplier)، يظهر الجدول (5-2) أن القيمة المحسوبة أقل من مستوى الدلالة (5%) في النماذج (1، 2، 3، 4، 5، 6، 7) أي أن الترجيح كان لصالح أنموذج الآثار العشوائية (REM).

الثاني: يسمى اختبار(Hausman)، ويستخدم من أجل الاختيار بين (FEM) و(REM)، ويظهر الجدول (5-2) أن القيمة المحسوبة المستخرجة من اختبار(Hausman)، في الفرضيات (1، 2، 4، 5، 6، 7) أقل من مستوى الدلالة (5%) أي أن الترجيح كان لصالح أنموذج الآثار الثابتة (FEM). وعلية فإن أنموذج الآثار الثابتة (FEM) يعتبر أفضل النماذج المقدرة للفرضيات (1، 2، 4، 5، 6، 7)، في حين يعتبر أنموذج الآثار العشوائية (REM) هو أفضل النماذج المقدرة للفرضية (3)، كما هو موضح في الجدول (5-2).

الجدول رقم (5-1)

اختبار (Hausman) واختبار (Lagrange Multiplier)

الفرضيات	Lagrange Multiplier		(Hausman)		الأنموذج الأكثر دقة وتساقاً
	Sig	Ch^2	Sig	Ch^2	
(1)	<0.001	61.97	<0.001	37.13	أنموذج الآثار الثابتة
(2)	<0.001	51.42	0.020	18.18	أنموذج الآثار الثابتة
(3)	<0.001	26.88	0.256	12.45	أنموذج الآثار العشوائية
(4)	0.008	5.71	0.008	22.14	أنموذج الآثار الثابتة
(5)	<0.001	65.03	<0.001	44.79	أنموذج الآثار الثابتة
(6)	<0.001	40.13	<0.001	51.89	أنموذج الآثار الثابتة
(7)	0.002	8.58	<0.001	32.23	أنموذج الآثار الثابتة

- اختبار (Lagrange Multiplier): للمفاضلة بين أنموذج الانحدار المشترك وأنموذج الآثار العشوائية، وتكون الفرضية العدمية كما يليH_0 :: أداء أنموذج الانحدار المشترك أكثر اتساقا من أنموذج الآثار العشوائية.

- اختبار(Hausman): للمفاضلة بين أنموذج الآثار الثابتة وأنموذج الآثار العشوائية، وتكون الفرضية العدمية كما يلي: H_0: أداء أنموذج الآثار العشوائية أكثر اتساقا من أنموذج الآثار الثابتة.

2-5: المبحث الثاني: اختبار ملائمة البيانات للتحليل الإحصائي:

قبل البدء بتحليل البيانات واختبار الفروض، يجب أولا التعرف على خصائص البيانات للتحقق من مدى ملائمتها لاختبار الفروض حيث يتعرض هذا الجزء من الدراسة لاختبار مدى ملائمة النموذج لبيانات الدراسة، ولتحقيق ذلك فقد تم احتساب معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وبين المتغيرات المستقلة فيما بينها، كما تم اختبار وجود ظاهرة الارتباط الخطي المتعدد (الامتداد الخطي) (Multicollinearity)، من خلال احتساب معامل تضخم التباين (VIF)، بالإضافة لاختبار وجود ظاهرة الارتباط الذاتي من خلال اختبار(Durbin-h Test)، كما تم اختبار استقرار السلاسل الزمنية (Time Series Stationary)، واختبار عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي (White test)، وفيما يلي عرض للإجراءات والاختبارات التي تم القيام بها قبل اختبار الفرضيات:

1- الجدول اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات (Test of Normality):

من شروط صلاحية النموذج الخطي (General Linear Model) (GLM) ان تكون قيم المشاهدات تتبع التوزيع الطبيعي، وفي حال عدم تحقق هذا الشرط يتم معالجة البيانات من خلال استخدام اللوغاريتم الطبيعي أو الجذر التربيعي، وغيرها. وبالاعتماد على نظرية النهاية المركزية (Central Limit Theory)، والتي تنص على أنه من الممكن افتراض تحقق هذا الشرط للعينات الكبيرة ($n>30$)، وبما ان عينة الدراسة تتكون من (486) مشاهدة فإننا نستطيع افتراض التوزيع الطبيعي للبيانات بصرف النظر عن توزيع المجتمع الأصلي (Gujarati, 2004, p109).

2- اختبار الارتباط الخطي المتعدد (Multicollinearity Test) :

إن افتراض استقلال المتغيرات المستقلة في النموذج الخطي العام (General Linear Model) (GLM) هو أساس صلاحية تطبيق هذا النموذج، واذا لم تحقق هذا الشرط فان النموذج الخطي العام يصبح غير ملائماً لعملية تقدير المعلومات (أمين، 2008، ص. 133) ويؤدي وجود الظاهرة إلى وجود ارتباط خطي شبه تام بين متغيرين أو اكثر، يعمل على تضخم قيمة معامل التحديد (R^2) ويجعله اكبر من قيمته الفعلية، ولاختبار هذه المشكلة تم استخدام مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمعدلة، غير أن الاختبار الحاسم في الكشف عن مشكلة الارتباط الخطي هو إيجاد معامل (Variance Inflation Factor) (VIF)، والذي يقيس مقدار التضخم في تباين المعلمات

المقدرة للمتغيرات المستقلة، فكلما ارتفعت قيمة (VIF) كلما ازدادت حدة الارتباط المتعدد، ولهذا تم احتساب قيم معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة والضابطة، وقد كانت النتائج كما يلي:

رقم (5-2)

مصفوفة الارتباط بين متغيرات نموذج الدراسة

المتغير	أتعاب التدقيق	الاحتفاظ بالعميل	الارتباط بمكاتب عالمية	التخصص في الصناعة	راي المدقق	تقديم خدمات أخرى	حجم الشركة	ربحية الشركة
رقم	**1**	**2**	**3**	**4**	**5**	**6**	**7**	**8**
1	**1.000**							
2	**0.028**	**1.000**						
3	**0.021**	**0.293**	**1.000**					
4	**-0.305**	**-0.186**	**-0.553**	**1.000**				
5	**.0050**	**0.080**	**0.089**	**-0.039**	**1.000**			
6	**-0.116**	**-0.041**	**0.114**	**0.032**	**0.002**	**1.000**		
7	**-0.541**	**-0.132**	**-0.193**	**0.020**	**-0.055**	**-0.073**	**1.000**	
8	**0.061**	**0.006**	**0.049**	**0.103**	**0.059**	**0.032**	**-0.354**	**1.000**

ويشير الجدول رقم (5-3) عدم وجود ارتباط تام بين متغيرات الدراسة المستقلة، كما أن قيم معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة، كانت معظمها صغيرة وغير دالة إحصائياً، وهذا مؤشر على عدم وجود ظاهرة الارتباط الخطي المتعدد (التداخل الخطي) بين متغيرات الدراسة.

كما يبين الجدول رقم (5-3) أن أعلى ارتباط بين المتغيرات المستقلة هو (-0.553) بين المتغيرين (التخصص في الصناعة) و (الارتباط بمكاتب عالمية) في حين ان قيم معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة الأخرى كان أقل من ذلك، وهذا يدل على عدم وجود ظاهرة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة، حيث أنها كلها جاءت أقل من (0.80)، وعليه فإن العينة تخلو من مشكلة الارتباط الخطي العالي المتعدد (Gujarati, 2004, p. 359).

ولتأكيد النتائج السابقة تم احتساب معامل تضخم التباين VIF، للتأكد من خلو البيانات من ظاهرة الارتباط الخطي المتعدد.

ويبين الجدول رقم (5-4) أن قيم معامل تضخم التباين كانت جميعها أكبر من العدد (1) وأقل من العدد (10)، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين متغيرات الدراسة (Gujarati, 2004, p. 253).

الجدول رقم (5-3)

نتائج اختبار الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة

المتغير	معامل تضخم التباين VIF
أتعاب التدقيق	1.97
الاحتفاظ بالعميل	1.12
الارتباط بمكاتب عالمية	1.85
التخصص في الصناعة	1.94
راي المدقق	1.02
تقديم خدمات أخرى	1.06
حجم الشركة	2.02
ربحية الشركة	1.19

3- الارتباط الذاتي للبيانات (Autocorrelation):

من شروط الانحدار خلو البيانات من مشكلة الارتباط الذاتي، والتي تعرف بوجود ارتباط بين حدود الخطأ العشوائي في نموذج الانحدار، مما ينتج عنه تحيز في قيمة المعلمات المقدرة (Estimated Parameters)، وبالتالي ضعف قدرة النموذج على التنبؤ. ويتم التأكد من ذلك بإجراء اختبار (Durbin-h Test). ويقوم هذا الاختبار على عدم وجود الارتباط الذاتي كفرضية صفرية، أما الفرضية البديلة تفترض وجود مشكلة الارتباط الذاتي، ويتبع هذا الاختبار التوزيع الطبيعي (Gujarati, 2004, p. 496). والجدول (5-5) يبين نتائج اختبار (Durbin-h Test) لفرضيات الدراسة.

الجدول رقم (4-5)

اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

الفرضية	Ch^2	sig	النتيجة
الأولى	6.18	0.1861	لا يوجد ارتباط ذاتي
الثانية	10.11	0.2571	لا يوجد ارتباط ذاتي
الثالثة	11.77	0.1619	لا يوجد ارتباط ذاتي
الرابعة	16.29	0.0611	لا يوجد ارتباط ذاتي
الخامسة	16.68	0.2145	لا يوجد ارتباط ذاتي
السادسة	11.51	0.2421	لا يوجد ارتباط ذاتي
السابعة	19.58	0.1061	لا يوجد ارتباط ذاتي

نلاحظ أن مستوى الدلالة لقيم الاختبار المحسوبة للمتغيرات في الفرضيات المذكورة جميعها أكبر من (0.05)، لذلك نقبل فرضية الأساس من عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين بواقي الانحدار عند مستوى معنوية (0.05)، مما يشير لخلو البيانات من مشكلة الارتباط الذاتي أي عدم وجود ارتباط بين حدود الخطأ العشوائي في نموذج الانحدار.

4- اختبار استقرارية البيانات (السكون) لمتغيرات الدراسة (Stationary Test) :

ويشير استقرار السلاسل الزمنية إلى ثبات كل متوسط وتباين قيم السلسلة عبر الزمن، وان يكون التغير (Covariance) بين فترتين زمنيتين معتمد فقط على الفجوة الزمنية (Lag)، وليس على الزمن الحقيقي الذي يتم فيه قياس التغاير، ويتم تطبيق اختبار جذر الوحدة (Unit Root) وذلك للتأكد فيما اذا كانت متغيرات الدراسة مستقرة أم لا، وقد تم إجراء اختبار ((Levin-Lin-Chu (LLC)) لاختبار فرضية ما إذا كانت المتغيرات تحتوي على جذر الوحدة (Unit Root) ولملائمته للبيانات المقطعية المرتبطة بالزمن (Panel Data)، وفي حال احتواء هذه المتغيرات على جذر الوحدة وجب أخذ الفروق لها لجعلها ساكنة، حيث أن الكثير من السلاسل الزمنية قد تكون غير ساكنة لكنها تعطي قيم مرتفعة لـ(R^2, F, t) وهذا يؤدي إلى تفسير خاطئ ونتائج مضللة، لذا يجب إجراء اختبار جذر الوحدة لفحص مدى سكون السلاسل الزمنية (Greene, 2003).

وتكون قاعدة القرار لاختبار (LLC) بوجود جذر الوحدة (اي عدم استقرار السلسلة الزمنية) إذا كان مستوى الدلالة لقيمة الاختبار المحسوبة أكبر من 0.05، وقد كانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (5-5)

نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

المتغير	Statistic	sig	النتيجة
تكلفة حقوق الملكية	150-	<0.001	ساكن عن المستوى
أتعاب	28.5923-	<0.001	ساكن عن المستوى
احتفاظ	190-	<0.001	ساكن عن المستوى
ارتباط	24.4649-	<0.001	ساكن عن المستوى
التخصص	11000-	<0.001	ساكن عن المستوى
تقرير	21.697-	<0.001	ساكن عن المستوى
الأخرى	260-	<0.001	ساكن عن المستوى
الحجم	32.7116-	<0.001	ساكن عن المستوى
الربحية	81.3314-	<0.001	ساكن عن المستوى

يشير الجدول رقم (5-6) إلى نتائج اختبار استقرارية البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، وذلك باستخدام اختبار Levin-Lin-Chu (LLC). ومنه يتضح أن جميع بيانات السلاسل الزمنية المستخدمة في الدراسة مستقرة مع مرور الزمن لان جميع القيم الاحتمالية (P-Value) للمتغيرات لم تتجاوز مستوى 5%، ولذلك نرفض فرضية وجود جذر الوحدة وتكون السلاسل الزمنية مستقرة.

5- اختبار عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي (Heteroscedasticity Test) :

يعتبر فرض تجانس تباين الخطأ العشوائي أحد افتراضات تطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية (Ordinary Least Square) (OLS)، ويشير إلى أن تباين الأخطاء العشوائية يجب أن يكون ثابتاً، كما أن متوسط هذا الأخطاء العشوائية يجب أن يكون صفراً (أمين، 2008، ص. 145)، وفي البيانات المقطعية المرتبطة بالزمن يتم معالجة هذه الظاهرة من خلال اختيار (White Test)، حيث تقوم البرمجية بتقدير معلمات النموذج على افتراض وجود ظاهرة عدم تجانس التباين في البيانات

المقطعية (Cross-Section Heteroscedastistity)، وقد استخدم اختبار (White Test) ضمن حزمة (Stata) للتغلب على هذه المشكلة.

وعند إجراء اختبار عدم وجود ظاهرة عدم تجانس التباين من خلال اختبار (White Test) على بيانات الدراسة وحسب فرضيات الدراسة، والذي ينص في الفرضية العدمية على تجانس تباين الخطأ العشوائي، كانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (5-6)

نتائج اختبار عدم تجانس تباين الخطأ العشوائي (White Test)

الفرضية	Ch^2	sig	النتيجة
الأولى	8.35	0.0797	تجانس التباين
الثانية	15.22	0.0550	تجانس التباين
الثالثة	12.59	0.1821	تجانس التباين
الرابعة	17.03	0.1069	تجانس التباين
الثالثة	18.53	0.0700	تجانس التباين
السادسة	15.66	0.0742	تجانس التباين
السابعة	16.93	0.1523	تجانس التباين

تبين أن قيمة الاختبار (Ch^2)، كانت جميعها مستوى دلالة (P-Value)، أكبر من 0.05، مما يدل على خلو البيانات من ظاهرة عدم تجانس التباين (Gujarati, 2004, p. 413).

3-5 المبحث الثالث: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة:

تضمن نموذج الدراسة المقترح على ستة مؤشرات لقياس المتغير المستقل، وهي: أتعاب التدقيق، وفترة الاحتفاظ بالعميل، والارتباط مع مكاتب تدقيق عالمية، التخصص في الصناعة، تقديم خدمات أخرى ورأي المدقق. كما تضمن نموذج الدراسة حجم وربحية الشركة كمتغيرات معدلة، وفيما يلي عرض للإحصاءات الوصفية المتعلقة بتلك المتغيرات:

1- المتغير التابع: تكلفة حقوق الملكية:

تم قياس هذا المؤشر من خلال المعدل الذي ينبغي تحقيقه من استخدام الأصول المملوكة للشركة والممولة عن طريق المساهمين والتي تمثل الحد الأدنى المرغوب تحقيقه من الاستثمار، ويعرض الجدول رقم (5-8) وصفاً لنسب تكلفة حقوق الملكية في الشركات الصناعية والخدمية عينة الدراسة خلال الفترة (2010-2015). كما نلاحظ إن المتوسط الحسابي لقيم إجمالي تكلفة حقوق الملكية قد بلغ (0.0195) وبانحراف معياري (0.0533)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (0.2935) في حين ان اقل قيمة تم تسجيلها (0.2941-). كما نلاحظ وجود تقلبات في مستوى متوسطات تكلفة حقوق الملكية، حيث شهد عام (2011) أدني قيمه والتي بلغت (0.012-)، ثم ارتفعت لتصل اعلى قيمه لها لعام (2012) حيث بلغت (0.0484)، ثم عاودت الانخفاض لتصل عام (2015) حيث بلغت (0.0336). وهنا نلاحظ وجود تباين واضح في تكلفة حقوق الملكية، وقد يفسر هذا التباين إلى جملة من الأحداث الاقتصادية والسياسية مثل الأزمة المالية العالمية سنة (2008)، والربيع العربي سنة (2010) التي عملت على تغيير مسار الأسواق المالية بشكل واضح، وبالتالي التأثير على المستثمرين، وقد أدى ذلك إلى انخفاض أسعار الأسهم وتراجع السيولة إلى مستويات متدنية، مما دفع المستثمرين بالاحتفاظ بالأوراق المالية مما يزيد من مشكلة نقص السيولة وبالتالي ضعف في أحجام وقيم التداول، وقيام العديد من الشركات المدرجة أسهمها في بورصة عمان بتخفيض رأس مالها. وهذا يتفق مع نتائج دراسة (سعد الدين، 2014) إلا أن هذه النتيجة تختلف مع نتائج دراسات (أبو علي، 2011؛ زلوم، 2016؛ Houqe et al., 2015; Chen et al., 2011;).

الجدول رقم (5-7)

الإحصاء الوصفي لتكلفة حقوق الملكية للفترة (2010-2015)

الفترة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة العظمى	القيمة الدنيا
2010	-0.0004	0.0475	0.1766	-0.1557
2011	-0.0012	0.0770	0.2935	-0.2305
2012	0.0484	0.0439	0.2593	-0.0927
2013	0.0116	0.0652	0.2295	-0.2941
2014	0.0250	0.0165	0.1123	-0.0118
2015	0.0336	0.0245	0.0888	-0.0923
جميع السنوات	0.0195	0.0533	0.2935	-0.2941

2- المتغير المستقل: جودة التدقيق:

تشتمل جودة التدقيق على ست مؤشرات هي: أتعاب مكتب التدقيق، فترة الاحتفاظ بالعميل، وارتباط مع مكاتب عالمية، والتخصص في الصناعة، وتقديم خدمات أخرى ورأي المدقق. وقد تم عرض الإحصاء الوصفي لهذه المؤشرات على النحو التالي:

الجدول رقم (5-8)

الإحصاء الوصفي لأتعاب التدقيق للفترة (2010-2015)

الفترة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة العظمى	القيمة الدنيا
2010	11,572	12,784	75,400	2,146
2011	11,684	12,446	75,000	2,320
2012	12,014	13,087	81,200	2,320
2013	12,414	13,182	81,200	1,000
2014	12,983	13,554	80,000	2,000
2015	13,189	13,299	80,000	2,000
جميع السنوات	12,310	13,010	81,200	1,000

أ – **قيمة أتعاب التدقيق:** تم قياس هذا المؤشر من خلال قيمة أتعاب التدقيق المستوفاة من العميل بالدينار الأردني، حيث يعرض الجدول رقم (5-9) وصفاً لحجم الأتعاب لمكتب التدقيق خلال الفترة (2010-2015)، ونلاحظ من الجدول بأن متوسط أتعاب التدقيق قد بلغ (12.310) ديناراً، وبانحراف معياري (13.010) ديناراً، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (81.200) ديناراً، في حين كانت اقل قيمة تم تسجيلها (1000) ديناراً. كما يبين جدول المتوسطات لهذا المؤشر خلال سنوات الدراسة، حيث يظهر أن أتعاب التدقيق هي بارتفاع مستمر من عام لأخر، حيث بلغت اقل قيمه سنة (2010) كانت (11572) ثم ارتفعت لتصل لأعلى قيمها لها سنة (2015) حيث بلغت (13189). وقد يعود ذلك إلى كفاءة الخدمات المهنية التي يقدمها مكتب التدقيق والتأهيل العلمي والخبرة العملية للعاملين في مكاتب التدقيق. كما يمكن تفسر هذا الارتفاع إلى اختلاف حجم وتعقيد عمليات مكاتب التدقيق، بالإضافة إلى اعتماد تحديد الأتعاب على عدة عوامل منها، حجم الشركة، وكثر عملياتها، وطبيعة عملياتها، ودرجة تقعيداتها، والوقت المستوفى في عملية التدقيق. وهذا يتفق مع نتائج دراسة (حمدان، أبو عجيله، 2012؛ احمد، 2012؛ حمدان، 2012 أ؛ Alzoubi, 2016).

الجدول رقم (5-9)

الإحصاء الوصفي للاحتفاظ بالعميل للفترة (2010-2015)

الفترة	حالات الاحتفاظ بالعميل	عينة الدراسة	
		عدد المشاهدات	النسبة المئوية%
	المجموع*	81	100
2010	الاحتفاظ	60	74
	عدم الاحتفاظ	21	26
2011	الاحتفاظ	61	75
	عدم الاحتفاظ	20	25
2012	الاحتفاظ	64	79
	عدم الاحتفاظ	17	21
2013	الاحتفاظ	68	84
	عدم الاحتفاظ	13	16
2014	الاحتفاظ	73	90
	عدم الاحتفاظ	8	10
2015	الاحتفاظ	71	88
	عدم الاحتفاظ	10	12
جميع السنوات	الاحتفاظ	397	82
	عدم الاحتفاظ	89	18

* المجموع: عدد المشاهدات الإجمالي (الاحتفاظ + عدم الاحتفاظ) السنوي.

ب- فترة الاحتفاظ بالعميل: تم قياس هذا المؤشر بحيث يعطى الرقم (1) اذا كان الشركة قد دققت قوائمها المالية لأكثر من ثلاث سنوات من قبل نفس مكتب التدقيق، ويعطى الرقم (0) اذا كانت اقل من ثلاث سنوات، ويشير الجدول رقم (5-10) الإحصائي الوصفي لمؤشر فترة الاحتفاظ بالعميل لشركات عينة الدراسة، حيث بلغت عدد حالات الاحتفاظ بالعميل خلال الفترة (2010-2015)، (397) حالة وبنسبة مئوية 82%، في حين بلغ عدد حالات عدم الاحتفاظ بالعميل (89) حالة وبنسبة مئوية (18%)، كما يبين الجدول أن هناك تزايد خلال سنوات الدراسة اذا ما استثنينا التذبذب البسيط لهذا المؤشر في عام (2015)، اذا بلغت ادنى نسبة احتفاظ سنة (2010)، حيث بلغت (74%). وبلغت اعلى نسبة لها سنة (2014)، بلغت (90%)، وهنا نلاحظ قدرة مكاتب التدقيق على الاحتفاظ بالعميل لفترات طويلة، ويفسر هذا أن الشركات تحافظ على علاقات جيدة مع مكاتب التدقيق، حيث حدد قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية في الأردن لسنة (2003) المدة التي يسمح فيها مكتب التدقيق باستمرار في تدقيق حسابات عميل ما، وهي (4) سنوات قابلة للتجديد على أن تؤخذ موافقة الهيئة العليا على ما زاد عن ذلك. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (احمد، 2012؛ حمدان، وأبو عجيلة، 2012؛ حمدان، 2012أ؛ Hajiha & Sobhani, 2012).

الجدول رقم (5-10)

الإحصاء الوصفي للارتباط مع مكاتب تدقيق عالمية للفترة (2010-2015)

الفترة	الارتباط مع مكاتب تدقيق عالمية	عينة الدراسة	
		عدد المشاهدات	النسبة المئوية%
	المجموع*	81	100
2010	ارتباط	33	41
	عدم ارتباط	48	59
2011	ارتباط	36	44
	عدم ارتباط	45	56
2012	ارتباط	34	42
	عدم ارتباط	47	58
2013	ارتباط	35	43
	عدم ارتباط	65	57
2014	ارتباط	37	46
	عدم ارتباط	44	54
2015	ارتباط	39	48
	عدم ارتباط	42	52
جميع السنوات	ارتباط	214	44
	عدم ارتباط	272	56

* المجموع: عدد المشاهدات الإجمالي (الارتباط + عدم الارتباط) السنوي.

ج- الارتباط مع مكاتب تدقيق عالمية: تم قياس هذا المؤشر حيث يعطى الرقم (1) لمكاتب التدقيق المرتبطة مع مكاتب تدقيق عالمية، ويعطى الرقم (0) عند عدم وجود ارتباط، ويشير الجدول رقم (5-11) إلى أن عدد حالات الارتباط لمكاتب تدقيق عالمية خلال الفترة (2010-2015) قد بلغ (214) حالة وبنسبة مئوية (44%)، في حين بلغ عدد حالات عدم الارتباط لمكاتب تدقيق عالمية (272) حالة وبنسبة مئوية (56%)، كما يبين الجدول أن هناك تزايد خلال سنوات الدراسة من حيث الارتباط مع مكاتب تدقيق عالمية، اذا ما استثنينا التذبذب البسيط لهذا المؤشر في عام (2012)، وقد بلغ (42%)، حيث شهد عام (2010) ادنى نسبه لها حيث بلغت (41%)، ثم ارتفعت لتصل اعلى نسبة لها لعام (2015)، حيث بلغت (48%) وقد يفسر إلى احتمال اختلاف المعايير المطبقة من قبل مكاتب التدقيق المحلية عن المعايير المطبقة من قبل مكاتب التدقيق العالمية المرتبطة بها بالرغم من انه يفترض الالتزام بتلك المعايير، أو نتيجة لوجود عدد كبير من مكاتب التدقيق صغيرة الحجم نسبياً (مكاتب شخصية) والتي تؤثر بشكل سلبي على ارتباط هذه المكاتب مع مكاتب تدقيق عالمية. وهذه النتيجة تتفق مع نتائج كل من دراسات (عطيه، 2013؛ حمدان، وأبو عجيله، 2012 ;Chen et al., 2011) وتختلف مع نتائج كل من (احمد، 2012؛ حمدان، 2012أ؛ Alzoubi, 2016).

د- تخصص المدقق في الصناعة: تم قياس هذا المؤشر حيث يعطى الرقم (1) إذا كانت أتعاب المكتب في هذا القطاع لا تقل عن (20%) من جملة أتعاب التدقيق على مستوى شركات ذلك القطاع. ويعطى الرقم (0) إذا كانت أتعاب المكتب في هذا القطاع تقل عن (20%) من جملة أتعاب التدقيق على مستوى شركات ذلك القطاع. ويشير الجدول رقم (5-12) أن عدد الحالات التي كان فيها مكتب التدقيق متخصص خلال الفترة (2010-2015) قد بلغت (117) حالة وبنسبة مئوية (24%)، في حين بلغ عدد الحالات التي كان فيها مكتب التدقيق غير متخصص (369) حالة وبنسبة مئوية (76%). كما يبين الجدول أن هناك تفاوت في السنوات من حيث تخصص المدقق في الصناعة، إذ بلغت اعلى نسبة لها سنة (2011)، حيث بلغت (27%)، وأدنى نسبة لها سنة (2012-2013)، حيث بلغت (21%). وقد يعود التباين إلى أن مكاتب التدقيق تتفادى التركيز على قطاع محدد وترغب في تنوع محفظة إيراداتها من القطاعات المختلفة تجنباً للمخاطر الغير متوقعه التي قد تحدث لذلك القطاع، كما أن هناك من لا يرغب بتعيين مكاتب تدقيق متخصصة لعدم مقابلة كلفة تعيين المدقق المتخصص للمنفعة الموجودة من هذا التعيين. وهذا يتفق مع دراسات (Hajiha & Sobhani, 2012. Basiruddin et al., 2014;). وتختلف مع نتائج كل من دراسات (حمدان، وأبو عجيلة، 2012؛ حمدان، 2012أ؛ Yanesari et al, 2012;).

الجدول رقم (5-11)
الإحصاء الوصفي للتخصص في الصناعة للفترة (2010-2015)

الفترة	التخصص في الصناعة	عينة الدراسة: عدد المشاهدات	عينة الدراسة: النسبة المئوية%
	المجموع*	81	100
2010	متخصص	21	26
	غير متحصص	60	74
2011	متخصص	22	27
	غير متحصص	59	73
2012	متخصص	17	21
	غير متحصص	64	79
2013	متخصص	17	21
	غير متحصص	64	79
2014	متخصص	20	25
	غير متحصص	61	75
2015	متخصص	20	25
	غير متحصص	61	75
جميع السنوات	متخصص	117	24
	غير متحصص	369	76

* المجموع: عدد المشاهدات الإجمالي (متخصص + غير متخصص) السنوي.

الجدول رقم (5-12)

الإحصاء الوصفي لتقديم خدمات أخرى للفترة (2010-2015)

القطاع	تقديم خدمات أخرى	عينة الدراسة	
		عدد المشاهدات	النسبة المئوية%
	المجموع*	81	100
2010	تقديم	4	5
	لا تقدم	77	95
2011	تقديم	4	5
	لا تقدم	77	95
2012	تقديم	3	4
	لا تقدم	78	96
2013	تقديم	8	10
	لا تقدم	73	90
2014	تقديم	7	9
	لا تقدم	74	91
2015	تقديم	7	9
	لا تقدم	74	91
جميع السنوات	تقديم	33	7
	لا تقدم	453	93

* المجموع: عدد المشاهدات الإجمالي (تقدم خدمات أخرى + لا تقدم خدمات أخرى) السنوي.

هـ- تقديم خدمات أخرى: تم قياس هذا المؤشر حيث يعطى الرقم (1) إذا كان مكتب الدقيق قد قدمت خدمات أخرى. ويعطى الرقم (0) إذا لم يقدم مكتب التدقيق خدمات أخرى وذلك لغايات الإحصاء الوصفي فقط. ويشير الجدول رقم (5-13) إلى أن عدد حالات التي كان فيها مكتب التدقيق يقدم خدمات أخرى خلال الفترة (2010-2015) قد بلغت (33) حالة وبنسبة مئوية (7%)، في حين بلغ عدد حالات عدم تقديم مكتب التدقيق خدمات أخرى (453) حالات وبنسبة مئوية (93%). كما يبين الجدول إلى وجود تقلبات في مستوى عدد المشاهدات، حيث شهد سنة (2010) و(2011) أدني نسبة تقديم خدمات أخرى والتي بلغت (5%) ثم ارتفعت لتصل اعلى نسبة لها لسنة (2013)، حيث بلغت (10%) ثم عاودت الانخفاض لتصل سنة (2014) و (2015) حيث بلغت (9%).

ونلاحظ أن المكاتب التي تقدم خدمات أخرى منخفضة، ويمكن تفسير ذلك من خلال السعي إلى عدم إخلال المدقق بمقاييس المهنة المقبولة عموماً وخاصة معيار الاستقلالية وتحقيق الحيادية وموضوعته ونزاهته عند تقديم خدمات التدقيق للشركة، كما يفسر إلى حرص المدققين على استقلاليتهم وحياديتهم حفاظاً على كسبهم ثقة مستخدمي التقارير المالية وغيرها.

الجدول (5-13)

الإحصاء الوصفي لتقرير المدقق للفترة (2015-2010)

الفترة	تقرير المدقق	عينة الدراسة	
		عدد المشاهدات	النسبة المئوية%
	المجموع*	81	100
2010	غير نظيف	4	5
	نظيف	77	95
2011	غير نظيف	6	6
	نظيف	76	94
2012	غير نظيف	8	10
	نظيف	73	90
2013	غير نظيف	7	9
	نظيف	74	91
2014	غير نظيف	7	9
	نظيف	74	91
2015	غير نظيف	9	11
	نظيف	72	89
جميع السنوات	غير نظيف	40	8
	نظيف	446	92

* المجموع: عدد المشاهدات الإجمالي (نظيف + غير نظيف) السنوي.

و- رأي المدقق

تم قياس هذا المؤشر حيث يعطى الرقم (0) إذا كان التقرير يحتوي على رأي نظيف. ويعطى الرقم (1) إذا كان التقرير يحتوي على راي غير نظيف. ويشير الجدول رقم (5-14) إلى أن عدد حالات التي كان فيها مكتب التدقيق يصدر تقرير نظيف خلال الفترة (2010-2015) قد بلغت (446) حالة وبنسبة مئوية (92%)، في حين بلغ عدد حالات التقرير الغير نظيف (40) حالات وبنسبة مئوية (8%). كما يبين الجدول أن هناك تفاوت كبير في السنوات من حيث تقرير المدقق النظيف، إذ بلغت اعلى نسبة لها سنة (2010)، حيث بلغت (95%)، وأدنى نسبة لها سنة (2015)، حيث بلغت (89%). وهنا نلاحظ وجود تباين وقد يفسر هذا الانخفاض إلى وجود علاقة قوية بين توفر الاستقلال الحقيقي والكفاءة المهنية للمدقق، وبين الثقة في الرأي الذي يبديه على القوائم المالية في تقريره من قبل المجتمع المدني. وهذه النتيجة تتفق مع نتائج دراسات (زلوم، 2016؛ مشتهى، 2014).

الجدول رقم (5-14)

الإحصاء الوصفي للمتوسط الحسابي لحجم الشركة للفترة (2010-2015)

الفترة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة العظمى	القيمة الدنيا
2010	69,592,055	158,598,846	1,008,039,000	857,735
2011	75,378,595	189,238,492	1,223,269,000	920,726
2012	76,246,289	185,229,596	1,083,453,000	1,425,239
2013	78,727,582	190,107,450	1,112,494,000	954,367
2014	80,650,321	197,922,496	1,211,466,000	829,603
2015	82,251,117	203,231,896	1,174,183,000	725,789
جميع السنوات	77,140,993	186,998,110	1,223,269,000	725,789

3- المتغير المعدل: حجم الشركة:

تم قياس هذا المؤشر بناءً على إجمالي الموجودات للشركة. ويعرض الجدول رقم (5-15) وصفاً للمتوسط الحسابي لإجمالي أصول حجم الشركات عينة الدراسة خلال الفترة (2010-2015). ونلاحظ من الجدول إن المتوسط الحسابي لقيم إجمالي أصول حجم الشركات قد بلغ (77,140,993) وبانحراف معياري (186,998,110)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (1,223,269,000) في حين أن اقل قيمة تم تسجيلها بلغت (725,789)، وتشير قيمة الانحراف المعياري إلى وجود تباين واضح في إحجام الشركات والناتج عن طبيعة الصناعة التي تقوم بها وحجم أعمالها وحصتها السوقية، كما يبين الجدول سلوك متوسطات هذا المتغير خلال سنوات الدراسة، حيث نلاحظ أن المتوسط الحسابي لإجمالي الأصول في تزايد مستمر خلال سنوات الدراسة. حيث بلغت أقل قيمه سنة (2010)، بقيمة (69592.055)، واعلى قيمة سنة (2015)، حيث بلغت (82251.117). وقد يفسر هذا التزايد إلى اتساع أعمال الشركات والذي يبرر تزايد قيمة أتعاب التدقيق نتيجة لبذل المزيد من الجهد من قبل المدقق. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات (زلوم، 2016؛ حمدان، أبو عجيلة، 2012؛ حمدان، 2012أ).

الجدول رقم (5-15)

الإحصاء الوصفي ربحية الشركة للفترة (2010-2015)

الفترة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة العظمى	القيمة الدنيا
2010	0.344	0.100	0.355	-0.397
2011	0.251	0.930	0.323	-0.279
2012	0.350	0.101	0.311	-0.438
2013	0.306	0.867	0.290	-0.287
2014	0.329	0.809	0.315	-0.202
2015	0.116	0.115	0.314	-0.455
جميع السنوات	0.283	0.967	0.355	-0.455

4- المتغير المعدل: ربحية الشركة:

تم قياس هذا المؤشر من خلال التعبير عنها بمعدل العائد على الأصول، وهي عبارة عن صافي الربح مقسوما على إجمالي الأصول، للشركات عينة الدراسة، ويعرض الجدول رقم (5-16) وصفاً لنسب ربحية الشركات الصناعية والخدمية عينة الدراسة خلال الفترة (2010-2015) كما نلاحظ إن المتوسط الحسابي لإجمالي ربحية الشركات بلغ (0.283) وبانحراف معياري (0.967)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (0.355) في حين أن اقل قيمة تم تسجيلها (0.455-). كما نلاحظ وجود تقلبات في مستوى ربحية الشركات، حيث شهد عام (2012) أعلى قيمه والتي بلغت (0.350)، وبلغت أدنى قيمه لها لعام (2015) حيث بلغت (0.116)، وهنا نلاحظ وجود انخفاض واضح في ربحية الشركات، وقد يفسر هذا الانخفاض إلى العديد من الأسباب منها ما يتعلق بالأزمة المالية العالمية، والربيع العربي وما صاحبه من ركود اقتصادي واضطراب أمنى لدى العديد من دول الجوار. وهذه النتيجة تختلف مع نتائج دراسات (الشعار، 2015 ؛ Yanesari et al., 2012; Chen et al., 2011; Ahmed et al., 2008;).

4-5: المبحث الرابع: اختبار الفرضيات:

تتكون عينة الدراسة من الشركات المساهمة العامة في القطاع الصناعي والخدمي للشركات المدرجة في سوق عمان المالي خلال الفترة من (2010-2015)، وقد تم جمع البيانات الخاصة بالشركات قيد الدراسة للفترة المذكورة من خلال تقاريرها السنوية، لذا فأن بيانات الدراسة تعتبر البيانات المتسلسلة زمنيا ذات المقطع الطولي (Panel Data)، ولاختبار فرضيات (1، 2، 4، 5، 6، 7) تم استخدام أنموذج الآثار الثابتة باستخدام المتغيرات الوهمية (Least Squares Dummy Variable Regression Model) أو ما يعرف بأسلوب الآثار الثابتة للبيانات المقطعية (Fixed Effect Model). هو الأنسب لهذه الفرضيات حيث تمتع كل شركة من الشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة الأردنية بخصائص مختلفة. إذ يسهم استخدام هذا الأسلوب في زيادة درجات الحرية مما يؤدي إلى تخفيض نسبة الارتباط بين المتغيرات التفسيرية (Collinearity) في الدراسة، الأمر الذي يزيد من فعالية وكفاءة النموذج وقدرته على تفسير التغير في تكلفة حقوق الملكية، كما أن استخدام طريقة (Fixed Effect Model) تساهم في التحكم في المتغيرات التي تختلف بـ (Cross-sectional) وفقاً لبيانات الشركات موضوع الدراسة، حيث تحافظ على خصائص كل شركة من الشركات عينة الدراسة والتعامل معها على أنها شركات مختلفة لها خصائص فيما يتعلق بتكلفة حقوق الملكية (زلوم، وآخرون؛ 2016). فيما استخدام أنموذج الآثار العشوائية (Random Effect Model) لاختبار الفرضية (3). وبعد التأكد من ملائمة البيانات لنموذج الدراسة ووصف متغيرات الدراسة سابقاً، ظهرت نتائج اختبار الفرضيات كما يلي:

قاعدة القرار: تُقبل الفرضية العدمية إذا كان المتغير ذو مستوى دلالة إحصائياً عند مستوى أكبر من (0.05)، وتُقبل الفرضية البديلة إذا كان المتغير ذو مستوى دلالة إحصائياً عند مستوى اقل من أو يساوي (0.05).

الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية للشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة.

تم تمثيل النموذج الإحصائي القياسي للتعبير عن أثر مؤشرات جودة التدقيق (أتعاب التدقيق، فترة الاحتفاظ بالعميل، الارتباط مع مكاتب عالمية، التخصص في الصناعة، رأي المدقق وتقديم خدمات أخرى) مجتمعين على المتغير التابع (تكلفة حقوق الملكية) بالنموذج الخطي العام التالي:

$$\mathbf{CAPM_{i,t} = b_0 + b_1Fees_{i,t} + b_2Keep_{i,t} + b_3Global_{i,t} + b_4Prof_{i,t} + b_5Pr_{i,t} + b_6Ofees_{i,t} + Controls_{i,t} + e \ldots\ldots..(1)}$$

حيثُ أن: $CAPM_{i,t}$: تكلفة حقوق الملكية، يعبر عنه بنموذج تسعير الأصول الرأسمالية للشركة (i) عند نهاية الفترة (t)، $Fees_{i,t}$: أتعاب التدقيق، يعبر عنه بقيمة الأتعاب التدقيق للشركة المدققة (i) عند نهاية الفترة (t)، $Keep_{i,t}$: فترة الاحتفاظ بالعميل، يعبر عنه بعدد سنوات بقاء مكتب التدقيق في تدقيق نفس الشركة المدققة (i) عند نهاية الفترة(t)، $Global_{i,t}$: الارتباط مع مكاتب تدقيق عالمية، يعبر عنه بالارتباط مكتب التدقيق مع مكاتب التدقيق العالمية الأربعة الكبار للشركة المدققة (i) عند نهاية الفترة (t)، $Prof_{i,t}$: التخصص في الصناعة، يعبر عنه بتخصص في هذا القطاع للشركة المدققة (i) عند نهاية الفترة (t)، $Pr_{i,t}$: رأي المدقق، يعبر عنه بالرأي الفني لمكتب التدقيق للشركة المدققة (i) عند نهاية الفترة (t)، $Ofees_{i,t}$: تقديم خدمات أخرى، يعبر عنه بقيمة الأتعاب أخرى للشركة المدققة (i) عند نهاية الفترة (t).

وعند استخدام أسلوب (Fixed effect) فإن التغاير في النموذج يكون في المقطع (**b_0**)، وبالتالي تصبح **معادلة التقدير لتكلفة حقوق الملكية على النحو التالي:**

$$\mathbf{CAPM_{i,t} = Z_jb_{0i} + b_1Fees_{i,t} + b_2Keep_{i,t} + b_3Global_{i,t} + b_4Prof_{i,t} + b_5Pr_{i,t} + b_6Ofees_{i,t} + Controls_{i,t} + e \ldots\ldots..(2)}$$

حيث أن: Z: متغيرات وهمي يؤثر في تكلفة حقوق الملكية وتختلف من شركة لآخر غير العوامل المدرجة في النموذج، b_0: تشير إلى القيمة الثابتة عبر الشركات.

وقد تم إخضاع هذه الفرضية لتحليل الآثار الثابتة (Fixed effect)، وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (5-16)

نتائج اختبار أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية

المتغير	قيم (B)	قيم (t) المحسوبة	sig
أتعاب التدقيق	0.001>	0.17	0.867
فترة الاحتفاظ بالعميل	-0.002	-0.34	0.736
الارتباط مع مكاتب عالمية	0.033	2.52	0.012
التخصص في الصناعة	-0.059	-3.67	<0.001
رأي المدقق	0.252	5.30	<0.001
تقديم خدمات أخرى	0.015	3.52	<0.001
قيمة (R^2)	0.115		
قيمة (F)	8.62		
sig	<0.001		

ومن خلال الجدول رقم (5-17) يمكن استخلاص النتائج الآتية:

أ- أن قيمة مربع الارتباط (معامل التفسير) الذي يساوي (0.115)، وهذا يفسر ما نسبته (11.5%) من أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية للشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان. كما تظهر نتائج الجدول رقم (5-17)، إلى أن أثر مؤشرات جودة التدقيق (أتعاب التدقيق، وفترة الاحتفاظ بالعميل، والارتباط مع مكاتب عالمية، والتخصص في الصناعة، وتقديم خدمات أخرى، ورأي المدقق) مجتمعين على المتغير التابع (تكلفة حقوق الملكية)، هو ذو دلالة إحصائية، حيث كانت قيمة (F) المحسوبة تساوي (8.62)، ومستوى الدلالة الإحصائية لأثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية تساوي (0.001>) وهي أقل من (0.05)، **ووفقاً لقاعدة القرار تُقبل الفرضية البديلة إذا كان المتغير ذو مستوى دلالة إحصائياً عند مستوى اقل من أو يساوي (0.05)، وهو ما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على:**

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية للشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة الأردنية".

ب- بلغ معامل الانحدار لمؤشر أتعاب التدقيق (0.001>) لكنه غير معنوي عند مستوى دلالة إحصائية (0.05)، حيث كانت قيمة (t) المسحوبة تساوي (0.17) وبمستوى دلالة إحصائية بلغت (0.867)، وهو أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، وهذا يعني أنه لا يوجد أثر طردي لمؤشر أتعاب التدقيق على تكلفة حقوق الملكية للشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة الأردنية.

ج- أشار معامل الانحدار (0.002-) إلى أثر مؤشر الاحتفاظ بالعميل على تكلفة حقوق الملكية، وهو أثر غير معنوي عند مستوى دلالة إحصائية (0.05)، حيث كانت قيمة (t) المسحوبة تساوي (0.34-) وبمستوى دلالة إحصائية (0.736)، وهو أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، وهذا يعني أنه لا يوجد أثر عكسي لمؤشر الاحتفاظ بالعميل على تكلفة حقوق الملكية للشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة الأردنية.

د- أظهرت النتائج وجود أثر لمؤشر الارتباط بمكاتب تدقيق عالمية على تكلفة حقوق الملكية، وهو أثر طردي ومعنوي عند مستوى دلالة إحصائية (0.05)، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار لمؤشر الارتباط بمكاتب تدقيق عالمية (0.033)، حيث كانت قيمة (t) المسحوبة تساوي (2.52) وبمستوى دلالة إحصائية (0.012)، وهو أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، وهذا يعني وجود أثر طردي ومعنوي لمؤشر الارتباط بمكاتب تدقيق عالمية على تكلفة حقوق الملكية للشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة الأردنية.

هـ- بينت النتائج وجود أثر عكسي ومعنوي لمؤشر التخصص في الصناعة على تكلفة حقوق الملكية عند مستوى دلالة إحصائية (0.05)، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار لهذا المؤشر (0.059-)، وقد كانت قيمة (t) المحسوبة تساوي (3.67-) وبمستوى دلالة إحصائية (0.001>)، وهو أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، وهذا يعني وجود أثر عكسي ومعنوي لمؤشر التخصص في الصناعة على تكلفة حقوق الملكية للشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة الأردنية.

و- أكدت النتائج وجود أثر طردي ومعنوي لمؤشر رأي المدقق على تكلفة حقوق الملكية عند مستوى دلالة إحصائية (0.05)، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار لهذا المؤشر (0.252)، وقد كانت قيمة (t) المحسوبة تساوي (5.30) وبمستوى دلالة الإحصائية (0.001>)، وهو أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، وهذا يعني وجود أثر طردي ومعنوي لمؤشر رأي المدقق على تكلفة حقوق الملكية للشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة الأردنية.

ز- دلت النتائج وجود أثر طردي ومعنوي لمؤشر تقديم خدمات أخرى على تكلفة حقوق الملكية عند مستوى دلالة إحصائية (0.05)، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار لهذا المؤشر (0.015)، وقد كانت قيمة (t) المحسوبة تساوي (3.52) وبمستوى دلالة الإحصائية (0.001>)، وهو أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، وهذا يعني وجود أثر طردي ومعنوي لمؤشر تقديم خدمات أخرى على تكلفة حقوق الملكية.

الفرضية الرئيسية الثانية: لا يختلف أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية عند مستوى دلالة إحصائية باختلاف الحجم للشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة الأردنية.

تختبر الفرضية الثانية مستوى اختلاف أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية باختلاف حجم الشركة في الشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة الأردنية، وتتساءل فيما إذا كان لحجم الشركة دور في زيادة أو (تخفيض) أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية في الشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة الأردنية.

تم تمثيل النموذج الإحصائي القياسي للتعبير عن اختلاف أثر مؤشرات جودة التدقيق (أتعاب التدقيق، وفترة الاحتفاظ بالعميل، والارتباط مع مكاتب عالمية، والتخصص في الصناعة، ورأي المدقق، وتقديم خدمات أخرى) مجتمعين على المتغير التابع (تكلفة حقوق الملكية) باختلاف حجم الشركة باستخدام أسلوب (Fixed effect) وفقاً للنموذج الخطي الآتي:

$$\mathbf{CAPM_{i,t} = Z_j b_{0i} + b_1 Fees_{i,t} + b_2 Keep_{i,t} + b_3 Global_{i,t} + b_4 Prof_{i,t} + b_5 Pr_{i,t} + b_6 Ofees_{i,t} + b_7 Fees{*}Size_{i,t} + b_8 Keep{*}Size_{i,t} + b_9 Global{*}Size_{i,t} + b_{10} Prof{*}Size_{i,t} + b_{11} Pr{*}Size_{i,t} + b_{12} Ofees{*}Size_{i,t} + b_{13} Size_{i,t} + Controls_{i,t} + e \ldots\ldots.(3)}$$

حيثُ أن: *: التفاعل بين المتغيرين، $Fees{*}Size_{i,t}$: أتعاب التدقيق*حجم الشركة، يعبر عنه بتفاعل أتعاب التدقيق مع حجم الشركة للشركة المدققة (i) عند نهاية الفترة (t)، $Keep{*}Size_{i,t}$: فترة الاحتفاظ بالعميل*حجم الشركة، يعبر عنه بتفاعل فترة الاحتفاظ بالعميل مع حجم الشركة للشركة المدققة (i) عند نهاية الفترة(t)، $Global{*}Size_{i,t}$: الارتباط مع مكاتب تدقيق عالمية*حجم الشركة، يعبر عنه بتفاعل الارتباط مع مكاتب تدقيق عالمية مع حجم الشركة للشركة المدققة (i) عند نهاية الفترة (t)، $Prof{*}Size_{i,t}$: التخصص في الصناعة*حجم الشركة، يعبر عنه بتفاعل التخصص في الصناعة مع حجم الشركة للشركة المدققة (i) عند نهاية الفترة (t)، $Pr{*}Size_{i,t}$: رأي المدقق*حجم الشركة، يعبر عنه بتفاعل رأي المدقق مع حجم الشركة للشركة المدققة (i) عند نهاية الفترة (t)، $Ofees{*}Size_{i,t}$: تقديم خدمات أخرى*حجم الشركة، يعبر عنه بتفاعل تقديم خدمات أخرى مع حجم الشركة للشركة المدققة (i) عند نهاية الفترة (t)، $Size_{i,t}$: حجم الشركة، يعبر عنه بقيمة إجمالي الأصول للشركة المدققة (i) عند نهاية الفترة (t).

وقد تم إخضاع هذه الفرضية لتحليل الآثار الثابتة (Fixed effect) باستخدام اختبار الانحدار الهرمي التفاعلي (Hierarchical Interaction Regression)، لاختبار اختلاف أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية باختلاف حجم الشركة. وكانت النتائج كما يلي:

جدول (5-17)

نتائج اختبار الانحدار الهرمي التفاعلي بين جودة التدقيق وحجم الشركة على تكلفة حقوق الملكية

المتغير	الخطوة الأولى		الخطوة الثانية		الخطوة الثالثة	
	قيم(B)	sig	قيم (B)	sig	قيم (B)	sig
أتعاب التدقيق	0.001>	0.867	<-0.001	0.570	<0.001	0.722
فترة الاحتفاظ بالعميل	-0.002	0.736	-0.003	0.592	-0.175	0.045
الارتباط مع مكاتب عالمية	0.033	0.012	0.036	0.005	-0.281	0.005
التخصص في الصناعة	-0.059	<0.001	-0.060	<0.001	0.076	0.671
رأي المدقق	0.252	<0.001	0.253	<0.001	-0.885	0.746
تقديم خدمات أخرى	0.015	<0.001	0.013	0.002	0.007	0.836
حجم الشركة			-646.05	0.005	-2600.174	0.490
أتعاب التدقيق*حجم الشركة					<0.001	0.069
فترة الاحتفاظ بالعميل*حجم الشركة					234.682	0.048
الارتباط مع مكاتب عالمية*حجم الشركة					428.655	0.001
التخصص في الصناعة*حجم الشركة					-177.100	0.470
رأي المدقق*حجم الشركة					1545.543	0.678
تقديم خدمات أخرى*حجم الشركة					4.494	0.922
قيمة (R^2)	0.115		0.132		0.164	
قيمة (ΔR^2)	0.115		0.017		0.032	
قيمة (F)	8.62		8.68		5.92	
قيمة (ΔF)	8.62		0.06		-2.76	
sig	<0.001		<0.001		<0.001	

ومن خلال الجدول رقم (5-18) يمكن استخلاص الملاحظات التالية:

أ- نتيجة استخدام اختبار الانحدار الهرمي التفاعلي، تم في الخطوة الأولى إدخال مؤشرات جودة التدقيق (أتعاب مكتب التدقيق، فترة الاحتفاظ بالعميل، وارتباط مع مكاتب عالمية، والتخصص في الصناعة، وتقديم خدمات أخرى، وتقرير المدقق)، وأظهرت النتائج إلى أن قيمة مربع الارتباط (معامل التفسير) الذي يساوي (0.115)، وهذا يفسر ما نسبته (11.5%) من أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية

للشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة الأردنية. كما تظهر نتائج الجدول رقم (5-18)، إلى ان أثر مؤشرات جودة التدقيق (أتعاب التدقيق، وفترة الاحتفاظ بالعميل، والارتباط مع مكاتب عالمية، والتخصص في الصناعة، وتقديم خدمات أخرى، ورأي المدقق) مجتمعين على المتغير التابع (تكلفة حقوق الملكية)، وهو ذو دلالة إحصائية، حيث كانت قيمة (ΔF) المحسوبة تساوي (8.62)، ومستوى الدلالة الإحصائية لأثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية تساوي (0.001>) وهي أقل من (0.05)، وفي الخطوة الثانية تم إدخال متغير حجم الشركة لاختبار الانحدار الهرمي التفاعلي، حيث تبين النتائج وجود أثر لمتغير حجم الشركة على تكلفة حقوق الملكية، إذ بلغت (قيمة (ΔR^2)= 0.017)، وهذا يزيد بالقدرة التفسير ما نسبته (1.7%) هو ذو دلالة إحصائية، حيث كانت قيمة (ΔF) المحسوبة تساوي (0.06)، بمستوى دلالة إحصائية تساوي (0.001>) وهي أقل من (0.05)، ومن قيمة ((B) = 646.05-) يتبين وجود علاقة عكسية بين حجم الشركة وتكلفة حقوق الملكية عند مستوى دلالة (0.05). وفي الخطوة الثالثة تمت إضافة التفاعل بين مؤشرات جودة التدقيق (أتعاب مكتب التدقيق، فترة الاحتفاظ بالعميل، الارتباط مع مكاتب عالمية، التخصص في الصناعة، تقديم خدمات أخرى، وتقرير المدقق) وحجم الشركة، حيث تبين النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية لذلك التفاعل على تكلفة حقوق الملكية، إذ بلغت (قيمة (ΔR^2) = 0.032)، وهذه القيمة دالة إحصائياً، حيث كانت قيمة (ΔF) المحسوبة تساوي (2.76-)، بمستوى دلالة إحصائية تساوي (0.001>) وهي أقل من (0.05)، **ووفقاً لقاعدة القرار تُقبل الفرضية البديلة إذا كان المتغير ذو مستوى دلالة إحصائياً عند مستوى اقل من أو يساوي (0.05)، وهو ما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على:**

"يختلف أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية عند مستوى دلالة إحصائية باختلاف الحجم للشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة الأردنية".

ب- بلغ معامل الانحدار لمؤشر "أتعاب التدقيق*حجم الشركة" (0.001>) لكنه غير معنوي عند مستوى دلالة إحصائية (0.05)، حيث كان مستوى الدلالة الإحصائية يساوي (0.069)، وهو أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، وبناءً على هذه النتائج تُقبل الفرضية العدمية، أي إنه لا يوجد أثر طردي للتفاعل بين مؤشر أتعاب التدقيق وحجم الشركة على تكلفة حقوق الملكية للشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة الأردنية.

ج- أظهرت النتائج وجود أثر لمؤشر "فترة الاحتفاظ بالعميل*حجم الشركة" على تكلفة حقوق الملكية، وهو أثر طردية ومعنوي عند مستوى دلالة إحصائية (0.05)، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار لمؤشر التفاعل بين فترة الاحتفاظ بالعميل وحجم الشركة (234.682)، وبمستوى دلالة إحصائية (0.048)، وهو أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، وبناءً على هذه النتائج تُرفض الفرضية العدمية وتُقبل الفرضية البديلة، أي إنه وجود أثر طردي ومعنوي للتفاعل بين مؤشر فترة الاحتفاظ بالعميل وحجم الشركة على تكلفة حقوق الملكية للشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة الأردنية.

ولقياس الأهمية الاقتصادية لدور حجم الشركة في زيادة (تخفيض) أثر مؤشر فترة الاحتفاظ بالعميل على تكلفة حقوق الملكية، فقد قام الباحث باحتساب التغير في تأثير مؤشر فترة الاحتفاظ بالعميل على تكلفة حقوق الملكية بزيادة حجم الشركة بدرجة واحدة للانحراف المعياري عن الوسط الحسابي؛ حيثُ يظهر الجدول (5-15) بأن الوسط الحسابي والانحراف المعياري لحجم الشركة على التوالي هما (77,140,993) (186,998,110)، كما يُشير الجدول (5-18) إلى أن الأثر الكلي لفترة الاحتفاظ بالعميل على تكلفة حقوق الملكية عند الوسط الحسابي لحجم الشركة تساوي قيمة (B) لفترة الاحتفاظ بالعميل، مضافاً إليها قيمة (B) لفترة الاحتفاظ بالعميل*حجم الشركة ضرب الوسط الحسابي لحجم الشركة، وبالتالي فإن تأثير فترة الاحتفاظ بالعميل على تكلفة حقوق الملكية عن الوسط الحسابي لحجم الشركة تساوي (18103602519.051).

18103602519.051 = (234.682*77,140,993) + 0.175- = (4)………

وعند زيادة حجم الشركة بدرجة واحدة للانحراف المعياري عن الوسط الحسابي، فإن تأثير فترة الاحتفاظ بالعميل على تكلفة حقوق الملكية يصبح (61988692970.071)

(5).. 61988692970.07 = ((77,140,993+186,998,110)*234.682)+0.175-=

وهو ما يمثل تغير يساوي (43885090451.020) في التأثير الطردي لفترة الاحتفاظ بالعميل في على تكلفة حقوق الملكية.

(6)........ 43885090451.020 =18103602519 - 61988692970 =

وتُشير النتائج إلى أن الشركات بزيادة حجم الشركة بدرجة واحدة للانحراف المعياري عن الوسط الحسابي، فإن حجم الشركة تزيد التأثير الطردي لفترة الاحتفاظ بالعميل على تكلفة حقوق الملكية بتغير يساوي (43885090451.020).

د- بينت النتائج وجود أثر لمؤشر "الارتباط مع مكاتب عالمية*حجم الشركة" على تكلفة حقوق الملكية، وهو أثر طردي ومعنوي عند مستوى دلالة إحصائية (0.05)، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار لمؤشر التفاعل بين الارتباط بمكاتب تدقيق عالمية وحجم الشركة (428.655)، وبمستوى دلالة إحصائية (0.001)، وهو أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، وبناءً على هذه النتائج تُرفض الفرضية العدمية وتُقبل الفرضية البديلة، أي إنه وجود أثر طردي ومعنوي للتفاعل بين مؤشر الارتباط مع مكاتب عالمية وحجم الشركة على تكلفة حقوق الملكية للشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة الأردنية.

ولقياس الأهمية الاقتصادية لدور حجم الشركة في زيادة (تخفيض) أثر مؤشر الارتباط مع مكاتب عالمية على تكلفة حقوق الملكية، فقد قام الباحث باحتساب التغير في تأثير مؤشر الارتباط مع مكاتب عالمية على تكلفة حقوق الملكية بزيادة حجم الشركة بدرجة واحدة للانحراف المعياري عن الوسط الحسابي؛ حيثُ يظهر الجدول (5-15) بأن الوسط الحسابي والانحراف المعياري لحجم الشركة على التوالي هما (77,140,993، 186,998,110)، كما يُشير الجدول (5-18) إلى أن الأثر الكلي للارتباط مع مكاتب عالمية على تكلفة حقوق الملكية عند الوسط الحسابي لحجم الشركة تساوي قيمة (B) للارتباط مع مكاتب عالمية، مضافاً إليها قيمة (B) للارتباط مع مكاتب عالمية*حجم الشركة ضرب الوسط الحسابي لحجم الشركة، وبالتالي فإن تأثير الارتباط مع مكاتب عالمية على تكلفة حقوق الملكية عن الوسط الحسابي لحجم الشركة تساوي (33066872354.134).

$$= -0.281 + 428.655 * 77,140,993 = 33066872354.134 \quad \ldots\ldots\ldots(7)$$

وعند زيادة حجم الشركة بدرجة واحدة للانحراف المعياري عن الوسط الحسابي، فإن تأثير الارتباط مع مكاتب عالمية على تكلفة حقوق الملكية يصبح (113224547196.18)

$$= -0.281+428.655*(77,140,993+186,998,110) = 113224547196.18 \;\ldots(8)$$

وهو ما يمثل تغير يساوي (80157674842.050) في التأثير الطردي للارتباط مع مكاتب عالمية على تكلفة حقوق الملكية

$$= 113224547196 - 33066872354 = 80157674842.050 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(9)$$

وتُشير النتائج إلى أن الشركات بزيادة حجم الشركة بدرجة واحدة للانحراف المعياري عن الوسط الحسابي، فإن حجم الشركة تزيد التأثير الطردي للارتباط مع مكاتب عالمية على تكلفة حقوق الملكية بتغير يساوي (80157674842.050).

هـ- بلغ معامل الانحدار لمؤشر "التخصص في الصناعة*حجم الشركة" (177.100-) لكنه غير معنوي عند مستوى دلالة إحصائية (0.05)، حيث كان مستوى الدلالة الإحصائية يساوي (0.470)، وهو أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، وبناءً على هذه النتائج تُقبل الفرضية العدمية، أي إنه لا يوجد أثر عكسي لتفاعل بين مؤشر التخصص في الصناعة وحجم الشركة على تكلفة حقوق الملكية للشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة الأردنية.

و- بلغ معامل الانحدار لمؤشر "رأي المدقق*حجم الشركة" (1545.543) لكنه غير معنوي عند مستوى دلالة إحصائية (0.05)، حيث كان مستوى الدلالة الإحصائية يساوي (0.678)، وهو أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، وبناءً على هذه النتائج تُقبل الفرضية العدمية، أي إنه لا يوجد أثر طردي للتفاعل بين مؤشر رأي المدقق وحجم الشركة على تكلفة حقوق الملكية للشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة الأردنية.

ز- أشار معامل الانحدار لمؤشر "تقديم خدمات أخرى*حجم الشركة" (4.494) لكنه غير معنوي عند مستوى دلالة إحصائية (0.05)، حيث كان مستوى الدلالة الإحصائية يساوي (0.922)، وهو أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، وبناءً على هذه النتائج تُقبل الفرضية العدمية، أي إنه لا يوجد أثر طردي للتفاعل بين مؤشر تقديم خدمات أخرى وحجم الشركة على تكلفة حقوق الملكية للشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة الأردنية.

ويتفرع من الفرضية الرئيسية الثانية الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يختلف أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية عند مستوى دلالة إحصائية باختلاف الحجم للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

تختبر الفرضية مستوى اختلاف أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية باختلاف الحجم للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، وتتساءل فيما إذا كان لحجم الشركة دور في زيادة أو (تخفيض) أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

تم إخضاع هذه الفرضية لتحليل الآثار العشوائية (Random effect) باستخدام اختبار الانحدار الهرمي التفاعلي (Hierarchical Interaction Regression)، لاختبار اختلاف أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية باختلاف حجم الشركة. وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (5-18)

نتائج اختبار الانحدار الهرمي التفاعلي بين جودة التدقيق وحجم الشركة على تكلفة حقوق الملكية للشركات الصناعية

المتغير	الخطوة الأولى		الخطوة الثانية		الخطوة الثالثة	
	قيم (B)	sig	قيم (B)	sig	قيم (B)	sig
أتعاب التدقيق	<-0.001	0.004	<-0.001	0.190	0.0000152	0.009
فترة الاحتفاظ بالعميل	-0.005	0.617	-0.004	0.701	-0.085	0.432
الارتباط مع مكاتب عالمية	0.014	0.230	0.015	0.199	-0.237	0.040
التخصص في الصناعة	-0.017	0.247	-0.020	0.181	0.188	0.298
رأي المدقق	0.262	<0.001	0.262	<0.001	-1.870	0.627
تقديم خدمات أخرى	0.017	0.001	0.017	0.001	-0.094	0.047
حجم الشركة			-0.014	0.215	-0.323	0.541
أتعاب التدقيق*حجم الشركة					-0.00000177	0.008
فترة الاحتفاظ بالعميل*حجم الشركة					0.011	0.467
الارتباط مع مكاتب عالمية*حجم الشركة					0.033	0.034
التخصص في الصناعة*حجم الشركة					-0.029	0.246
رأي المدقق*حجم الشركة					0.290	0.580
تقديم خدمات أخرى*حجم الشركة					0.014	0.019
قيمة (R^2)	0.143		0.150		0.166	
قيمة (ΔR^2)	0.143		0.007		0.016	
قيمة (F)	49.25		50.84		69.34	
قيمة (ΔF)	49.25		1.59		18.50	
sig	<0.001		<0.001		<0.001	
المتغير	الوسط الحسابي		الانحراف المعياري		عدد المشاهدات	
الحجم	71904066		205531234		288	

ومن خلال الجدول رقم (5-19) يمكن استخلاص الملاحظات التالية:

أ- نتيجة استخدام اختبار الانحدار الهرمي التفاعلي، تم في الخطوة الأولى إدخال مؤشرات جودة التدقيق (أتعاب مكتب التدقيق، فترة الاحتفاظ بالعميل، وارتباط مع مكاتب عالمية، والتخصص في الصناعة، وتقديم خدمات أخرى، وتقرير المدقق)، وأظهرت النتائج إلى أن قيمة مربع الارتباط (معامل التفسير)

الذي يساوي (0.143)، وهذا يفسر ما نسبته (14.3 %) من أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية. كما تظهر نتائج الجدول رقم (5-19)، إلى أن أثر مؤشرات جودة التدقيق (أتعاب التدقيق، وفترة الاحتفاظ بالعميل، والارتباط مع مكاتب عالمية، التخصص في الصناعة، تقديم خدمات أخرى ورأي المدقق) مجتمعين على المتغير التابع (تكلفة حقوق الملكية)، وهو ذو دلالة إحصائية، حيث كانت قيمة (ΔF) المحسوبة تساوي (49.25)، ومستوى الدلالة الإحصائية لأثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية تساوي (0.001>) وهي أقل من (0.05)، وفي الخطوة الثانية تم إدخال متغير حجم الشركة لاختبار الانحدار الهرمي التفاعلي، حيث تبين النتائج وجود أثر لمتغير حجم الشركة على تكلفة حقوق الملكية، إذ بلغت (قيمة (ΔR^2)=0.007)، وهذا يزيد بالقدرة التفسير ما نسبته (0.7%) هو ذو دلالة إحصائية، حيث كانت قيمة (ΔF) المحسوبة تساوي (1.59)، بمستوى دلالة إحصائية تساوي (0.001>) وهي أقل من (0.05)، ومن قيمة ((B) =0.014-) يتبين وجود علاقة عكسية بين حجم الشركة وتكلفة حقوق الملكية عند مستوى دلالة (0.05). وفي الخطوة الثالثة تمت إضافة التفاعل بين مؤشرات جودة التدقيق (أتعاب مكتب التدقيق، فترة الاحتفاظ بالعميل، وارتباط مع مكاتب عالمية، والتخصص في الصناعة، وتقديم خدمات أخرى، وتقرير المدقق) وحجم الشركة، حيث تبين النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية لذلك التفاعل على تكلفة حقوق الملكية، إذ بلغت (قيمة (ΔR^2) =0.016)، وهذه القيمة دالة إحصائياً، حيث كانت قيمة (ΔF) المحسوبة تساوي(18.50)، بمستوى دلالة إحصائية تساوي (0.001>) وهي أقل من (0.05)، **ووفقاً لقاعدة القرار تُقبل الفرضية البديلة إذا كان المتغير ذو مستوى دلالة إحصائياً عند مستوى اقل من أو يساوي (0.05)، وهو ما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على:**

"يختلف أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية عند مستوى دلالة إحصائية باختلاف الحجم للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية".

ب- بينت النتائج وجود أثر لمؤشر " أتعاب التدقيق*وحجم الشركة" على تكلفة حقوق الملكية، وهو أثر عكسي ومعنوي عند مستوى دلالة إحصائية (0.05)، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار لمؤشر التفاعل بين أتعاب التدقيق وحجم الشركة (0.00000177-)، وبمستوى دلالة إحصائية (0.008)، وهو أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، وبناءً على هذه النتائج تُرفض الفرضية العدمية وتُقبل الفرضية البديلة، أي إنه وجود أثر عكسي ومعنوي للتفاعل بين مؤشر أتعاب التدقيق وحجم الشركة على تكلفة حقوق الملكية للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

ولقياس الأهمية الاقتصادية لدور حجم الشركة في زيادة (تخفيض) أثر مؤشر أتعاب التدقيق على تكلفة حقوق الملكية، فقد قام الباحث باحتساب التغير في تـأثير مؤشر أتعاب التدقيق على تكلفة حقوق الملكيـة بزيـادة حجم الشركة بدرجـة واحـدة للانحـراف المعيـاري عـن الوسـط الحسـابي؛ حيثُ يظهـر الجـدول (5-19) بـأن الوسـط الحسـابي والانحـراف المعيـاري لحجـم الشـركة علـى التـوالي همـا (71904066، 205531234)، كما يُشير الجدول (5-19) إلـى أن الأثـر الكلـي لأتعـاب التدقيق علـى تكلفة حقوق الملكية عند الوسط الحسابي لحجم الشركة تساوي قيمة (B) لأتعاب التدقيق، مضـافاً إليهـا قيمة (B) لأتعاب التدقيق*حجم الشركة ضرب الوسط الحسابي لحجم الشركة، وبالتالي فإن تأثير أتعاب التدقيق على تكلفة حقوق الملكية عن الوسط الحسابي لحجم الشركة تساوي (127.270-).

-127.270 =(-0.00000177*71904066)+0.0000152= (10)………

وعند زيـادة حجم الشـركة بدرجـة واحـدة للانحـراف المعيـاري عـن الوسـط الحسـابي، فـإن تـأثير أتعاب التدقيق على تكلفة حقوق الملكية يصبح (491.06-).

(11)…. -491.06=((71904066+205531234)*(-0.00000177)+0.0000152=

وهو مـا يمثـل تغيـر يسـاوي (363.79-) فـي التـأثير العكسـي لأتعـاب التـدقيق علـى تكلفـة حقـوق الملكية

-363.79 =(-491.06) – (-127.27)= (12)…..……..

وتُشـير النتـائج إلـى أن الشـركات بزيـادة حجـم الشـركة بدرجـة واحـدة للانحـراف المعيـاري عـن الوسط الحسابي، فإن حجم الشركة تزيد التأثير العكسي لأتعاب التدقيق على تكلفـة حقوق الملكيـة بتغيـر يساوي (363.79-).

ج- أشار معامل الانحدار لمؤشر "فترة الاحتفاظ بالعميل*حجم الشركة" (0.011) لكنه غير معنوي عند مستوى دلالة إحصائية (0.05)، حيث كان مستوى الدلالة الإحصائية يساوي (0.467)، وهو أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، وبناءً على هذه النتائج تُقبل الفرضية العدمية، أي إنه لا يوجد أثر طردي للتفاعل بين مؤشر فترة الاحتفاظ بالعميل وحجم الشركة على تكلفة حقوق الملكية للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية

د- بينت النتائج وجود أثر لمؤشر "الارتباط مع مكاتب عالمية*حجم الشركة" على تكلفة حقوق الملكية، وهو أثر طردي ومعنوي عند مستوى دلالة إحصائية (0.05)، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار لمؤشر

التفاعل بين الارتباط بمكاتب تدقيق عالمية وحجم الشركة (0.033)، وبمستوى دلالة إحصائية (0.034)، وهو أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، وبناءً على هذه النتائج تُرفض الفرضية العدمية وتُقبل الفرضية البديلة، أي إنه وجود أثر طردي ومعنوي للتفاعل بين مؤشر الارتباط مع مكاتب عالمية وحجم الشركة على تكلفة حقوق الملكية للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

ولقياس الأهمية الاقتصادية لدور حجم الشركة في زيادة (تخفيض) أثر مؤشر الارتباط مع مكاتب عالمية على تكلفة حقوق الملكية، فقد قام الباحث باحتساب التغير في تأثير مؤشر الارتباط مع مكاتب عالمية على تكلفة حقوق الملكية بزيادة حجم الشركة بدرجة واحدة للانحراف المعياري عن الوسط الحسابي؛ حيثُ يظهر الجدول (5-19) بأن الوسط الحسابي والانحراف المعياري لحجم الشركة على التوالي هما (71904066، 205531234)، كما يُشير الجدول (5-19) إلى أن الأثر الكلي للارتباط مع مكاتب عالمية على تكلفة حقوق الملكية عند الوسط الحسابي لحجم الشركة تساوي قيمة (B) للارتباط مع مكاتب عالمية، مضافاً إليها قيمة (B) للارتباط مع مكاتب عالمية*حجم الشركة ضرب الوسط الحسابي لحجم الشركة، وبالتالي فإن تأثير الارتباط مع مكاتب عالمية على تكلفة حقوق الملكية عن الوسط الحسابي لحجم الشركة تساوي (2545652.532).

+ 0.237- =)77,140,993 *0.033)2545652.532= (13)…….

وعند زيادة حجم الشركة بدرجة واحدة للانحراف المعياري عن الوسط الحسابي، فإن تأثير الارتباط مع مكاتب عالمية على تكلفة حقوق الملكية يصبح (9155364.663)

+0.237-=)9155364.663 =((71904066+205531234)*0.033 (14)…….

وهو ما يمثل تغير يساوي (6609712.131) في التأثير الطردي للارتباط مع مكاتب عالمية على تكلفة حقوق الملكية.

=9155364.663–2545652.532=6609712.131 ….……...(15)

وتُشير النتائج إلى أن الشركات بزيادة حجم الشركة بدرجة واحدة للانحراف المعياري عن الوسط الحسابي، فإن حجم الشركة تزيد التأثير الطردي للارتباط مع مكاتب عالمية على تكلفة حقوق الملكية بتغير يساوي (6609712.131).

هـ- أشار معامل الانحدار لمؤشر "التخصص في الصناعة*حجم الشركة" (0.029-) لكنه غير معنوي عند مستوى دلالة إحصائية (0.05)، حيث كان مستوى الدلالة الإحصائية يساوي (0.246)، وهو أكبر

من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، وبناءً على هذه النتائج تُقبل الفرضية العدمية، أي إنه لا يوجد أثر عكسي للتفاعل بين مؤشر التخصص في الصناعة*حجم الشركة على تكلفة حقوق الملكية للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

و- بلغ معامل الانحدار لمؤشر "رأي المدقق*حجم الشركة" (0.290) لكنه غير معنوي عند مستوى دلالة إحصائية (0.05)، حيث كان مستوى الدلالة الإحصائية يساوي (0.580)، وهو أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، وبناءً على هذه النتائج تُقبل الفرضية العدمية، أي إنه لا يوجد أثر طردي للتفاعل بين مؤشر رأي المدقق وحجم الشركة على تكلفة حقوق الملكية للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

ز- أظهرت النتائج وجود أثر لمؤشر "تقديم خدمات أخرى*حجم الشركة" على تكلفة حقوق الملكية، وهو أثر طردية ومعنوي عند مستوى دلالة إحصائية (0.05)، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار لمؤشر التفاعل بين تقديم خدمات أخرى وحجم الشركة (0.014)، وبمستوى دلالة إحصائية (0.019)، وهو أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، وبناءً على هذه النتائج تُرفض الفرضية العدمية وتُقبل الفرضية البديلة، أي إنه وجود أثر طردي ومعنوي للتفاعل بين مؤشر تقديم خدمات أخرى وحجم الشركة على تكلفة حقوق الملكية للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

ولقياس الأهمية الاقتصادية لدور حجم الشركة في زيادة (تخفيض) أثر مؤشر تقديم خدمات أخرى على تكلفة حقوق الملكية، فقد قام الباحث باحتساب التغير في تأثير مؤشر تقديم خدمات أخرى على تكلفة حقوق الملكية بزيادة حجم الشركة بدرجة واحدة للانحراف المعياري عن الوسط الحسابي؛ حيثُ يظهر الجدول (5-19) بأن الوسط الحسابي والانحراف المعياري لحجم الشركة على التوالي هما (71904066، 205531234)، كما يُشير الجدول (5-19) إلى أن الأثر الكلي تقديم خدمات أخرى على تكلفة حقوق الملكية عند الوسط الحسابي لحجم الشركة تساوي قيمة (B) لتقديم خدمات أخرى، مضافاً إليها قيمة (B) لتقديم خدمات أخرى*حجم الشركة ضرب الوسط الحسابي لحجم الشركة، وبالتالي فإن تأثير تقديم خدمات أخرى على تكلفة حقوق الملكية عن الوسط الحسابي لحجم الشركة تساوي (1006656.83).

$$1006656.83 = (0.014*71904066) + -0.094 = \ (16)\ldots\ldots\ldots$$

وعند زيادة حجم الشركة بدرجة واحدة للانحراف المعياري عن الوسط الحسابي، فإن تأثير تقديم خدمات أخرى على تكلفة حقوق الملكية يصبح (3884094.106)

....(17) =-0.094+(0.014*(71904066+205531234))= 3884094.106

وهو ما يمثل تغير يساوي (2877437.276) في التأثير الطردي تقديم خدمات أخرى في على تكلفة حقوق الملكية

……......(18) = 3884094.106 - 1006656.83= 2877437.276

وتُشير النتائج إلى أن الشركات بزيادة حجم الشركة بدرجة واحدة للانحراف المعياري عن الوسط الحسابي، فإن حجم الشركة تزيد التأثير الطردي لتقديم خدمات أخرى على تكلفة حقوق الملكية بتغير يساوي (2877437.276).

الفرضية الفرعية الثانية: لا يختلف أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية عند مستوى دلالة إحصائية باختلاف الحجم للشركات الخدمية المساهمة العامة الأردنية.

تختبر الفرضية مستوى اختلاف أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية باختلاف الحجم للشركات الخدمية المساهمة العامة الأردنية، وتتساءل فيما إذا كان لحجم الشركة دور في زيادة أو (تخفيض) أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية في الشركات الخدمية المساهمة العامة الأردنية.

قد تم إخضاع هذه الفرضية لتحليل الآثار الثابتة (Fixed effect) باستخدام اختبار الانحدار الهرمي التفاعلي (Hierarchical Interaction Regression)، لاختبار اختلاف أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية باختلاف حجم الشركة. وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (5-19)

نتائج اختبار الانحدار الهرمي التفاعلي بين جودة التدقيق وحجم الشركة على تكلفة حقوق الملكية للشركات الخدمية

المتغير	الخطوة الأولى		الخطوة الثانية		الخطوة الثالثة	
	قيم (B)	sig	قيم (B)	sig	قيم (B)	sig
أتعاب التدقيق	<0.001	0.469	<0.001	0.142	<0.001	0.181
فترة الاحتفاظ بالعميل	0.004	0.637	0.005	0.571	-0.122	0.339
الارتباط مع مكاتب عالمية	0.044	0.030	0.047	0.013	-0.378	0.079
التخصص في الصناعة	-0.043	0.032	-0.043	0.023	0.226	0.491
رأي المدقق	0.351	0.281	0.210	0.502	11.178	0.027
تقديم خدمات أخرى	-0.002	0.786	-0.006	0.294	0.141	0.006
حجم الشركة			-0.097	0.000	1.372	0.041
أتعاب التدقيق*حجم الشركة					<-0.001	0.201
فترة الاحتفاظ بالعميل*حجم الشركة					0.164	0.337
الارتباط مع مكاتب عالمية*حجم الشركة					0.550	0.046
التخصص في الصناعة*حجم الشركة					-0.032	0.447
رأي المدقق*حجم الشركة					-1.426	0.029
تقديم خدمات أخرى*حجم الشركة					-0.0185	0.004
قيمة (R^2)	0.065		0.152		0.259	
قيمة (ΔR^2)	0.065		0.087		0.107	
قيمة (F)	1.85		4.04		4.10	
قيمة (ΔF)	1.85		2.19		0.060	
Sig	0.093		<0.001		<0.001	
المتغير	الوسط الحسابي		الانحراف المعياري		عدد المشاهدات	
الحجم	84758341		156362012.739		288	

ومن خلال الجدول رقم (5-20) يمكن استخلاص الملاحظات التالية:

أ- نتيجة استخدام اختبار الانحدار الهرمي التفاعلي، تم في الخطوة الأولى إدخال مؤشرات جودة التدقيق (أتعاب مكتب التدقيق، فترة الاحتفاظ بالعميل، وارتباط مع مكاتب عالمية، والتخصص في الصناعة، وتقديم خدمات أخرى، وتقرير المدقق)، وأظهرت النتائج إلى أن قيمة مربع الارتباط (معامل التفسير) الذي يساوي (0.065)، وهذا يفسر ما نسبته (6.5%) من أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية الخدمية المساهمة العامة الأردنية. كما تظهر نتائج الجدول رقم (5-20)، إلى ان أثر مؤشرات جودة التدقيق (أتعاب التدقيق، وفترة الاحتفاظ بالعميل، والارتباط مع مكاتب عالمية، والتخصص في

الصناعة، وتقديم خدمات أخرى، ورأي المدقق) مجتمعين على المتغير التابع (تكلفة حقوق الملكية)، وهو غير معنوي، حيث كانت قيمة (ΔF) المحسوبة تساوي (1.85)، ومستوى الدلالة الإحصائية لأثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية تساوي (0.093) وهي اكبر من (0.05)، وفي الخطوة الثانية تم إدخال متغير حجم الشركة لاختبار الانحدار الهرمي التفاعلي، حيث تبين النتائج وجود أثر لمتغير حجم الشركة على تكلفة حقوق الملكية، إذ بلغت (ΔR^2)=0.087)، وهذا يزيد بالقدرة التفسير ما نسبته (8.7%) هو ذو دلالة إحصائية، حيث كانت قيمة (ΔF) المحسوبة تساوي (2.19)، بمستوى دلالة إحصائية تساوي (0.001>) وهي أقل من (0.05)، ومن قيمة ((B) = 0.097-) يتبين وجود علاقة عكسية بين حجم الشركة وتكلفة حقوق الملكية عند مستوى دلالة (0.05). وفي الخطوة الثالثة تمت إضافة التفاعل بين مؤشرات جودة التدقيق (أتعاب مكتب التدقيق، فترة الاحتفاظ بالعميل، وارتباط مع مكاتب عالمية، والتخصص في الصناعة، وتقديم خدمات أخرى، وتقرير المدقق) وحجم الشركة، حيث تبين النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية لذلك التفاعل على تكلفة حقوق الملكية، إذ بلغت (قيمة (ΔR^2)=0.107)، وهذه القيمة دالة إحصائياً، حيث كانت قيمة (ΔF) المحسوبة تساوي (0.060)، بمستوى دلالة إحصائية تساوي (0.001>) وهي أقل من (0.05)، **ووفقاً لقاعدة القرار تُقبل الفرضية البديلة إذا كان المتغير ذو مستوى دلالة إحصائياً عند مستوى اقل من أو يساوي (0.05)، وهو ما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على:**

"يختلف أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية عند مستوى دلالة إحصائية باختلاف الحجم للشركات الخدمية المساهمة العامة الأردنية".

ب- أشار معامل الانحدار لمؤشر " أتعاب التدقيق *حجم الشركة" (0.001->) لكنه غير معنوي عند مستوى دلالة إحصائية (0.05)، حيث كان مستوى الدلالة الإحصائية يساوي (0.201)، وهو أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، وبناءً على هذه النتائج تُقبل الفرضية العدمية، أي إنه لا يوجد أثر عكسي للتفاعل بين أتعاب التدقيق وحجم الشركة على تكلفة حقوق الملكية للشركات الخدمية المساهمة العامة الأردنية.

ج- أظهرت النتائج وجود أثر لمؤشر "فترة الاحتفاظ بالعميل*حجم الشركة" على تكلفة حقوق الملكية، وهو أثر طردية وغير معنوي عند مستوى دلالة إحصائية (0.05)، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار لمؤشر التفاعل بين فترة الاحتفاظ بالعميل وحجم الشركة (0.164)، وبمستوى دلالة إحصائية (0.337)، وهو اكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، وبناءً على هذه النتائج تقبل الفرضية

العدمية، أي إنه لا يوجد اثر طردي وغير معنوي للتفاعل بين مؤشر فترة الاحتفاظ بالعميل وحجم الشركة على تكلفة حقوق الملكية للشركات الخدمية المساهمة العامة الأردنية.

د- بينت النتائج وجود أثر لمؤشر "الارتباط مع مكاتب عالمية*حجم الشركة" على تكلفة حقوق الملكية، وهو أثر طردي ومعنوي عند مستوى دلالة إحصائية (0.05)، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار لمؤشر التفاعل بين الارتباط بمكاتب تدقيق عالمية وحجم الشركة (0.550)، وبمستوى دلالة إحصائية (0.046)، وهو أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، وبناءً على هذه النتائج تُرفض الفرضية العدمية وتُقبل الفرضية البديلة، أي إنه وجود أثر طردي ومعنوي للتفاعل بين مؤشر الارتباط مع مكاتب عالمية وحجم الشركة على تكلفة حقوق الملكية للشركات الخدمية المساهمة العامة الأردنية.

ولقياس الأهمية الاقتصادية لدور حجم الشركة في زيادة (تخفيض) أثر مؤشر الارتباط مع مكاتب عالمية على تكلفة حقوق الملكية، فقد قام الباحث باحتساب التغير في تأثير مؤشر الارتباط مع مكاتب عالمية على تكلفة حقوق الملكية بزيادة حجم الشركة بدرجة واحدة للانحراف المعياري عن الوسط الحسابي؛ حيثُ يظهر الجدول (5-20) بأن الوسط الحسابي والانحراف المعياري لحجم الشركة على التوالي هما (84758341، 156362012.739)، كما يُشير الجدول (5-20) إلى أن الأثر الكلي للارتباط مع مكاتب عالمية على تكلفة حقوق الملكية عند الوسط الحسابي لحجم الشركة تساوي قيمة (B) للارتباط مع مكاتب عالمية، مضافاً إليها قيمة (B) للارتباط مع مكاتب عالمية*حجم الشركة ضرب الوسط الحسابي لحجم الشركة، وبالتالي فإن تأثير الارتباط مع مكاتب عالمية على تكلفة حقوق الملكية عن الوسط الحسابي لحجم الشركة تساوي (42427545.772).

= -0.378 +(0.550 * 84758341) =46617087.172 ………(19)

وعند زيادة حجم الشركة بدرجة واحدة للانحراف المعياري عن الوسط الحسابي، فإن تأثير الارتباط مع مكاتب عالمية على تكلفة حقوق الملكية يصبح (132616194.178)

=-0.378+(0.550*(84758341+156362012.739))= 132616194.178 ...(20)

وهو ما يمثل تغير يساوي (85999107.01) في التأثير الطردي للارتباط مع مكاتب عالمية على تكلفة حقوق الملكية

= 132616194.178 – 46617087.172=85999107.01 …..……..(21)

وتُشير النتائج إلى أن الشركات بزيادة حجم الشركة بدرجة واحدة للانحراف المعياري عن الوسط الحسابي، فإن حجم الشركة تزيد التأثير الطردي للارتباط مع مكاتب عالمية على تكلفة حقوق الملكية بتغير يساوي (85999107.01).

هـ- بلغ معامل الانحدار لمؤشر " التخصص في الصناعة*حجم الشركة" (-0.032) لكنه غير معنوي عند مستوى دلالة إحصائية (0.05)، حيث كان مستوى الدلالة الإحصائية يساوي (0.447)، وهو أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، وبناءً على هذه النتائج تُقبل الفرضية العدمية، أي إنه لا يوجد أثر عكسي للتفاعل بين مؤشر التخصص في الصناعة وحجم الشركة على تكلفة حقوق الملكية للشركات الخدمية المساهمة العامة الأردنية.

و- بينت النتائج وجود أثر لمؤشر " رأي المدقق *وحجم الشركة" على تكلفة حقوق الملكية، وهو أثر عكسي ومعنوي عند مستوى دلالة إحصائية (0.05)، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار لمؤشر التفاعل بين رأي المدقق وحجم الشركة (-1.426)، وبمستوى دلالة إحصائية (0.029)، وهو أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، وبناءً على هذه النتائج تُرفض الفرضية العدمية وتُقبل الفرضية البديلة، أي إنه وجود أثر عكسي ومعنوي للتفاعل بين مؤشر رأي المدقق وحجم الشركة على تكلفة حقوق الملكية للشركات الخدمية المساهمة العامة الأردنية.

ولقياس الأهمية الاقتصادية لدور حجم الشركة في زيادة (تخفيض) أثر رأي المدقق على تكلفة حقوق الملكية، فقد قام الباحث باحتساب التغير في تأثير مؤشر رأي المدقق على تكلفة حقوق الملكية بزيادة حجم الشركة بدرجة واحدة للانحراف المعياري عن الوسط الحسابي؛ حيثُ يظهر الجدول (5-20) بأن الوسط الحسابي والانحراف المعياري لحجم الشركة على التوالي هما (84758341، 156362012.739)، كما يُشير الجدول (5-20) إلى أن الأثر الكلي رأي المدقق على تكلفة حقوق الملكية عند الوسط الحسابي لحجم الشركة تساوي قيمة (B) لرأي المدقق، مضافاً إليها قيمة (B) لرأي المدقق *حجم الشركة ضرب الوسط الحسابي لحجم الشركة، وبالتالي فإن تأثير رأي المدقق على تكلفة حقوق الملكية عن الوسط الحسابي لحجم الشركة تساوي (-120865383.1).

$$=11.178+(-1.426 * 84758341) =-120865383.1....(22)$$

وعند زيادة حجم الشركة بدرجة واحدة للانحراف المعياري عن الوسط الحسابي، فإن تأثير رأي المدقق على تكلفة حقوق الملكية يصبح (-343837613.3).

$$=11.178+(-1.426*(84758341+156362012.739)) = -343837613.3 ..(23)$$

وهو ما يمثل تغير يساوي (222972230.2-) في التأثير الطردي لرأي المدقق على تكلفة حقوق الملكية

=-343837613.3-(-120865383.1)= -222972230.2 ………...(24)

وتُشير النتائج إلى أن الشركات بزيادة حجم الشركة بدرجة واحدة للانحراف المعياري عن الوسط الحسابي، فإن حجم الشركة يزيد التأثير العكسي لرأي المدقق على تكلفة حقوق الملكية بتغير يساوي (222972230.2-).

ز- بينت النتائج وجود أثر لمؤشر " تقديم خدمات أخرى*وحجم الشركة" على تكلفة حقوق الملكية، وهو أثر عكسي ومعنوي عند مستوى دلالة إحصائية (0.05)، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار لمؤشر التفاعل بين تقديم خدمات أخرى وحجم الشركة (0.0185-)، وبمستوى دلالة إحصائية (0.004)، وهو أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، وبناءً على هذه النتائج تُرفض الفرضية العدمية وتُقبل الفرضية البديلة، أي إنه وجود أثر عكسي ومعنوي للتفاعل بين مؤشر تقديم خدمات أخرى وحجم الشركة على تكلفة حقوق الملكية للشركات الخدمية المساهمة العامة الأردنية.

ولقياس الأهمية الاقتصادية لدور حجم الشركة في زيادة (تخفيض) أثر تقديم خدمات أخرى على تكلفة حقوق الملكية، فقد قام الباحث باحتساب التغير في تأثير مؤشر رأي المدقق على تكلفة حقوق الملكية بزيادة حجم الشركة بدرجة واحدة للانحراف المعياري عن الوسط الحسابي؛ حيثُ يظهر الجدول (5-20) بأن الوسط الحسابي والانحراف المعياري لحجم الشركة على التوالي هما (84758341، 156362012.739)، كما يُشير الجدول (5-20) إلى أن الأثر الكلي تقديم خدمات أخرى على تكلفة حقوق الملكية عند الوسط الحسابي لحجم الشركة تساوي قيمة (B) لتقديم خدمات أخرى، مضافاً إليها قيمة (B) لتقديم خدمات أخرى *حجم الشركة ضرب الوسط الحسابي لحجم الشركة، وبالتالي فإن تأثير تقديم خدمات أخرى على تكلفة حقوق الملكية عن الوسط الحسابي لحجم الشركة تساوي (1568029.168-).

=0.141+(-0.0185* 84758341) = -1568029.168 ………(25)

وعند زيادة حجم الشركة بدرجة واحدة للانحراف المعياري عن الوسط الحسابي، فإن تأثير رأي المدقق تقديم خدمات أخرى على تكلفة حقوق الملكية يصبح (4460726.403-).

=0.141+(-0.0185*(84758341+156362012.739) = -4460726.403 ....(26)

وهو ما يمثل تغير يساوي (2892697.235) في التأثير العكسي لرأي المدقق على تكلفة حقوق الملكية

= (-4460726.403) - (-1568029.168) = -2892697.235 ………...(27)

وتُشير النتائج إلى أن الشركات بزيادة حجم الشركة بدرجة واحدة للانحراف المعياري عن الوسط الحسابي، فإن حجم الشركة تزيد التأثير العكسي لتقديم خدمات أخرى على تكلفة حقوق الملكية بتغير يساوي (2892697.235-).

الفرضية الرئيسية الثالثة: لا يختلف أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية عند مستوى دلالة إحصائية باختلاف الربحية للشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة الأردنية.

تختبر الفرضية مستوى اختلاف أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية باختلاف الربحية للشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة الأردنية، وتتساءل فيما إذا كان لربحية الشركة دور في زيادة أو (تخفيض) أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية في الشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة الأردنية.

تم تمثيل النموذج الإحصائي القياسي للتعبير عن اختلاف أثر مؤشرات جودة التدقيق (أتعاب التدقيق، وفترة الاحتفاظ بالعميل، والارتباط مع مكاتب عالمية، والتخصص في الصناعة، ورأي المدقق، وتقديم خدمات أخرى) مجتمعين على المتغير التابع (تكلفة حقوق الملكية) باختلاف ربحية الشركة باستخدام أسلوب (Fixed effect) وفقاً للنموذج الخطي الآتي:

$$\mathbf{CAPM_{i,t} = Z_j b_{0i} + b_1 Fees_{i,t} + b_2 Keep_{i,t} + b_3 Global_{i,t} + b_4 Prof_{i,t} + b_5 Pr_{i,t} + b_6 Ofees_{i,t} + b_7 Fees{*}Roa_{i,t} + b_8 Keep{*}Roa_{i,t} + b_9 Global{*}Roa_{i,t} + b_{10} Prof{*}Roa_{i,t} + b_{11} Pr{*}Roa_{i,t} + b_{12} Ofees{*}Roa_{i,t} + b_{13} Roa_{i,t} + Controls_{i,t} + e} \quad \text{…….(10)}$$

حيثُ أن: *: التفاعل بين المتغيرين، $Fees{*}Roa_{i,t}$: أتعاب التدقيق*ربحية الشركة، يعبر عنه بتفاعل أتعاب التدقيق مع ربحية الشركة للشركة المدققة (i) عند نهاية الفترة (t)، $Keep{*}Roa_{i,t}$: فترة الاحتفاظ بالعميل* ربحية الشركة، يعبر عنه بتفاعل فترة الاحتفاظ بالعميل مع ربحية الشركة للشركة المدققة (i) عند نهاية الفترة(t)، $Global{*}Roa_{i,t}$: الارتباط مع مكاتب تدقيق عالمية* ربحية الشركة، يعبر عنه بتفاعل الارتباط مع مكاتب تدقيق عالمية مع ربحية الشركة للشركة المدققة (i) عند نهاية الفترة (t)، $Prof{*}Roa_{i,t}$: التخصص في الصناعة* ربحية الشركة، يعبر عنه بتفاعل التخصص في الصناعة مع ربحية الشركة للشركة المدققة (i) عند نهاية الفترة (t)، $Pr{*}Roa_{i,t}$: رأي المدقق* ربحية

الشركة، يعبر عنه بتفاعل رأي المدقق مع ربحية الشركة للشركة المدققة (i) عند نهاية الفترة (t)، $Ofees*Roa_{i,t}$: تقديم خدمات أخرى* ربحية الشركة، يعبر عنه بتفاعل تقديم خدمات أخرى مع ربحية الشركة للشركة المدققة (i) عند نهاية الفترة (t)، $Roa_{i,t}$: ربحية الشركة، يعبر عنه بنسبة العائد على الأصول للشركة المدققة (i) عند نهاية الفترة (t).

وقد تم إخضاع هذه الفرضية لتحليل الآثار الثابتة (Fixed effect) باستخدام اختبار الانحدار الهرمي التفاعلي (Hierarchical Interaction Regression)، لاختبار اختلاف أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية باختلاف ربحية الشركة. وكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (5-20)

نتائج اختبار الانحدار الهرمي التفاعلي بين جودة التدقيق وربحية الشركة على تكلفة حقوق الملكية

المتغير	الخطوة الأولى		الخطوة الثانية		الخطوة الثالثة	
	قيم (B)	sig	قيم (B)	sig	قيم (B)	sig
أتعاب التدقيق	<0.001	0.867	<0.001	0.910	6.71e-07	0.509
فترة الاحتفاظ بالعميل	-0.002	0.736	-0.005	0.457	-.007	0.359
الارتباط مع مكاتب عالمية	0.033	0.012	0.028	0.030	0.029	0.029
التخصص في الصناعة	-0.059	<0.001	-0.056	0.001	-0.058	<0.001
رأي المدقق	0.252	<0.001	0.244	<0.001	0.301	<0.001
تقديم خدمات أخرى	0.015	<0.001	0.015	<0.001	0.017	<0.001
ربحية الشركة			<0.001	0.007	0.014	0.446
أتعاب التدقيق*ربحية الشركة					-9.63e-8	<0.001
فترة الاحتفاظ بالعميل* ربحية الشركة					<0.001	0.466
الارتباط مع مكاتب عالمية*ربحية الشركة					<0.001	0.763
التخصص في الصناعة*ربحية الشركة					0.002	0.126
رأي المدقق*ربحية الشركة					-0.014	0.445
تقديم خدمات أخرى*ربحية الشركة					<-0.001	0.117
قيمة (R^2)	0.115		0.131		0.169	
قيمة (ΔR^2)	0.115		0.016		0.038	
قيمة (F)	8.62		8.54		6.11	
قيمة (ΔF)	8.62		-0.08		-2.43	
Sig	<0.001		<0.001		<0.001	

ومن خلال الجدول رقم (5-21) يمكن استخلاص الملاحظات التالية:

أ- نتيجة استخدام اختبار الانحدار الهرمي التفاعلي، تم في الخطوة الأولى إدخال مؤشرات جودة التدقيق (أتعاب مكتب التدقيق، فترة الاحتفاظ بالعميل، ارتباط مع مكاتب عالمية، التخصص في الصناعة، تقديم خدمات أخرى وتقرير المدقق)، وأظهرت النتائج إلى أن قيمة مربع الارتباط (معامل التفسير) الذي يساوي (0.115)، وهذا يفسر ما نسبته (11.5%) من أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية للشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة الأردنية. كما تظهر نتائج الجدول رقم (5-21)، إلى ان أثر مؤشرات جودة التدقيق (أتعاب التدقيق، وفترة الاحتفاظ بالعميل، والارتباط مع مكاتب عالمية، والتخصص في الصناعة، وتقديم خدمات أخرى، ورأي المدقق) مجتمعين على المتغير التابع (تكلفة حقوق الملكية)، وهو ذو دلالة إحصائية، حيث كانت قيمة (ΔF) المحسوبة تساوي (8.62)، ومستوى الدلالة الإحصائية لأثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية تساوي (0.001>) وهي أقل من (0.05)، وفي الخطوة الثانية تم إدخال متغير ربحية الشركة لاختبار الانحدار الهرمي التفاعلي، حيث تبين النتائج وجود أثر لمتغير ربحية الشركة على تكلفة حقوق الملكية، إذ بلغت (قيمة (ΔR^2)= 0.016)، وهذا يزيد بالقدرة التفسير ما نسبته (1.6%) وهو ذو دلالة إحصائية، حيث كانت قيمة (ΔF) المحسوبة تساوي (0.080-)، بمستوى دلالة إحصائية تساوي (0.001>) وهي أقل من (0.05)، ومن قيمة ((B) = 0.001>) يتبين وجود علاقة طردية بين ربحية الشركة وتكلفة حقوق الملكية عند مستوى دلالة (0.05). وفي الخطوة الثالثة تمت إضافة التفاعل بين مؤشرات جودة التدقيق (أتعاب مكتب التدقيق، فترة الاحتفاظ بالعميل، وارتباط مع مكاتب عالمية، والتخصص في الصناعة، وتقديم خدمات أخرى، وتقرير المدقق) وربحية الشركة، حيث تبين النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية لذلك التفاعل على تكلفة حقوق الملكية، إذ بلغت (قيمة (ΔR^2) = 0.038)، وهذه القيمة دالة إحصائياً، حيث كانت قيمة (ΔF) المحسوبة تساوي (2.43-)، بمستوى دلالة إحصائية تساوي (0.001>) وهي أقل من (0.05)، **ووفقاً لقاعدة القرار تُقبل الفرضية البديلة إذا كان المتغير ذو مستوى دلالة إحصائياً عند مستوى اقل من أو يساوي (0.05)، وهو ما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على:**

"يختلف أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية عند مستوى دلالة إحصائية باختلاف الربحية للشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة الأردنية".

ب- بينت النتائج وجود أثر لمؤشر " أتعاب التدقيق*ربحية الشركة" على تكلفة حقوق الملكية، وهو أثر عكسي ومعنوي عند مستوى دلالة إحصائية (0.05)، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار لمؤشر التفاعل

بين أتعاب التدقيق وربحية الشركة (0.0000000963-)، وبمستوى دلالة إحصائية (0.001>)، وهو أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، وبناءً على هذه النتائج تُرفض الفرضية العدمية وتُقبل الفرضية البديلة، أي إنه وجود أثر عكسي ومعنوي للتفاعل بين مؤشر أتعاب التدقيق وربحية الشركة على تكلفة حقوق الملكية للشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة الأردنية.

ولقياس الأهمية الاقتصادية لدور ربحية الشركة في زيادة (تخفيض) أثر مؤشر أتعاب التدقيق على تكلفة حقوق الملكية، فقد قام الباحث باحتساب التغير في تأثير مؤشر أتعاب التدقيق على تكلفة حقوق الملكية بزيادة ربحية الشركة بدرجة واحدة للانحراف المعياري عن الوسط الحسابي؛ حيثُ يظهر الجدول (5-16) بأن الوسط الحسابي والانحراف المعياري لربحية الشركة على التوالي هما (0.0283، 0.097)، كما يُشير الجدول (5-21) إلى أن الأثر الكلي لأتعاب التدقيق على تكلفة حقوق الملكية عند الوسط الحسابي لربحية الشركة تساوي قيمة (B) لأتعاب التدقيق، مضافاً إليها قيمة (B) لأتعاب التدقيق*ربحية الشركة ضرب الوسط الحسابي لربحية الشركة، وبالتالي فإن تأثير أتعاب التدقيق على تكلفة حقوق الملكية عن الوسط الحسابي لربحية الشركة تساوي (0.000000668).

$$=0.000000671+(-0.0000000963*0.0283) = 0.000000668 \quad \ldots(28)$$

وعند زيادة ربحية الشركة بدرجة واحدة للانحراف المعياري عن الوسط الحسابي، فإن تأثير أتعاب التدقيق على تكلفة حقوق الملكية يصبح (0.000000659).

$$=0.000000671+(-0.0000000963*(0.0283+0.097))=0.000000659 \quad ..(29)$$

وهو ما يمثل تغير يساوي (0.000000009-) في التأثير الطردي لأتعاب التدقيق على تكلفة حقوق الملكية

$$=0.000000659 - 0.000000668= -0.000000009 \quad \ldots\ldots\ldots..(30)$$

وتُشير النتائج إلى أن الشركات بزيادة ربحية الشركة بدرجة واحدة للانحراف المعياري عن الوسط الحسابي، فإن ربحية الشركة تخفض التأثير الطردي لأتعاب التدقيق على تكلفة حقوق الملكية بتغير يساوي (0.000000009-).

ج- أشار معامل الانحدار لمؤشر "فترة الاحتفاظ بالعميل*ربحية الشركة" (0.001>) لكنه غير معنوي عند مستوى دلالة إحصائية (0.05)، حيث كان مستوى الدلالة الإحصائية يساوي (0.466)، وهو أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، وبناءً على هذه النتائج تُقبل الفرضية العدمية، أي إنه لا يوجد

أثر طردي للتفاعل بين مؤشر فترة الاحتفاظ بالعميل وربحية الشركة على تكلفة حقوق الملكية للشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة الأردنية.

د- أشار معامل الانحدار لمؤشر "الارتباط مع مكاتب عالمية*ربحية الشركة" (0.001>) لكنه غير معنوي عند مستوى دلالة إحصائية (0.05)، حيث كان مستوى الدلالة الإحصائية يساوي (0.763)، وهو أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، وبناءً على هذه النتائج تُقبل الفرضية العدمية، أي إنه لا يوجد أثر طردي للتفاعل بين مؤشر الارتباط مع مكاتب عالمية وربحية الشركة على تكلفة حقوق الملكية للشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة الأردنية.

هـ- أشار معامل الانحدار لمؤشر "التخصص في الصناعة*ربحية الشركة" (0.002) لكنه غير معنوي عند مستوى دلالة إحصائية (0.05)، حيث كان مستوى الدلالة الإحصائية يساوي (0.126)، وهو أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، وبناءً على هذه النتائج تُقبل الفرضية العدمية، أي إنه لا يوجد أثر طردي للتفاعل بين مؤشر التخصص في الصناعة وربحية الشركة على تكلفة حقوق الملكية للشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة الأردنية.

و- أشار معامل الانحدار لمؤشر "رأي المدقق*ربحية الشركة" (0.014-) لكنه غير معنوي عند مستوى دلالة إحصائية (0.05)، حيث كان مستوى الدلالة الإحصائية يساوي (0.445)، وهو أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، وبناءً على هذه النتائج تُقبل الفرضية العدمية، أي إنه لا يوجد أثر عكسي للتفاعل بين مؤشر رأي المدقق وربحية الشركة على تكلفة حقوق الملكية للشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة الأردنية.

ز- أشار معامل الانحدار لمؤشر "تقديم خدمات أخرى*ربحية الشركة" (0.001->) لكنه غير معنوي عند مستوى دلالة إحصائية (0.05)، حيث كان مستوى الدلالة الإحصائية يساوي (0.117)، وهو أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، وبناءً على هذه النتائج تُقبل الفرضية العدمية، أي إنه لا يوجد أثر عكسي للتفاعل بين مؤشر تقديم خدمات أخرى وربحية الشركة على تكلفة حقوق الملكية للشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة الأردنية.

ويتفرع من الفرضية الرئيسية الثالثة الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يختلف أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية عند مستوى دلالة إحصائية باختلاف الربحية للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

تختبر الفرضية مستوى اختلاف أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية باختلاف الربحية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، وتتساءل فيما إذا كان لربحية الشركة دور في زيادة أو (تخفيض) أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

جدول رقم (5-21) نتائج اختبار الانحدار الهرمي التفاعلي بين جودة التدقيق وربحية الشركة على تكلفة حقوق الملكية للشركات الصناعية

المتغير	الخطوة الأولى		الخطوة الثانية		الخطوة الثالثة	
	قيم (B)	sig	قيم (B)	sig	قيم (B)	sig
أتعاب التدقيق	<-0.001	0.736	<-0.001	0.705	3.74e5	0.012
فترة الاحتفاظ بالعميل	-0.006	0.554	-0.009	0.372	-0.416	0.299
الارتباط مع مكاتب عالمية	0.023	0.181	0.021	0.237	-0.262	0.599
التخصص في الصناعة	-0.076	0.002	-0.075	0.002	-0.390	0.498
رأي المدقق	0.245	0.000	0.241	0.000	9.468	0.306
تقديم خدمات أخرى	0.026	0.000	0.026	0.000	0.005	0.987
ربحية الشركة			-0.109	0.189	4.370	0.343
أتعاب التدقيق*ربحية الشركة					-1.89e5	0.010
فترة الاحتفاظ بالعميل* ربحية الشركة					0.204	0.310
الارتباط مع مكاتب عالمية*ربحية الشركة					0.140	0.574
التخصص في الصناعة*ربحية الشركة					0.159	0.583
رأي المدقق*ربحية الشركة					-4.578	0.318
تقديم خدمات أخرى*ربحية الشركة					0.010	0.942
قيمة (R^2)	0.180		0.186		0.214	
قيمة (ΔR^2)	0.180		0.006		0.028	
قيمة (F)	8.54		7.60		4.75	
قيمة (ΔF)	8.54		0.94-		2.85-	
Sig	<0.001		<0.001		<0.001	
المتغير	الوسط الحسابي		الانحراف المعياري		عدد المشاهدات	
ربحية الشركة	.0135		9.9505		198	

تم إخضاع هذه الفرضية لتحليل الآثار الثابتة (Fixed effect) باستخدام اختبار الانحدار الهرمي التفاعلي (Hierarchical Interaction Regression)، لاختبار اختلاف أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية باختلاف ربحية الشركة.

ومن خلال الجدول رقم (5-22) يمكن استخلاص الملاحظات التالية:

أ- نتيجة استخدام اختبار الانحدار الهرمي التفاعلي، تم في الخطوة الأولى إدخال مؤشرات جودة التدقيق (أتعاب مكتب التدقيق، فترة الاحتفاظ بالعميل، وارتباط مع مكاتب عالمية، والتخصص في الصناعة، وتقديم خدمات أخرى، وتقرير المدقق)، وأظهرت النتائج إلى أن قيمة مربع الارتباط (معامل التفسير) الذي يساوي (0.180)، وهذا يفسر ما نسبته (18%) من أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية. كما تظهر نتائج الجدول رقم (5-22)، إلى ان أثر مؤشرات جودة التدقيق (أتعاب التدقيق، وفترة الاحتفاظ بالعميل، والارتباط مع مكاتب عالمية، والتخصص في الصناعة، وتقديم خدمات أخرى، ورأي المدقق) مجتمعين على المتغير التابع (تكلفة حقوق الملكية)، وهو ذو دلالة إحصائية، حيث كانت قيمة (ΔF) المحسوبة تساوي (8.54)، ومستوى الدلالة الإحصائية لأثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية تساوي (0.001>) وهي أقل من (0.05)، وفي الخطوة الثانية تم إدخال متغير ربحية الشركة لاختبار الانحدار الهرمي التفاعلي، حيث تبين النتائج وجود أثر لمتغير ربحية الشركة على تكلفة حقوق الملكية، إذ بلغت (قيمة (ΔR^2)=0.006)، وهذا يزيد بالقدرة التفسير ما نسبته (6.%) وهو ذو دلالة إحصائية، حيث كانت قيمة (ΔF) المحسوبة تساوي (0.94-)بمستوى دلالة إحصائية تساوي (0.001>) وهي أقل من (0.05)، ومن قيمة ((B) = (0.109-) يتبين وجود علاقة عكسية بين ربحية الشركة وتكلفة حقوق الملكية عند مستوى دلالة (0.05). وفي الخطوة الثالثة تمت إضافة التفاعل بين مؤشرات جودة التدقيق (أتعاب مكتب التدقيق، فترة الاحتفاظ بالعميل، وارتباط مع مكاتب عالمية، والتخصص في الصناعة، وتقديم خدمات أخرى، وتقرير المدقق) وربحية الشركة، حيث تبين النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية لذلك التفاعل على تكلفة حقوق الملكية، إذ بلغت (قيمة (ΔR^2) =0.028)، وهذه القيمة دالة إحصائياً، حيث كانت قيمة (ΔF) المحسوبة تساوي (2.85-)، بمستوى دلالة إحصائية تساوي (0.001>) وهي أقل من (0.05)، **ووفقاً لقاعدة القرار تُقبل الفرضية البديلة إذا كان المتغير ذو مستوى دلالة إحصائياً عند مستوى اقل من أو يساوي (0.05)، وهو ما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على:**

"يختلف أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية عند مستوى دلالة إحصائية باختلاف الربحية للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية".

ب- بينت النتائج وجود أثر لمؤشر " أتعاب التدقيق *ربحية الشركة" على تكلفة حقوق الملكية، وهو أثر عكسي ومعنوي عند مستوى دلالة إحصائية (0.05)، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار لمؤشر التفاعل بين الارتباط أتعاب التدقيق وربحية الشركة (0.0000189-)، وبمستوى دلالة إحصائية (0.010)، وهو أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، وبناءً على هذه النتائج تُرفض الفرضية العدمية وتُقبل الفرضية البديلة، أي إنه يوجد أثر عكسي ومعنوي للتفاعل بين مؤشر أتعاب التدقيق وربحية الشركة على تكلفة حقوق الملكية للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

ولقياس الأهمية الاقتصادية لدور ربحية الشركة في زيادة (تخفيض) أثر مؤشر أتعاب التدقيق على تكلفة حقوق الملكية، فقد قام الباحث باحتساب التغير في تأثير مؤشر أتعاب التدقيق على تكلفة حقوق الملكية بزيادة ربحية الشركة بدرجة واحدة للانحراف المعياري عن الوسط الحسابي؛ حيثُ يظهر الجدول (5-22) بأن الوسط الحسابي والانحراف المعياري لربحية الشركة على التوالي هما (0135.، 9.9505)، كما يُشير الجدول (5-22) إلى أن الأثر الكلي لأتعاب التدقيق على تكلفة حقوق الملكية عند الوسط الحسابي لربحية الشركة تساوي قيمة (B) لأتعاب التدقيق، مضافاً إليها قيمة (B) للارتباط مع أتعاب التدقيق *ربحية الشركة ضرب الوسط الحسابي لربحية الشركة، وبالتالي فإن تأثير أتعاب التدقيق على تكلفة حقوق الملكية عن الوسط الحسابي لربحية الشركة تساوي (0.0000377).

=0.0000374+(0.0000189*.0135) =0.0000377 ……….(31)

وعند زيادة ربحية الشركة بدرجة واحدة للانحراف المعياري عن الوسط الحسابي، فإن تأثير أتعاب التدقيق على تكلفة حقوق الملكية يصبح (0.00015092)

=-0.0000374 +(0.0000189*(.0135+9.9505))= 0.00015092...(32)

وهو ما يمثل تغير يساوي (0.000113) في التأثير لأتعاب التدقيق على تكلفة حقوق الملكية

= 0.00015092 – 0.0000377 = 0.000113…..……..(33)

وتُشير النتائج إلى أن الشركات بزيادة ربحية الشركة بدرجة واحدة للانحراف المعياري عن الوسط الحسابي، فإن ربحية الشركة تزيد التأثير الطردي لأتعاب التدقيق على تكلفة حقوق الملكية بتغير يساوي (0.000113).

ج- أشار معامل الانحدار لمؤشر "فترة الاحتفاظ بالعميل*ربحية الشركة" (0.204) لكنه غير معنوي عند مستوى دلالة إحصائية (0.05)، حيث كان مستوى الدلالة الإحصائية يساوي (0.310)، وهو أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، وبناءً على هذه النتائج تُقبل الفرضية العدمية، أي إنه لا يوجد أثر طردي للتفاعل بين مؤشر فترة الاحتفاظ بالعميل وربحية الشركة على تكلفة حقوق الملكية للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

د- أشار معامل الانحدار لمؤشر "الارتباط مع مكاتب عالمية*ربحية الشركة" (0.140) لكنه غير معنوي عند مستوى دلالة إحصائية (0.05)، حيث كان مستوى الدلالة الإحصائية يساوي (0.574)، وهو أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، وبناءً على هذه النتائج تُقبل الفرضية العدمية، أي إنه لا يوجد أثر طردي للتفاعل بين مؤشر الارتباط مع مكاتب عالمية وربحية الشركة على تكلفة حقوق الملكية للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

هـ- أشار معامل الانحدار لمؤشر "التخصص في الصناعة*ربحية الشركة" (0.159) لكنه غير معنوي عند مستوى دلالة إحصائية (0.05)، حيث كان مستوى الدلالة الإحصائية يساوي (0.583)، وهو أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، وبناءً على هذه النتائج تُقبل الفرضية العدمية، أي إنه لا يوجد أثر طردي للتفاعل بين مؤشر التخصص في الصناعة وربحية الشركة على تكلفة حقوق الملكية للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

و- أشار معامل الانحدار لمؤشر "رأي المدقق*ربحية الشركة" (4.578-) لكنه غير معنوي عند مستوى دلالة إحصائية (0.05)، حيث كان مستوى الدلالة الإحصائية يساوي (0.310)، وهو أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، وبناءً على هذه النتائج تُقبل الفرضية العدمية، أي إنه لا يوجد أثر عكسي للتفاعل بين مؤشر رأي المدقق وربحية الشركة على تكلفة حقوق الملكية للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

ز- أشار معامل الانحدار لمؤشر " تقديم خدمات أخرى *حجم الشركة" (0.010) لكنه غير معنوي عند مستوى دلالة إحصائية (0.05)، حيث كان مستوى الدلالة الإحصائية يساوي (0.942)، وهو أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، وبناءً على هذه النتائج تُقبل الفرضية العدمية، أي إنه لا يوجد أثر طردي للتفاعل بين مؤشر تقديم خدمات أخرى وحجم الشركة على تكلفة حقوق الملكية للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية

الفرضية الفرعية الثانية: لا يختلف أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية عند مستوى دلالة إحصائية باختلاف الربحية للشركات الخدمية المساهمة العامة الأردنية.

تختبر الفرضية مستوى اختلاف أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية باختلاف الحجم للشركات الخدمية المساهمة العامة الأردنية، وتتساءل فيما إذا كان لحجم الشركة دور في زيادة أو (تخفيض) أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية في الشركات الخدمية المساهمة العامة الأردنية.

الجدول رقم (5-22)

نتائج اختبار الانحدار الهرمي التفاعلي بين جودة التدقيق وربحية الشركة على تكلفة حقوق الملكية للشركات الخدمية

المتغير	الخطوة الأولى		الخطوة الثانية		الخطوة الثالثة	
	قيم (B)	sig	قيم (B)	sig	قيم (B)	sig
أتعاب التدقيق	0.001>	0.469	0.001>	0.456	<-0.001	0.700
فترة الاحتفاظ بالعميل	0.004	0.637	0.004	0.653	-0.048	0.918
الارتباط مع مكاتب عالمية	0.043	0.030	0.038	0.049	1.626	0.023
التخصص في الصناعة	-0.043	0.032	-0.037	0.058	-1.350	0.028
رأي المدقق	0.351	0.281	0.255	0.425	-20.182	0,332
تقديم خدمات أخرى	-0.002	0.786	<-0.001	0.902	1.278	<0.001
ربحية الشركة			-0.302	0.004	-9.851	0.350
أتعاب التدقيق*ربحية الشركة					<0.001	0.667
فترة الاحتفاظ بالعميل* ربحية الشركة					0.024	0.915
الارتباط مع مكاتب عالمية*ربحية الشركة					-0.790	0.026
التخصص في الصناعة*ربحية الشركة					0.654	0.032
رأي المدقق*ربحية الشركة					10.178	0.329
تقديم خدمات أخرى*ربحية الشركة					-0.635	<0.001
قيمة (R^2)	0.065		0.113		0.253	
قيمة (ΔR^2)	0.065		0.047		0.14	
قيمة (F)	1.85		2.87		3.97	
قيمة (ΔF)	1.85		1.02		1.10	
Sig	0.093		0.008		<0.001	
المتغير	الوسط الحسابي		الانحراف المعياري		عدد المشاهدات	
ربحية الشركة	.0498		8.8516		198	

تم إخضاع هذه الفرضية لتحليل الآثار الثابتة (Fixed effect) باستخدام اختبار الانحدار الهرمي التفاعلي (Hierarchical Interaction Regression)، لاختبار اختلاف أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية باختلاف ربحية الشركة.

ومن خلال الجدول رقم (5-23) يمكن استخلاص الملاحظات التالية:

أ- نتيجة استخدام اختبار الانحدار الهرمي التفاعلي، تم في الخطوة الأولى إدخال مؤشرات جودة التدقيق (أتعاب مكتب التدقيق، فترة الاحتفاظ بالعميل، وارتباط مع مكاتب عالمية، والتخصص في الصناعة، وتقديم خدمات أخرى، وتقرير المدقق)، وأظهرت النتائج إلى أن قيمة مربع الارتباط (معامل التفسير) الذي يساوي (0.065)، وهذا يفسر ما نسبته (6.5%) من أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية للشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة الأردنية. كما تظهر نتائج الجدول رقم (5-23)، إلى أن أثر مؤشرات جودة التدقيق (أتعاب التدقيق، وفترة الاحتفاظ بالعميل، والارتباط مع مكاتب عالمية، والتخصص في الصناعة، وتقديم خدمات أخرى، ورأي المدقق) مجتمعين على المتغير التابع (تكلفة حقوق الملكية)، وهو غير معنوي، حيث كانت قيمة (ΔF) المحسوبة تساوي (1.85)، ومستوى الدلالة الإحصائية لأثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية تساوي (0.093) وهي أكبر من (0.05)، وفي الخطوة الثانية تم إدخال متغير ربحية الشركة لاختبار الانحدار الهرمي التفاعلي، حيث تبين النتائج وجود أثر لمتغير ربحية الشركة على تكلفة حقوق الملكية، إذ بلغت (قيمة (ΔR^2)=0.047)، وهذا يزيد بالقدرة التفسير ما نسبته (4.70%) وهو ذو دلالة إحصائية، حيث كانت قيمة (ΔF) المحسوبة تساوي(1.020)، بمستوى دلالة إحصائية تساوي (0.008) وهي أقل من (0.05)، ومن قيمة (B) = (0.302-) يتبين وجود علاقة عكسية بين ربحية الشركة وتكلفة حقوق الملكية عند مستوى دلالة (0.05). وفي الخطوة الثالثة تمت إضافة التفاعل بين مؤشرات جودة التدقيق (أتعاب مكتب التدقيق، فترة الاحتفاظ بالعميل، وارتباط مع مكاتب عالمية، والتخصص في الصناعة، وتقديم خدمات أخرى، وتقرير المدقق) وربحية الشركة، حيث تبين النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية لذلك التفاعل على تكلفة حقوق الملكية، إذ بلغت (قيمة (ΔR^2) =(0.14)، وهذه القيمة دالة إحصائياً، حيث كانت قيمة (ΔF) المحسوبة تساوي (1.10)، بمستوى دلالة إحصائية تساوي (0.001>) وهي أقل من (0.05)، **ووفقاً لقاعدة القرار تُقبل الفرضية البديلة إذا كان المتغير ذو مستوى دلالة إحصائياً عند مستوى اقل من أو يساوي (0.05)، وهو ما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على:**

"يختلف أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية عند مستوى دلالة إحصائية باختلاف الربحية للشركات الخدمية المساهمة العامة الأردنية".

ب- أشار معامل الانحدار لمؤشر "أتعاب التدقيق*ربحية الشركة" (0.001>) لكنه غير معنوي عند مستوى دلالة إحصائية (0.05)، حيث كان مستوى الدلالة الإحصائية يساوي (0.667)، وهو أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، وبناءً على هذه النتائج تُقبل الفرضية العدمية، أي إنه لا يوجد أثر طردي للتفاعل بين مؤشر أتعاب التدقيق وربحية الشركة على تكلفة حقوق الملكية للشركات الخدمية المساهمة العامة الأردنية.

ج- أشار معامل الانحدار لمؤشر "فترة الاحتفاظ بالعميل*ربحية الشركة" (0.024) لكنه غير معنوي عند مستوى دلالة إحصائية (0.05)، حيث كان مستوى الدلالة الإحصائية يساوي (0.915)، وهو أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، وبناءً على هذه النتائج تُقبل الفرضية العدمية، أي إنه لا يوجد أثر طردي للتفاعل بين مؤشر فترة الاحتفاظ بالعميل وربحية الشركة على تكلفة حقوق الملكية للشركات الخدمية المساهمة العامة الأردنية

د- بينت النتائج وجود أثر لمؤشر " الارتباط مع مكاتب عالمية *وحجم الشركة" على تكلفة حقوق الملكية، وهو أثر عكسي ومعنوي عند مستوى دلالة إحصائية (0.05)، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار لمؤشر التفاعل بين الارتباط مع مكاتب عالمية وحجم الشركة (0.790-)، وبمستوى دلالة إحصائية (0.026)، وهو أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، وبناءً على هذه النتائج تُرفض الفرضية العدمية وتُقبل الفرضية البديلة، أي إنه وجود أثر عكسي ومعنوي للتفاعل بين مؤشر الارتباط مع مكاتب عالمية وربحية الشركة على تكلفة حقوق الملكية للشركات الخدمية المساهمة العامة الأردنية.

ولقياس الأهمية الاقتصادية لدور ربحية الشركة في زيادة (تخفيض) أثر الارتباط مع مكاتب عالمية على تكلفة حقوق الملكية، فقد قام الباحث باحتساب التغير في تأثير مؤشر الارتباط مع مكاتب عالمية على تكلفة حقوق الملكية بزيادة ربحية الشركة بدرجة واحدة للانحراف المعياري عن الوسط الحسابي؛ حيثُ يظهر الجدول (5-23) بأن الوسط الحسابي والانحراف المعياري لربحية الشركة على التوالي هما (0498.، 8.8516)، كما يُشير الجدول (5-23) إلى أن الأثر الكلي الارتباط مع مكاتب عالمية على تكلفة حقوق الملكية عند الوسط الحسابي لربحية الشركة تساوي قيمة (B) الارتباط مع مكاتب عالمية، مضافاً إليها قيمة (B) لارتباط مع مكاتب عالمية*ربحية الشركة ضرب الوسط

الحسابي لربحية الشركة، وبالتالي فإن تأثير الارتباط مع مكاتب عالمية على تكلفة حقوق الملكية عن الوسط الحسابي لربحية الشركة تساوي (1.587).

=1.626+(-0.790 *.0498)= 1.587….(34)

وعند زيادة ربحية الشركة بدرجة واحدة للانحراف المعياري عن الوسط الحسابي، فإن تأثير الارتباط مع مكاتب عالمية على تكلفة حقوق الملكية يصبح (0.000000659).

=1.626+(-790*(.0498+8.8516))= -7030 …..(35)

وهو ما يمثل تغير يساوي (7031.587-) في التأثير الطردي الارتباط مع مكاتب عالمية على تكلفة حقوق الملكية

=-7030 - 1.587=-7031.587 …..……..(36)

وتُشير النتائج إلى أن الشركات بزيادة ربحية الشركة بدرجة واحدة للانحراف المعياري عن الوسط الحسابي، ربحية الشركة تخفض التأثير الطردي الارتباط مع مكاتب عالمية على تكلفة حقوق الملكية بتغير يساوي (7031.587-)

هـ- أظهرت النتائج وجود أثر لمؤشر " التخصص في الصناعة *ربحية الشركة * على تكلفة حقوق الملكية، وهو أثر طردية ومعنوي عند مستوى دلالة إحصائية (0.05)، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار لمؤشر التفاعل بين التخصص في الصناعة و ربحية الشركة (0.654)، وبمستوى دلالة إحصائية (0.032)، وهو أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، وبناءً على هذه النتائج تُرفض الفرضية العدمية وتُقبل الفرضية البديلة، أي إنه وجود أثر طردي ومعنوي للتفاعل بين مؤشر التخصص في الصناعة وربحية الشركة على تكلفة حقوق الملكية للشركات الخدمية المساهمة العامة الأردنية.

ولقياس الأهمية الاقتصادية لدور ربحية الشركة في زيادة (تخفيض) أثر مؤشر التخصص في الصناعة على تكلفة حقوق الملكية، فقد قام الباحث باحتساب التغير في تأثير مؤشر التخصص في الصناعة على تكلفة حقوق الملكية بزيادة ربحية الشركة بدرجة واحدة للانحراف المعياري عن الوسط الحسابي؛ حيثُ يظهر الجدول (5-23) بأن الوسط الحسابي والانحراف المعياري ربحية الشركة على التوالي هما (0498.، 8.8516)، كما يُشير الجدول (5-23) إلى أن الأثر الكلي التخصص في الصناعة على تكلفة حقوق الملكية عند الوسط الحسابي لربحية الشركة تساوي قيمة (B) التخصص في

الصناعة، مضافاً إليها قيمة (B) للتخصص في الصناعة*ربحية الشركة ضرب الوسط الحسابي لربحية الشركة، وبالتالي فإن تأثير التخصص في الصناعة على تكلفة حقوق الملكية عن الوسط الحسابي لربحية الشركة تساوي (1.317-).

=-1.350+(0.654*.0498) =-1.317………(37)

وعند زيادة ربحية الشركة بدرجة واحدة للانحراف المعياري عن الوسط الحسابي، فإن تأثير التخصص في الصناعة على تكلفة حقوق الملكية يصبح (4.472).

=-1.350+(0.654*(.0498+8.8516)) =4.472 ..(38)

وهو ما يمثل تغير يساوي (5.789) في التأثير العكسي التخصص في الصناعة على تكلفة حقوق الملكية

=4.472- (-1.317) = 5.789 ……..(39)

وتُشير النتائج إلى أن الشركات بزيادة ربحية الشركة بدرجة واحدة للانحراف المعياري عن الوسط الحسابي، فإن ربحية الشركة يخفض التأثير العكسي للتخصص في الصناعة على تكلفة حقوق الملكية بتغير يساوي (5.789).

و- أشار معامل الانحدار لمؤشر " رأي المدقق *ربحية الشركة" (10.178) لكنه غير معنوي عند مستوى دلالة إحصائية (0.05)، حيث كان مستوى الدلالة الإحصائية يساوي (0.329)، وهو أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، وبناءً على هذه النتائج تُقبل الفرضية العدمية، أي إنه لا يوجد أثر طردي للتفاعل بين رأي المدقق وربحية الشركة على تكلفة حقوق الملكية للشركات الخدمية المساهمة العامة الأردنية

ز- بينت النتائج وجود أثر لمؤشر "تقديم خدمات أخرى *ربحية الشركة" على تكلفة حقوق الملكية، وهو أثر عكسي ومعنوي عند مستوى دلالة إحصائية (0.05)، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار لمؤشر التفاعل بين أتعاب التدقيق وربحية الشركة (0.635-)، وبمستوى دلالة إحصائية (0.001>)، وهو أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، وبناءً على هذه النتائج تُرفض الفرضية العدمية وتُقبل الفرضية البديلة، أي إنه وجود أثر عكسي ومعنوي للتفاعل بين مؤشر تقديم خدمات أخرى وربحية الشركة على تكلفة حقوق الملكية للشركات الخدمية المساهمة العامة الأردنية.

ولقياس الأهمية الاقتصادية لدور ربحية الشركة في زيادة (تخفيض) أثر مؤشر تقديم خدمات أخرى على تكلفة حقوق الملكية، فقد قام الباحث باحتساب التغير في تأثير مؤشر تقديم خدمات أخرى على تكلفة حقوق الملكية بزيادة ربحية الشركة بدرجة واحدة للانحراف المعياري عن الوسط الحسابي؛ حيثُ يظهر الجدول (5-23) بأن الوسط الحسابي والانحراف المعياري لربحية الشركة على التوالي هما (0498، 8.8516)، كما يُشير الجدول (5-23) إلى أن الأثر الكلي لتقديم خدمات أخرى على تكلفة حقوق الملكية عند الوسط الحسابي لربحية الشركة تساوي قيمة (B) لتقديم خدمات أخرى، مضافاً إليها قيمة (B) لتقديم خدمات أخرى*ربحية الشركة ضرب الوسط الحسابي لربحية الشركة، وبالتالي فإن تأثير تقديم خدمات أخرى على تكلفة حقوق الملكية عن الوسط الحسابي لربحية الشركة تساوي (-30.345).

=1.278+(-635*.0498) =-30.345 ….(40)

وعند زيادة ربحية الشركة بدرجة واحدة للانحراف المعياري عن الوسط الحسابي، فإن تأثير تقديم خدمات أخرى على تكلفة حقوق الملكية يصبح (-5651.111).

=1.278+(-635*(.0498+ 8.8516)) =-5651.111 ..(41)

وهو ما يمثل تغير يساوي (-5620.766) في التأثير العكسي لتقديم خدمات أخرى على تكلفة حقوق الملكية

=-5651.111 - (-30.345)= -5620.766 …..……..(42)

وتُشير النتائج إلى أن الشركات بزيادة ربحية الشركة بدرجة واحدة للانحراف المعياري عن الوسط الحسابي، فإن ربحية الشركة تزيد التأثير العكسي لتقديم خدمات أخرى على تكلفة حقوق الملكية بتغير يساوي (-5620.766).

5-5: المبحث الخامس: عرض ومناقشة نتائج الدراسة:

استنادا إلى الاختبارات والتحليل الإحصائي للفرضيات والنتائج التي تم الحصول عليها، سيتم في هذا الجزء من الدراسة عرض لنتائج الدراسة ومناقشتها كما يلي:

أولا: نتائج تحليل الفرضية الرئيسية الأولى: تهدف هذه الفرضية لقياس أثر جودة التدقيق من خلال ستة مؤشرات تتضمن (أتعاب التدقيق، فترة الاحتفاظ بالعميل، الارتباط مع مكاتب تدقيق عالمية، التخصص في الصناعة، تقديم خدمات أخرى ورأي المدقق) على تكلفة حقوق الملكية، ويبين الجدول رقم (5-17) نتائج تحليل الانحدار والتي أظهرت وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) لمؤشرات جودة التدقيق (مجتمعة) على تكلفة حقوق الملكية، ومن خلال نتائج تحليل الانحدار المتعدد يمكن ملاحظة تفاوت أثر مؤشرات جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية من حيث اتجاه العلاقة ومستوى المعنوية كما يلي:-

1. بينت النتائج وجود أثر طردي ومعنوي لمؤشر الارتباط مع مكاتب عالمية على حقوق الملكية، وهذا يعني أن الارتباط مع مكاتب عالمية تزيد تكلفة حقوق الملكية، وهذه النتيجة بعكس ما هو متوقع، حيث من المفروض أن الارتباط بمكاتب تدقيق عالمية يشير إلى جودة تدقيق عالية والذي سينعكس ياً على تكلفة حقوق الملكية، إذ أن مكاتب التدقيق المرتبطة مع مكاتب تدقيق عالمية تتقاضى أتعاب مرتفعة قياساً بالمكاتب الأخرى، على أساس أنها تقدم تدقيق ذات جودة عالية يستفيد العملاء والمساهمين من عوائدها، وقد يعود ذلك إلى اعتقاد المستثمرين أن خدمات التدقيق المقدمة من طرف مكاتب التدقيق الأربعة الكبار ليست اعلى جودة مقارنة بخدمات التدقيق من طرق مكاتب التدقيق الأخرى، ونتيجة لظهور العديد من حوادث الفساد المالي وإفلاس العديد من الشركات العالمية وانهيارها والتي كانت تدققها مكاتب تدقيق كبرى، أدى إلى رغبة الشركات في اختيار المدقق المتخصص للاستفادة من ميزة الخبرة والكفاءة المهنية اكثر من رغبتهم في الارتباط مع مكاتب تدقيق عالمية عزز الثقة لدى المستثمرين.
2. أشارت نتائج التحليل إلى وجود أثر عكسي ومعنوي لمؤشر التخصص في الصناعة على تكلفة حقوق الملكية، وهذا يعني الشركات محل التدقيق يهمها التعاقد مع مكاتب تدقيق متخصصة لما لهذه المكاتب من خبرة مهنية في القطاع الذي ينتمي إليه العميل وقدراته على اكتشاف الأخطاء والتحريف المالي في القوائم المالية، حيث أن استخدام استراتيجية التخصص للمدقق يؤثر على جودة التدقيق بشكل ي، فالمدققين المختصين مهنياً يمكنهم التحكم في مخاطر أعمال العميل اكثر

من غيرهم عن طريق دراسة وتحليل الجوانب الإدارية للعميل ونزاهة الإدارة، كما يحقق المدققين المتخصصين في صناعة معينه مستوى جودة تدقيق اعلى نتيجة زيادة قدرتهم على التعرف على مشاكل الصناعة، مما يعزز من ثقة المستثمرين بنتائج أعمال هذه الشركات، وقد جاءت النتائج مطابقة لما جاءت به نتائج دراسات (Hajiha & Sobhani, 2012; Li et al., 2009; Ahmed, 2008).

3. توصلت النتائج إلى وجود أثر طردي ومعنوي لمؤشر رأي المدقق على تكلفة حقوق الملكية، وهذا يعني أن رأي المدقق ممثل بالراي غير النظيف يزيد تكلفة حقوق الملكية. حيث ان حرص مكتب التدقيق على رفع جودة خدمات التدقيق المقدمة مهم للاستفادة وتدعيم ثقة بتقارير التدقيق، وبالتالي زيادة مصداقية القوائم المالية التي يعتمد عليها الأطراف ذات المصلحة لاتخاذ القرارات الاستثمارية، إذ أن إبداء المدققين راي غير نظيف حول القوائم المالية التي تحتوي تلاعبات وتحريفات جوهرية يعتبر من اهم الأسباب التي أدت إلى زعزعة ثقة الأطراف ذات المصلحة في مصداقية القوائم المالية المدققة، مما دفع ذلك المستثمرين ليكونوا اقل استعداداً للاستثمار في الشركات التي لا تتمتع تقاريرها بالمصداقية والشفافية. وبناء على ذلك فان العوائد المطلوبة من هذه الاستثمارات تكون مرتفعة،
4. أكدت النتائج وجود أثر طردي ومعنوي لمؤشر تقديم خدمات أخرى على تكلفة حقوق الملكية، وهذا يعني أن تقديم خدمات أخرى تزيد تكلفة حقوق الملكية، وان تقديم المدقق للخدمات الأخرى للشركة سوف يؤثر سلباً على تكلفة حقوق الملكية، وذلك لان تقديم مثل هذه الخدمة يؤدي إلى اعتماد المدققين على عملائهم مادياً مما يضعف صلابتهم أمام إدارة الشركة، كما سيؤدي إلى إهمالهم بالمهنة الأساسية المتعلقة بالتدقيق، مما يزعزع ثقة المستثمرين بالشركة ويزيد تكلفة حقوق الملكية
5. أظهرت النتائج عدم وجود أثر لأتعاب التدقيق وفترة الاحتفاظ بالعميل على تكلفة حقوق الملكية. ويمكن تبرير هذه النتيجة إلى تدني الأتعاب وعدم الالتزام المهني السائد في سوق التدقيق والمنافسة السعرية بين مكاتب التدقيق وعدم ادراك العملاء ومستخدمو القوائم المالية لأهمية عمل المدقق، وهذا يدل على أن هناك مكاتب لا تلتزم بالحد الأدنى لأتعاب التدقيق والذي نصت عليه جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، حيث بلغ (7500) دينار للشركات المساهمة، كما يمكن تبرير نتيجة عدم وجود أثر لفترة الاحتفاظ بالعميل لاعتقاد مستخدمو القوائم المالية أن إعداد القوائم المالية المضللة تتكون مع مدة خدمة المدقق، وان طول مدة الارتباط قد تؤدي إلى تخفيض جودة التدقيق

وتواطؤ المدقق مع الإدارة. وقد جاءت هذه النتيجة مطابقة لما جاءت به نتائج دراسة (Fernando et al., 2010).

ثانياً: نتائج تحليل الفرضية الرئيسية الثانية: تهدف هذه الفرضية إلى اختبار أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية باختلاف حجم الشركات الصناعية والخدمية معاً، ويعرض الجدول رقم (5-18) نتائج اختبار الفرضية والتي تؤكد وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) لجودة التدقيق مجتمعة على تكلفة حقوق الملكية، ومن خلال الجدول يمكن ملاحظة ما يلي:

1. بينت النتائج إلى وجود أثر طردي لمؤشر فترة الاحتفاظ بالعميل على تكلفة حقوق الملكية باختلاف حجم الشركة، وهذا يعني إلى أن التفاعل بين فترة الاحتفاظ بالعميل وحجم الشركة يؤثران سلباً على تكلفة حقوق الملكية، مما يدل على أن الشركات محل التدقيق ترغب بالاحتفاظ بمكتب التدقيق لمدة تزيد عن ثلاث سنوات في الشركات الأكبر حجما، وهو ما ينشأ عنه ازدياد الثقة والرضى بين المدقق والعميل مما يؤدي إلى التقليل من إجراءات عملية التدقيق وبالتالي احتمالية عدم اكتشاف الأخطاء والمخالفات الموجودة في القوائم المالية، كما أن طول فترة الاحتفاظ بالعميل تؤدي إلى إقامة علاقة شخصية بين المدقق والإدارة ويفقد جزءً من استقلاليته وحياده في عمله، وبالتالي يصبح في نظرهم يتقبل الأمور التي ترغبها إدارة الشركة، مما قد يدفع الإدارة إلى تجميل قوائمها المالية، والذي ينعكس اثره سلباً تكلفة حقوق الملكية.
2. أظهرت النتائج إلى وجود أثر طردي لمؤشر الارتباط مع مكاتب عالمية على تكلفة حقوق الملكية باختلاف حجم الشركة، وهذا يعني أن التفاعل بين مؤشر الارتباط بمكاتب تدقيق عالمية وحجم الشركة يؤثران سلباً على تكلفة حقوق الملكية، وان مخاطر التدقيق لهذه الشركات اكبر بالمقارنة بالشركات صغيرة الحجم، حيث كلما زاد حجم الشركة زادت احتمالية تلاعب وتحريف في القوائم المالية مما يتطلب بذل عناية مهنية اكبر من المدقق مقارنة الشركات صغيرة الحجم، وهذا ما تبين جلياً في ظهور العديد من المشاكل المالية وما صاحبها من انهيارات لكبرى الشركات وما رافق ذلك من رفع العديد من القضايا ضد مكاتب التدقيق، إذ أن طول فترة الارتباط مع مكاتب عالمية ربما خفض من دقة التقارير المالية وزعزع من ثقة مستخدمي التقارير المالية، وأوجد تباين في المعلومات بين مستخدمي المعلومات المالية؛ مما يؤدي لاحقاً إلى ارتفاع حقوق الملكية.
3. أظهرت النتائج عدم وجود أثر لأتعاب التدقيق والتخصص في الصناعة ورأي المدقق وتقديم خدمات أخرى على تكلفة حقوق الملكية باختلاف حجم الشركة، ويمكن تبرير هذه النتيجة أن كل

طرف من الأطراف المعنية بعملية التدقيق له منظورة مختلفة عن ما هو المقصود بجودة التدقيق، فالشركات محل التدقيق قد تجد صعوبة في بداية عملية التدقيق في تقدير حجم العمل المطلوب أو حجم الخدمة المطلوبة منه، وعليه تتم المساومة على الأتعاب نتيجة التنافس بين المدققين وانخفاض الأتعاب توجهت بعض الشركات نحو الضغط على المدقق لتخفيض أتعابه لتتناسب مع مستوى الأتعاب السائدة في السوق وبالتالي ستؤثر هذه النتيجة على باقي المؤشرات لان الارتباط بها يتعلق بالأتعاب، أما المساهمون فينظرون إلى القرار الرشيد للاختيار والتعاقد مع المدقق يجب أن يتم وفقاً لمعايير موضوعه وطبقاً للمنفعة المقدمة من جودة التدقيق، وليس فقط بناءً على الكلفة الأقل، كما أن المساهمون ينظرون إلى التخصص وتقديم الخدمات الأخرى على انه سيؤثر على قيام المدقق بواجباتهم المهنية والتزاماتهم بتطبيق السلوك المهني وقواعده. وان المدقق الذي يقوم بإصدار تقرير متحفظ أكثر عرضه لمخاطر التغيير من قبل الشركة، وان الشركة تسعى إلى تغيير المدقق للحيلولة دون الحصول على رأي متحفظ أو خلافاتهم معه على أحد المبادئ المحاسبية. ولقد جاءت نتيجة الأتعاب والتخصص وتقديم خدمات أخرى مطابقة لما جاءت به دراسة (Basiruddin et al., 2014).

ثالثاً: نتائج تحليل الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسية الثانية: تهدف هذه الفرضية إلى اختبار أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية باختلاف الحجم للشركات الصناعية والخدمية، ويعرض الجدول رقم (5-19) و(5-20) نتائج اختبار الفرضية والتي تؤكد وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) لجودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية، ومن خلال الجدول يمكن ملاحظة ما يلي:

1- أشارت النتائج إلى وجود أثر عكسي ومعنوي لمؤشر أتعاب التدقيق على تكلفة حقوق الملكية باختلاف حجم الشركة على تكلفة حقوق الملكية للشركات الصناعية وعدم وجود أثر لمؤشر أتعاب التدقيق وحجم الشركة على تكلفة حقوق الملكية للشركات الخدمية، وهذا يعني أن التفاعل بين مؤشر أتعاب التدقيق وحجم الشركة يؤثران ياً على تكلفة حقوق الملكية، وان هذا الأثر يقتصر فقط على الشركات الصناعية حيث أن كلما زاد حجم الشركة الخاضعة لعملية التدقيق وارتفعت أتعابها كان ذلك مؤشر لانخفاض تكلفة حقوق الملكية مما سيعمل على جذب المستثمر وزيادة الطلب على أسهم الشركة، وان أتعاب التدقيق المرتفعة قد تحفز المدقق لزيادة جودة التدقيق، وانه كلما زادت قيمة الأتعاب يزيد الجهد المبذول من قبل المدقق ويكون هناك انخفاض في تكلفة حقوق الملكية، وقد يفسر ذلك إلى أن الشركات الصناعية كبيرة الحجم تكون فيها الأتعاب عالية نظراً لما يبذله المدقق من جهد إضافي من

التحقق من سلامة القوائم المالية، حيث كلما زادت حجم الشركة زادت احتمالية وجود تلاعب وتحريف في القوائم المالية وارتفاع في تكاليف الوكالة، مما يتطلب بذل عناية مهنية اكبر مقارنة بالشركات الخدمية، في حين نجد عدم وجود أثر للشركات الخدمية ويمكن تفسير ذلك أن الشركات ذات الحجم أو المركز المالي الكبير قد تشكل جزءاً هاماً من إيرادات مكاتب التدقيق للشركات الصناعية مقارنة بالشركات الخدمية. وقد جاءت هذه النتيجة مطابقة لما جاءت به نتيجة دراسات (Li et al., 2009; Houqe et al., 2015).

2- أظهرت النتائج إلى وجود أثر طردي لمؤشر الارتباط مع مكاتب تدقيق عالمية على تكلفة حقوق الملكية باختلاف الحجم للشركات الصناعية والخدمية، وهذا يعني أن التفاعل بين مؤشر الارتباط بمكاتب تدقيق عالمية يؤثر سلباً على تكلفة حقوق الملكية للشركات الصغيرة في كل من القطاع الصناعي والقطاع الخدمي، وهو يتفق مع نتائج الفرضية الرئيسية الثانية، والتي بررت ذلك إلى عدم اهتمام الشركة ومستخدمي القوائم المالية بالارتباط بمكاتب ذو خبرة عالية، وانه يمكن الحصول على نفس جودة التدقيق من مكاتب عادية لما تتمتع به هذه المكاتب من ثقة المستثمرين في مصداقية ودقة التقارير المالية التي تقدمها. وان جودة التدقيق لا ترتبط بالمكاتب الكبيرة فقط وإنما ترتبط أيضا بالمكاتب الصغيرة على افتراض انه من غير المنطقي ان تكون مكاتب التدقيق الصغيرة عديمة الجدوى.

3- بينت النتائج إلى وجود أثر عكسي ومعنوي لمؤشر رأي المدقق وحجم الشركة على تكلفة حقوق الملكية باختلاف الحجم للشركات الخدمية، وعدم وجود أثر لمؤشر رأي المدقق على تكلفة حقوق الملكية باختلاف الحجم للشركات الصناعية، وهذا يعني أن التفاعل بين مؤشر رأي المدقق وحجم الشركة يؤثران ياً على تكلفة حقوق الملكية، وان هذا الأثر يقتصر فقط على الشركات الخدمية، حيث أن كلما زاد عدد التقارير غير المتحفظة كلما كان ذلك مؤشر على ارتفاع جودة التدقيق وانخفاض في تكلفة حقوق الملكية، ويرجع ذلك إلى أن رأي المدقق يضفي المصداقية على هذه التقارير بالإضافة إلى أن رأي المدقق يقدم دليلاً مقبولاً للتأكد من أن المعلومات خالية من الأخطاء المادية ويترتب على ذلك انخفاض في تكلفة حقوق الملكية للشركات الخدمية، وقد يفسر هذا إلى زيادة الاهتمام بجودة عملية التدقيق مهم لتدعيم الثقة بتقارير المدقق، وذلك للدور الذي تلعبه هذه التقارير في إضفاء المصداقية على القوائم المالية التي تستخدم في اتخاذ القرارات من جانب العديد من الأطراف المهتمة بعملية التدقيق. وهذا يعني أن الملاك والدائنون يمثلون أجهزة مراقبة فعالة للشركات التي يمولونها، وكلما زاد عدد

الملاك وزاد حجم الدائنين زادت المراقبة لسلوك الشركة، ومن ثم تطالب هذه الأطراف بجودة تدقيق عالية وكذلك تطالب إدارة الشركة جودة تدقيق عالية لرغبتها في زيادة مصداقية المعلومات المالية. في حين نجد عدم وجود أثر للشركات الصناعية بسبب تخوف المساهمين من تدني الأتعاب من وجهة نظر المدققين وعدم تناسبها مع الجهد المبذول من قبل المدقق والى تجنب إصدار تقرير متحفظ أو الامتناع عن إبداء الرأي من أجل الاحتفاظ بالشركة محل التدقيق، وبالتالي قد يتعرض المدقق للمساءلة أو دعاوي قانونية حول الشركة التي تم تدقيقها وهذه النتيجة تتطابق مع ما جاء في الفرضية الثانية. ولقد جاءت النتيجة مطابقة لنتيجة دراسة (Li et al., 2009) للقطاع الخدمي.

4- أظهرت النتائج إلى وجود أثر عكسي ومعنوي لمؤشر تقديم خدمات أخرى على تكلفة حقوق الملكية باختلاف الحجم للشركات الخدمية، وأثر طردي ومعنوي لمؤشر تقديم خدمات أخرى على تكلفة حقوق الملكية باختلاف الحجم للشركات الصناعية، وهذا يعني أن التفاعل بين مؤشر تقديم خدمات أخرى وحجم الشركة يؤثران ياً على تكلفة حقوق الملكية، وان هذا الأثر يقتصر على الشركات الخدمية، وان تقديم خدمات لن يؤثر سلباً في حيادتيه وموضوعيته ونزاهته عند تقديمه للخدمات الأخرى للشركة الخدمية بالتزامن مع قيامه بتنفيذ عملية التدقيق. حيث أن التطور الكبير في البيئة الاقتصادية وظهور شركات خدمية مساهمة أدى إلى ذلك الاستعانة بمكاتب تدقيق تقدم خدمات أخرى نظراً لخبرته الكبيرة وإلمامه بحسابات الشركة وطبيعة أعمالها. كما انه كلما زاد حجم الشركة محل التدقيق كلما زاد حاجتها إلى تدقيق ذات جودة عالية، وذلك لمحاولة طمأنة الملاك والدائنين بأن القوائم المالية تعكس المركز المالي السليم للشركة. وان العميل بحاجة إلى الاستعانة بالمدقق لتقديم الخدمات الأخرى نظراً لخبرته الكبيرة والمامه بحسابات الشركة وطبيعة أعمالها، مما يدعم جودة التدقيق وينعكس ذلك اً على تكلفة حقوق الملكية لدى المستثمرين في القطاع الخدمي، إلا أن ذلك لا يتوافق مع المستثمرين لدى القطاع الصناعي إذ أظهرت النتائج أن التفاعل بين مؤشر تقديم خدمات أخرى وحجم الشركة يؤثران سلبياً على جودة التدقيق للشركات الصناعية، وذلك يعود إلى ابتعاد المدقق عن دائرة الاهتمام باكتشاف الأخطاء وتركيزه على الاهتمام بمصالح الشركة وتحقيقه لأهدافها مما يجعل المدقق يقترب بصورة فريدة من العميل مما يزيد دور المدقق ونفوذه على العميل، ومن ثم يكون المدقق في وضع لا يمكنه من مقاومة أي ضغط من قبل العميل وبالتالي الاحتفاظ على استقلاليته.

5- أظهرت النتائج إلى عدم وجود أثر لمؤشر فترة الاحتفاظ بالعميل والتخصص في الصناعة على تكلفة حقوق الملكية باختلاف الحجم للشركات الصناعية والخدمية، ويمكن تبرير هذه النتيجة ان

مستخدمو القوائم المالية غير مدركون لأهمية التخصص المهني وتأثيره ومساهمته في جودة عملية التدقيق، وأن احتمال تعرض استقلالية وموضوعية المدقق للخطر الذي ينشأ من خلال تزايد اعتماد مكاتب التدقيق المتخصصة على عملائها في نشاط اقتصادي معين، وما قد يرتبط به من خدمات بخلاف مهام التدقيق، وأن فوائد الاستعانة بمكاتب متخصصة تزيد في بيئة الأعمال كبيرة الحجم والمعقدة والتي تتميز بمخاطر مرتفعة، كما أن فترة الاحتفاظ بالعميل قد تمثل دافع لتسوية الخلافات مع العميل على حساب المعايير الدولية وهذا يتفق مع ما جاء في نتيجة الفرضية الثانية. وقد جاءت نتيجة التخصص مطابقة لنتيجة دراسة (Basiruddin et al., 2014).

رابعاً: نتائج تحليل الفرضية الرئيسية الثالثة: تهدف هذه الفرضية إلى اختبار أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية باختلاف الربحية للشركات الصناعية والخدمية معاً، ويعرض الجدول رقم (5-21) نتائج اختبار الفرضية والتي تؤكد وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) لجودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية، ومن خلال الجدول يمكن ملاحظة ما يلي:

1. أشارت النتائج إلى وجود أثر عكسي ومعنوي لمؤشر أتعاب التدقيق على تكلفة حقوق الملكية باختلاف الربحية للشركات الصناعية والخدمية معاً، وهذا يعني أن التفاعل بين مؤشر أتعاب التدقيق وربحية الشركة يؤثران ياً على تكلفة حقوق الملكية للشركات، وان هذا الأثر للقطاعين معاً، وان الاهتمام في القوائم المالية تزيد كلما زادت احتمالية نمو الصناعة وربحية الشركة نفسها، وذلك لزيادة عدد العمليات المالية وتعقيد عمليات التبادل، مما يستدعي بذل عناية مهنيـة اكبر من المدقق لتخفيض مخاطر عدم دقة معلومات القوائم المالية والتي ينتج عنها زيادة الثقة عند المساهمين والدائنين بقدرة الشركة على سداد ديونها ويمثل صافي الدخل قاعدة لأصول الشركة وحقوق الملكية، إذ أن القوائم المالية التي يتم تدقيقها بواسطة مكاتب تتقاضى أتعاب مرتفعة قلما تحتوي على أخطاء جوهرية مما ينعكس على انخفاض لتكلفة حقوق الملكية، كما أن الإدارة يهمها ثقة المساهمين في القوائم المالية التي يتم تدقيقها لان شك المساهمين في نوعية جودة التدقيق قد تؤدي إلى إحجام المساهمين عن الاستثمار في الشركات مما يزيد من تكلفة حقوق الملكية. ويجب أن تتناسب الأتعاب التي يتقاضها مكتب التدقيق مع الوقـت والجهد الذي يجب بذله لإتمام عملية التدقيق بعناية مهنية، بما يحقق الاستقلالية والحياد والأمانة والموضوعية، فكلما كانت الأتعاب مناسبة لما يحتاجه المدققين من وقت وجهـد وتنوع في الإمكانيات والخبرات لإتمام عملية التدقيق، كان ذلك مؤشراً على إتمام عملية التدقيق بجودة عاليـة مما يستدعي من المستثمرين بطلب عوائـد

اقل للأسهم لما لها من تأثير على تخفيض تكلفة حقوق الملكية. وقد جاءت النتيجة مطابقـة لما جاءت به دراسات (Li et al., 2009; Houqe et al., 2015).

2. بينت النتائج إلى عدم وجود أثر لكل من فترة الاحتفاظ بالعميل، والارتباط مع مكاتب تدقيق عالمية، والتخصص في الصناعة، ورأي المدقق، وتقديم خدمات أخرى على تكلفة حقوق الملكية باختلاف ربحية الشركة على تكلفة حقوق الملكية للشركات الصناعية والخدمية، ويمكن تبرير هذه النتيجة أن العوامل المؤثرة على جودة التدقيق ليس مردودها بعوامل اقتصادية بحته وإنما للمحيط المهني فقد يرجع الاختلاف ليس للمنافسة وإنما للاختلاف في نطاق وإجراءاتها ونوعيتها، فالمساهمون يهتمون بسمعة المدقق بدلا من قدرة المدقق على اكتشاف الأخطاء في القوائم المالية وان السوق الكفؤ هو الحكم على جودة التدقيق وان الشركات الصغيرة الأقل نمواً قد تفضل اختيار مكاتب تدقيق عن طريق العلاقات الشخصية وان اسم المدقق لم يكن ذو أهمية معنوية من وجهة نظر مستخدمي القوائم المالية، وان كلما انخفضت مدة خدمة المدقق زادت قدرة المدقق على اكتشاف ومعالجة الأخطاء. وأن إصدار المدقق لتقرير متحفظ أو امتناع عن إبداء الرأي يؤدي إلى تغييره. وقد جاءت نتيجة التخصص في الصناعة وتقديم خدمات أخرى مطابقة لدراسة (Basiruddin et al., 2014).

خامساً: نتائج تحليل الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسية الثالثة: تهدف هذه الفرضية إلى اختبار أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية باختلاف الربحية للشركات الصناعية والخدمية، ويعرض الجدول رقم (5-22) و (5-23) نتائج اختبار الفرضية والتي تؤكد وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) لجودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية، ومن خلال الجدول يمكن ملاحظة ما يلي:

1. أظهرت النتائج إلى وجود أثر عكسي ومعنوي لمؤشر أتعاب التدقيق على تكلفة حقوق الملكية باختلاف الربحية للشركات الصناعية، وعدم وجود أثر لمؤشر أتعاب التدقيق على تكلفة حقوق الملكية باختلاف الربحية للشركات الخدمية، وهذا يعني انه كلما انخفضت الأتعاب والربحية كان مؤشراً على ارتفاع تكلفة حقوق الملكية في الشركات الصناعية، حيث أن الأتعاب المنخفضة تعد احد أسباب ارتفاع تكلفة حقوق الملكية وان حجم الأتعاب التي يتقاضها المدقق تؤثر سلباً على تكلفة حقوق الملكية، وقد أسهم هذا الأمر في جعل المستثمرين اقل استعداد للاستثمار في الشركات التي لا تتسم تقاريرها المالية بالمصداقية والشفافية ونتيجة لازدياد حالات فقدان الثقة لمصداقية التقارير

المالية الصادرة عن هذه الشركات، فان العوائد المطلوبة من هذه الاستثمارات يتوقع ان تكون مرتفعة نظراً لارتفاع درجة المخاطر بالمقارنة مع الشركات التي لا تتمتع تقاريرها المالية بالمصداقية والشفافية. في حين نجد أن المستثمرين في الشركات الخدمية لا يعيرون اهتمام لذلك، ويمكن تفسير ذلك للاعتقاد أن مكاتب التدقيق الكبيرة تطلب أتعاب أكبر ليس لما تتمتع به من قوة احتكارية ولكن لأنها تستغرق ساعات أكثر. وقد جاءت هذه النتيجة مطابقة لنتيجة دراسات (Houqe et al., 2015; Li et al., 2009)، واختلفت مع نتيجة دراسة (Basiruddin et al., 2014;).

2. أظهرت النتائج إلى وجود أثر عكسي ومعنوي لمؤشر الارتباط مع مكاتب تدقيق عالمية على تكلفة حقوق الملكية باختلاف الربحية للشركات الخدمية وعدم وجود أثر لمؤشر الارتباط مع مكاتب تدقيق عالمية على تكلفة حقوق الملكية باختلاف الربحية للشركات الصناعية، وهذا يعني أن التفاعل بين الارتباط بمكاتب تدقيق عالمية وربحية الشركة يؤثران ياً على تكلفة حقوق الملكية للشركات ذات الربحية العالية، وان هذا التأثير يقتصر فقط على القطاع الخدمي، حيث أن الشركات التي لا يتم التدقيق عليها من قبل مكاتب الأربعة الكبار يكون لديها ارتفاع في تكلفة حقوق الملكية من تلك التي لا يتم التدقيق عليها، مما يستدعي من المتعاملين في سوق الأوراق المالية بطلب عوائد اقل، وهذا بدوره سيؤدي إلى ارتفاع القيمة السوقية للسهم، وقد يفسر ذلك أن الشركات ذات الفرص الاستثمارية العالية اكثر احتمالا لطلب عملية التدقيق من قبل الأربعة الكبار مقارنة بذات الفرص الأقل. وهذا يعني أن الارتباط بمكاتب تدقيق عالمية يساهم في تحسين جودة الربح المحاسبي والالتزام بالمعايير المتبعة وجودة الإفصاح ومحتوى القوائم المالية مما يساعد في تحسين القرارات من قبل مستخدمي القوائم المالية وبالأخص القرارات الاستثمارية، وان الشركات ذات الربحية العالية تختار مدقق من المدققين الأربعة الكبار على اعتبار أن هذه المكاتب تعتبر مكاتب ذات جودة عالية. في حين نجد أن المستثمرين في الشركات الصناعية لا يهتمون لذلك، ويمكن تفسير ذلك للاعتقاد أن لجوء الشركات لتدقيق قوائمها المالية من خلال مكاتب التدقيق الكبيرة لا يؤثر على رأي المدقق، وان الذي يؤثر عليها جودة التقارير المالية وخلوها من التحريفات، وان التعاقد مع مكاتب تدقيق عالمية هو فقط للرغبة من الاستفادة من السمعة والشهرة الجيدة الذي تتمتع بها هذه المكاتب. وقد جاءت هذه النتيجة مطابقة لنتيجة دراسة (Ahmed, 2008) للقطاع الخدمي.

3. بينت النتائج إلى وجود أثر طردي ومعنوي لمؤشر التخصص في الصناعة على تكلفة حقوق الملكية باختلاف الربحية للشركات الخدمية، وعدم وجود أثر لمؤشر التخصص في الصناعة على

تكلفة حقوق الملكية باختلاف الربحية للشركات الصناعية، وهذا يعني أن التفاعل بين مؤشر التخصص في الصناعة وربحية الشركة يؤثران سلباً على تكلفة حقوق الملكية للشركات الخدمية، وان ربحية العميل تؤثر سلباً على العلاقة بين المدقق المتخصص وتكلفة حقوق الملكية حيث تزداد لدى الشركات ذات الربح المتعاظم القدرة التفاوضية وإقناع المدقق بقبول العديد من الممارسات المحاسبية المتعسفة والذي يؤدي بدوره إلى صعوبة الاستفادة من التخصص في نشاط محدد نظراً لزيادة تعقد أنشطته بالإضافة إلى عمل هذه الشركة في العديد من الأنشطة. وقد جاءت هذه النتيجة مطابقة لنتيجة دراسة (Basiruddin et al., 2014) للقطاع الصناعي.

4. أظهرت النتائج إلى وجود أثر عكسي ومعنوي لمؤشر تقديم خدمات على تكلفة حقوق الملكية باختلاف الربحية للشركات الخدمية، وعدم وجود أثر لمؤشر تقديم خدمات أخرى على تكلفة حقوق الملكية باختلاف الربحية للشركات الصناعية. وهذا يعني أن التفاعل بين مؤشر تقديم خدمات أخرى وربحية الشركة يؤثران ياً على تكلفة حقوق الملكية، ويقتصر هذا فقط على الشركات الخدمية، وهذا يعني أن تقديم خدمات أخرى من قبل مكاتب التدقيق لا يقود إلى إخلال المدقق بمعايير المهنة المقبولة عموماً وخاصة معايير الاستقلالية ولن يؤثر سلباً على حيادتيه وموضوعيته ونزاهته عند تقديمه للخدمات الأخرى للشركة بالتزامن مع قيامه بتنفيذ عملية التدقيق، وان تقديم المدقق مثل هذه الخدمات في الشركات ذات الربح المرتفع سوف يعزز من ثقة المستثمرين بكفاءة الشركة مما يدفع المساهمين المتوقعين قبول تكلفة حقوق ملكية اقل، في حين نجد أن المستثمرين في الشركات الصناعية لا يهتمون بهذا المؤشر، ويمكن تبرير هذه النتيجة أن مستخدمو القوائم المالية قد لا يملكون الخبرة الكافية للتميز بين المستويات المختلفة لجودة التدقيق، وهذا ناتج عن تخوفهم من الجمع بين تأدية المدقق للخدمات الأخرى وأعمال التدقيق بشكل متلازم للشركة نفسها محل التدقيق والذي سيعود إلى التأثير على استقلالية المدقق وحيادته بسبب اقترابه من العميل. وقد جاءت هذه النتيجة مطابقة لنتيجة دراسة (Basiruddin et al., 2014) للقطاع الصناعي.

5. أشارت النتائج إلى عدم وجود أثر لمؤشر فترة الاحتفاظ بالعميل ومؤشر رأي المدقق على تكلفة حقوق الملكية باختلاف الربحية للشركات الصناعية والخدمية. ويمكن تفسير هذه النتيجة إلى اختلاف مصالح الأطراف الداخلية والخارجية يؤثر على تقرير المدقق، وان كلما ازدادت فترة الاحتفاظ بالعميل ازدادت احتمالية إصدار تقرير نظيف مما سينعكس سلباً على جودة التدقيق.

6-5: المبحث السادس: التوصيات:

1. دعوة أصحاب الشركات للتحري في اختيار للمدققين والمفاضلة فيما بينهم على أن لا يكون أساس الاختيار هو الاعتبارات الشخصية وانخفاض الأتعاب، ولكن بالتركيز على عامل الكفاءة والجودة، وان يكونوا على معرفة ودراية بمبادئ ومعايير التدقيق والمحاسبة الدولية مع ضرورة التركيز على مواكبة التطورات الحديثة للمهنة، مما يلعب دوراً هاماً في تقليص دور المنافسة بين مكاتب التدقيق في تحديد الأتعاب.
2. تحديد فترة التعاقد مع مكتب التدقيق مع أي شركة بحد اقصى خمس سنوات، وذلك للاستفادة من فوائد طول مدة الارتباط، وفي نفس الوقت الحد من مساوئ عدم التغيير وروتينية العمل التي تعمل على عدم اكتشاف الأخطاء والتحريفات الجوهرية.
3. ضرورة الاهتمام وتشجيع ارتباط مكاتب التدقيق بمكاتب عالمية والتي تلتزم بمعايير صارمة للجودة ويمتلك فريق التدقيق فيها المهارات الكافية والمؤهلين تأهيلاً صحيحاً في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ومعايير التدقيق الدولية مما يؤدي إلى ارتفاع جودة التدقيق والذي بدوره سيؤدي إلى ارتفاع ثقة مستخدمي التقارير المالية في الشركات محل التدقيق.
4. تبني مكاتب التدقيق لمبدأ التخصص في التدقيق لما له من فؤاد عديدة تعم جميع الأطراف المستفيدة من عملية التدقيق مما يؤدي إلى تحسين جودة التدقيق والإبداع فيها. ويقترح الباحث أن يكون التخصص بالاعتماد على التصنيف القطاعي الجديد للشركات المدرجة في بورصة عمان.
5. يفضل أن يكون من يقدم خدمات التدقيق والخدمات الأخرى للشركة محل التدقيق غير تابع إلى المدقق نفسه أو فريق التدقيق الذي سينفذ عملية التدقيق للعميل نفسه بهدف ضمان استقلاليته وحياديته وموضوعيته حفاظاً على كسبهم ثقة الأطراف الداخلية والخارجية.
6. ضرورة التباحث والتفاهم بين المؤسسات والجمعيات المهنية مع المكاتب التدقيق الصغيرة (مكاتب شخصية) على تبني فكرة تشجيع هذه المكاتب على الاندماج فيما بينها لتشكل مجموعات مناسبة تضم كل مجموعة عددا من مكاتب التدقيق ضمن مكتب واحد تجتمع فيها قدرات عالية وخبرات كافية في تقديم خدمات تدقيق ذات مواصفات عالية، وهذا بدوره يرفع مكانة مركزها التنافسي داخل سوق المهنة.
7. توعية مستخدمي التقارير المالية بشكل عام والمستثمرين بشكل خاص لأهمية جودة التدقيق وجعلها الأساس المناسب عند اختيار المدقق وذلك من خلال إصدار نشرات مهنية لتوعية الأطراف المستفيدة من القوائم المالية.

8. ضرورة توعية إدارة الشركات بأهمية التعاقد مع مكاتب تدقيق ذات السمعة الحسنة والتي ارتبطت بمكاتب تدقيق ذات حجم كبير وقادر على تطوير كوادره وتأهيلهم نظراً لتوافر الإمكانات المادية.
9. ضرورة التزام محاسبي الشركات عند إعدادهم للقوائم المالية بالقواعد والمعايير المحاسبية الدولية والتزام مكاتب التدقيق بمعايير التدقيق الدولية، لان تشجيع وجذب الاستثمار وتنمية سوق المال يعتمد على القوائم المالية للشركات المدرجة في السوق لما تتضمنه من معلومات محاسبية تفيد المستثمرين في اتخاذ قرارات الاستثمار.
10. الالتزام من قبل مكاتب التدقيق بالعمل على تبني قواعد وآداب وسلوكيات المهنة لتكون أساسا ومنهجاً يسير عليه المدقق ويتم الاسترشاد به عند إتمام عملية التدقيق، إذ أن جودة التدقيق لا تكتمل فقط في تطبيق القوانين والمعايير المحاسبية الدولية ومعايير التدقيق، وإنما من خلال تحسين أخلاقيات مطبقي هذه القوانين.
11. زيادة تفعيل دور جمعية المحاسبين القانونيين من خلال عقد العديد من الندوات والمؤتمرات والدورات التدريبية المتخصصة لتدريب المدققين وتعريفهم بالمستجدات الحاصلة في العالم والهدف منها رفع الكفاءة العملية لجودة التدقيق.
12. إجراء دراسات مستقبلية عن المؤشرات الأخرى لجودة التدقيق إضافة للمؤشرات المدرجة في دراستنا الحالية، وذلك للتأكد من ثبات أو نفي النتائج التي قدمتها الدراسة.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع العربية

القرآن الكريم.

إبراهيم، محمد بهاء الدين (2008)، مدخل مقترح لتحديد المتغيرات التي تؤثر على قياس جودة الأداء المهني للمراجعة الخارجية مع التطبيق على قطاع مكاتب المحاسبة والمراجعة بجمهورية مصر العربية، **مجلة البحوث التجارية**، جمهورية مصر العربية، المجلد 30، العدد 2: ص 148-245.

الاتحاد الدولي للمحاسبين، (2014)،**إصدارات المعايير الدولية ورقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة**، الجزء 1، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، مطابع الاتحاد الدولي للمحاسبين، نيويورك.

أحمد، زياد جمال إبراهيم (2003)، **العوامل المؤثرة في جودة التدقيق**: دراسة تحليلية، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

أحمد، سامح (2012)، أثر جودة المراجعة في جودة الأرباح وانعكاسها على التوزيعات النقدية في الشركات الصناعية المساهمة المصرية. **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، المجلد 8، العدد 4: ص 736-761.

أحمد، عبدالوهاب يوسف (2008)، **التمويل وإدارة المؤسسات المالية**، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

أحمد، محي الدين احمد، (1995)، **أسواق الأوراق المالية وأثارها الانتمائية في الاقتصاد الإسلامي**، مجموعة دلة، البركة، جدة.

أرينز، ألفين ولوبك، جيمس (2009)، **(المراجعة مدخل متكامل)**، ترجمة د. محمد محمد عبدالقادر الديسطي، دار المريخ للنشر، كلية التجارة، جامعة المنصورة، جمهورية مصر العربية.

الآغا، بسام محمد، (2005)، **أثر الرافعة المالية وتكلفة التمويل على معدل العائد على الاستثمار**، دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال وكلية التجارة، الجامعة الإسلامية.

آل شبيب، دريد الكامل، (2007)، **مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة**. الطبعة 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.

الألباني، محمد ناصر الدين (1988). **صحيح الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير)**، ط3، م1، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان.

أمين، أسامة ربيع، (2008)، **التحليل الإحصائي للمتغيرات المتعددة باستخدام برنامج SPSS**، الطبعة 1، دار الأنجلو المصرية، القاهرة.

الأهدل، عبدالسلام سليمان، (2008)، **العوامل المؤثرة على جودة التدقيق الخارجي في الجمهورية اليمنية** - دراسة نظرية-ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة أسيوط، مصر.

البكوري، عمران عطيه (2014)، **أثر الالتزام بالعوامل المنظمة لمهنة التدقيق على جودة أعمال مكاتب المحاسبة القانونية في الأردن**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان-الأردن.

بلال، محمد سمير عبدالرؤوف، (1997)، **"دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة في جودة المراجعة والرقابة عليها مع تطبيق خاص على الممارسة المهنية في جمهورية مصر العربية"**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

توماس، وليام وهنكي أمرسون، (1989)، (**المراجعة بين النظرية والتطبيق**)، تعريب ومراجعة احمد عجاج، كمال الدين سعيد، دار المريخ للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

جبران، محمد علي، (2010)، **مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الحادي والعشرين**، الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة وفي المملكة، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص 1-47.

جربوع، يوسف محمود، وحلس، سالم عبدالله، (2010)، **المحاسبة الدولية: مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية**، الطبعة 1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

جربوع، يوسف، وشاهين، علي، (2011)، (العوامل المؤثرة على فشل عملية المراجعة، وسبل علاج هذا الفشل دراسة تحليلية من وجهة نظر مراجعي الحسابات الخارجيين في قطاع غزه)، بحث مشترك مقدم لجامعة القاهرة، كلية التجارة، **مجلة المحاسبة والتمويل والتأمين**.

الجلال، أحمد محمد (2010)، **تأثير متغيرات بيئة المراجعة الخارجية على جودة الأداء المهني لمراجعة الحسابات في الجمهورية اليمنية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية، جامعة الجزائر، الجزائر.

جمعة، أحمد، وهلالي، محمد، (2004)، **اتجاهات التطور في منظومة مهنة المحاسبة القانونية في المملكة الأردنية الهاشمية**: دراسة تحليلية مقارنة.

جمعه، احمد حلمي، (2009)، **(دراسات وبحوث في التدقيق والتأكيد)**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة 1، عمان، الأردن.

حجازي، قتيبة فخري، (2015)، أتعاب **التدقيق الخارجي ومحدداتها وجودة تدقيق الحسابات دليل في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.

الحداد، سامح عبدالرزاق (2008)، **تحليل وتقييم استراتيجية التخصص المهني للمراجع الخارجي وأثره على جودة الأداء المهني في خدمات المراجعة**: دراسة تطبيقية على مكاتب المراجعة العاملة في قطاع غزه، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزه.

حداد، فايز سليم، (2007)، **الإدارة المالية**، الطبعة 1، عمان، الأردن، مطابع الدستور التجارية.

حسنين، طارق محمد، وقطب، أحمد سباعي، (2003). "دراسة تحليلية لعوامل ونماذج قياس جود التدقيق على الحسابات"، **مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين**، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، العدد 60: ص 2-38.

حلس، سالم عبدالله، (2003)، العوامل المؤثرة في تحديد أتعاب التدقيق في فلسطين، **مجلة الجامعة الإسلامية**، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزه، المجلد 11، العدد1: ص 275-248.

حماد، طارق عبدالعال، (2004)، **موسوعة معايير المراجعة**. الجزء 2، الإسكندرية الدار الجامعية.

حمدان، علام، (2011جـ)، أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية. دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، **مجلة دراسات**، مجلد 38، العدد 3: ص 415-433.

حمدان، علام، (2012أ)، أثر خصائص جودة التدقيق في تحسين مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية. **مجلة الإدارة العامة**، المجلد 52، العدد 4: ص 589-620.

حمدان، علام، (2012ب)، العوامل المؤثرة في جودة الأرباح دليل من الشركات الصناعية الأردنية. **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية**، المجلد 20، العدد 1: ص 265-301.

حمدان، علام، وأبو عجيله، عماد، (2012)، جودة التدقيق في الأردن وأثرها في إدارة وجودة الأرباح. **المجلة العربية للمحاسبة**، المجلد 15، العدد 5: ص 158-184.

حميدات، محمد، (2002)، **تقييم مستوى جودة تدقيق الحسابات في الأردن والعوامل المحددة لها**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، أربد، الأردن.

خلف، فليح حسن، (2006)، **الأسواق المالية والنقدية**. دار الكتاب العالمي، عمان.

أبو الخير، طه مدثر، (2006)، التغيير الإجباري للمراجعين واثره على تكاليف وجودة عملية المراجعة، دراسة ميدانية في البيئة السعودية. **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، المجلد 30، العدد 2: ص 82.

الدالي، محمد خالد (2008)، **إطار جودة التدقيق**، جمهورية مصر العربية.

دحدوح، حسين احمد، والقاضي، حسين يوسف، (2009)، **مراجعة الحسابات المتقدمة**، الإطار النظري والإجراءات العملية. الجزء 1، الطبعة 1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الديسطي، محمد عبدالقادر، ومصطفى، عطيه السيد الغندور، (2011)، العلاقة بين التخصص والجودة في مجال المراجعة، دراسة تطبيقية عن قرار المراجع بشأن استمرار شركات المساهمة المصرية، **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد 35، العدد 2: ص 310-333.

الذنيبات، علي عبدالقادر (2010أ)، **تدقيق الحسابات في ضوء معايير التدقيق الدولية**: نظرية وتطبيق. الطبعة 3، دار وائل، عمان، الأردن.

الذنيبات، علي عبدالقادر (2015ب)، **تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية** (نظرية وتطبيق)، الطبعة 5، عمان، الأردن، دار وائل للنشر.

راضي، محمد سامي، (1998)، الخصائص المحددة لجودة المراجعة، دراسة ميدانية لمحيط المهنة في مصر، **مجلة آفاق جديدة**، جامعة المنوفة، ص 237-302.

الرفاعي، مزنه، (2008)، دراسة أثر الخدمات الأخرى لمراجع الحسابات على جودة المعلومات المحاسبية، دراسة ميدانية في سورية، رسالة ماجستير منشورة، **مجلة الإدارة العامة**، مجلد 49، العدد 2: ص 221-277.

رقايقية، فاطمة، (2014)، مساهمة التدقيق في رفع جودة المعلومة المالية في ظل حوكمة الشركات. **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**، العدد1: ص 53-64.

الزعبي، هيثم محمد، (2000)، **الإدارة والتحليل المالي**، الطبعة 1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان.

زلوم، نضال، (2015)، نموذج مقترح لقياس استخدام المعلومات المحاسبية للتنبؤ باستمرارية الأرباح كأداة لجودتها **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، المجلد 11، العدد 3: ص 621-640.

زلوم، نضال، (2016)، دور جودة التقارير المالية في تحديد تكلفة حقوق الملكية. **المجلة العربية للعلوم الإدارية**، مجلد 23، العدد 2: ص 199-227.

سعد الدين، إيمان محمد، (2014)، تحليل العلاقة بين التخطيط المحاسبي بالتقارير المالية وتكلفة رأس المال وأثرها على قيمة المنشأة، **مجلة المحاسبة والمراجعة**، المجلد 2، العدد 1: ص 299-342.

سلامه، محمود رأفت، وكلبونه، احمد يوسف، وزريقات، عمر محمد،، (2011)، **(علم تدقيق الحسابات النظري)**، الطبعة 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.

سويدان، ميشيل، (2010)، بعض العوامل المحددة لأتعاب التدقيق: دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في بورصة عمان، **مجلة الاقتصاد والإدارة**، المجلد 24، العدد1: ص 49-86.

السويطي، موسى، (2006)، **تطوير أنموذج لدور التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية وتأثيرها في فاعلية واستقلالية التدقيق الخارجي**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.

الشاطري، إيمان حسين، والعنقري، حسام عبدالمحسن (2006)، انخفاض مستوى أتعاب المراجعة وآثاره على جودة الأداء المهني، دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة في المملكة العربية السعودية، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد والإدارة**، مركز النشر العلمي، مجلد 20، العدد 1: ص 97-163.

شاهين، إبراهيم عثمان، (2003)، **المراجعة ودراسات معاصرة وحالات عملية**، الطبعة 6، القاهرة، مؤسسة نبيل للطباعة.

شاهين، علي، صباح، بهية، (2011)، أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني، **مجلة جامعة الأقصى** (سلسلة العلوم الإنسانية)، مجلد 15، العدد 1: ص 1-29.

الشعار، اسحق، وزلوم، نضال، (2014)، دور الإبداع في تعظيم الأرباح المحاسبية ومعدل نمو القيمة السوقية للأسهم، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، مجلد 10، عدد 1: ص 82-109.

الشوابكة، ولاء غالب (2015)، **أثر هيكل رأس المال على ربحية الشركات الصناعية والخدمية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.

طلبه، إبراهيم، (1997)، "قياس اثر بعض العوامل على جودة أداء مراقب الحسابات: دراسة ميدانيه على مكاتب المراجعة بسلطنة عمان"، **مجلة الإداري**، العدد 13: ص 37-69.

الطويل، سهام أكرم (2012)، **تأثير متغيرات بيئة المراجعة الخارجية على جودة الأداء المهني لمراجعي الحسابات في قطاع غزه** - دراسة ميدانية على مكاتب مراجعة الحسابات في قطاع غزه، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.

العامري، محمد، (2007)، **"الإدارة المالية"**، الطبعة 1، عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع، مطبعة دار المناهج، عمان-الأردن.

عطية، سليمان، وأبو عياش، حسام، (2013)، العوامل المؤثرة على استراتيجية عمل مكاتب التدقيق في الأردن. دراسة ميدانية. **المجلة العربية للمحاسبة**، المجلد 16، العدد 2: ص 74-103، جامعة البحرين، مملكة البحرين.

أبو علي، سوزي، والدبعي، مأمون، وأبو نصار، محمد (2011)، أثر جودة الأرباح المحاسبية في تكلفة حقوق الملكية طبقاً لمعايير الإبلاغ المالي الدولية. **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، المجلد 7، العدد 1: ص 67-94.

علي، عباس، (2008)، **الإدارة المالية**، الطبعة 1، إسراء للنشر والتوزيع، عمان.

عمر، بلال، والشعار، اسحق، وزلوم، نضال، (2014)، أثر الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، دراسات: **العلوم الإدارية**، المجلد 41، العدد 2: ص 240-248.

عوض، آمال محمد محمد، (2008)، أثر ممارسة المراجعة غير المنظمة على جودة الأداء المهني لمراجع الحسابات، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية** - جامعة الإسكندرية، المجلد 45، العدد 2: ص 1-81.

أبو عيسى، دعاء خالد، (2011)، مدى وجود التخصص في التدقيق لدى مكاتب التدقيق في الأردن، **مجلة دراسات العلوم الإدارية**، المجلد 38، العدد1: ص 47-75.

عيسي، سمير، (2008)، أثر جودة المراجعة الخارجية في عمليات إدارة الأرباح. **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، جامعة الإسكندرية، المجلد 45، العدد 2: ص 1-47.

غالي، جورج دانيال، (2001)، **تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الألفية الثالثة**، الدار الجامعية، القاهرة.

غنيه، بوربيعه، (2012)، **محددات اختيار الهيكل المالي المناسب للمؤسسة، دراسة حالة مؤسسة الأشغال والتركيب الكهربائي فرع سونلفار**، مذكرة مقدمه لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر.

القاضي، حسين، (2008)، **التدقيق الداخلي**، الطبعة الأولى، دمشق: منشورات جامعة دمشق، سوريا.

القيق، أمير جمال (2012)، **مدى تطبيق رقابة الجودة في مكاتب تدقيق الحسابات في قطاع غزة**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية، غزه، فلسطين.

كراجة، عبدالحليم، وربابعه، علي، والسكران، ياسر، ومطر، موسى، (2006)، **الإدارة والتحليل المالي أسس مفاهيم تطبيقات**، الطبعة 2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.

لبيب، خالد محمد عبدالمنعم، (2005)، "دور التخصص القطاعي في تحسين كفاءة الأداء المهني للمراجع الخارجي: دراسة تطبيقية مقارنة"، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية العدد1: ص 83-183.

لطفي، أمين السيد احمد، (1996)، "دراسة اختيارية للعوامل والخواص المؤثرة في جودة عملية المراجعة من وجهة نظر المراجعين ومعدي ومستخدمي القوائم المالية في جمهورية مصر العربية"، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد 1: ص 1433-1479.

لطفي، أمين السيد أحمد، (2005)، **مسؤولية وإجراءات المراجع في التقرير عن الغش والممارسات المحاسبية الخاطئة. الدار الجامعية**، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.

مازون، احمد أمين، (2011)، **التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية، جامعة الجزائر.

متولى، أحمد زكي حسين، (2006)، "نموذج مقترح لقياس العلاقة بين استراتيجية التخصص الصناعي للمراجع والعوامل المؤثرة في إدارة عملية المراجعة"، **مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة**، جامعة طنطا، العدد1: ص 165-237.

مجاهد، محمد عبدالله، (1999)، العوامل المحددة لأداء الحسابات لمراجعة خارجية غير منظمة بالتطبيق على مكاتب المراجعة في جمهورية مصر العربية، **مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة**، بني سويف، جامعة القاهرة، العدد 1: ص 45-93.

محمد، منى حلمي، (2013)، أثر استراتيجية التخصص الصناعي لمراقب الحسابات على جودة أداء عملية المراجعة، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد 1.

مشتهى، صبري، (2014)، تحليل العلاقة بين معدل دوران المدقق وجودة التدقيق الخارجي وانعكاس ذلك على رأي مدقق الحسابات الخارجي. **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية**، المجلد 22، العدد 2: ص 231-261.

المصدر، مرشد عيد، (2013)، **أثر مخاطر مهنة التدقيق على جودة التدقيق**، دراسة ميدانية على مكاتب التدقيق في قطاع غزه، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزه.

المطارنة، عبدالوهاب، (2012)، **الإفصاح عن الاستثمارات غير الملموسة وأثره على تكلفة رأس المال في شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأردنية**. المجلد 12، العدد 2: 93-117.

المطارنة، غسان فلاح، (2006)، **تدقيق الحسابات المعاصرة**، الطبعة 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.

المطارنة، غسان فلاح، (2009)، **تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية**. الطبعة 2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

المعجم الوسيط، 1/145 .

المملكة الأردنية الهاشمية، **قانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته لغاية القانون رقم 57 لسنة 2006**، عمان، الأردن.

المملكة الأردنية الهاشمية، **قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية رقم (73) لسنة 2003**، عمان، الأردن.

المملكة الأردنية الهاشمية، **نظام مزاولة مهنة المحاسبة القانونية رقم (7) لعام 2006**، عمان، الأردن.

الميداني، محمد ايمن عزت، (2004)، **الإدارة المالية التمويلية في الشركات**، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، الظهران.

أبو نصار، محمد، وحميدات، جمعه، (2014)، **معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي الدولي، الجوانب النظرية والعملية**، الطبعة 1، دار وائل للنشر، الأردن.

النوايسة، محمد إبراهيم، (2006)، العوامل المؤثرة على جودة تدقيق الحسابات، دراسة ميدانية من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، المجلد 2، العدد 3: ص 390-419.

نور، محمد احمد، وعبيد، حسين احمد، وشحاته، السيد شحاته، (2007)، **دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات**. الطبعة 1، الدار الجامعية، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.

هندي، منير إبراهيم، (2003)، **الفكر الحديث في التمويل**، الطبعة 4، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية.

الهنيني، إيمان، (2011)، دور استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة خدمات التدقيق في الأردن، **مجلة جامعة النجاح للأبحاث**، مجلد رقم 25، العدد: 8، ص 2199-2230.

أبو هين، إياد، (2005)، **العوامل المؤثرة في جودة تدقيق الحسابات من وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين في فلسطين**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزه، فلسطين.

الوكيل، حسام السعيد، (2004)، **"تقديم أساليب الرقابة على جودة أداء عملية المراجعة بجمهورية مصر العربية"**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان.

المراجع الأجنبية

Ahmed, A., Rasmussen, S., and Tse, S., (2008). **Audit Quality, Alternative Monitoring Mechanisms, and Cost of Capital: An Empirical Analysis.** Available at: htt://ssrn.com/abstract=1124082.

AICPA, (1996). "Statement on Quality Control Standards Nos. 2 and 3 Ethics. Interpretations and Rulings", **Journal of Accountacy**, pp.107-111.

Al Bhoor, A., Khamees, B., (2016). Audit Report Lag, Audit Tenure and Auditor Industry Specialization: Empirical Evidence from Jordan. **Journal of Business Administration,** 12, 2: pp. 459-478.

Al-Mousawi, R., and Al-Thuneibat, A., (2011). **The Effect of Audit Quality on the Earnings Management Activities**. Dirasat, Administrative Science. 38, 2: pp. 2-43.

Al-Thunaibat, A.A., Al Issa, R.T.I & Baker, R.A.A. (2011). “Do Audit Tenure And Firm Size Contribute To Audit Qulaity? Empirical Evdience From Jordan” **Managerial Auditin Journal**, 26 (4): pp. 317- 334.

Alzoubi, E., (2016).Audit quality and earnings management: Evidence from Jordan. **Journal of Applied Accounting**. 17, 2: pp.170-189.

Apergis, N., and Eleftheriou, S., (2012). The Role of Macroeconomic Factors in Explaining the Cost of Capital: Evidence from a Group of Emerging Economies. **Asian Journal of Finance & Accounting**. 4, 1: pp. 313-329.

Apergis, N., G. Artikis, S. Eleftheriou and J. Sorros, (2012). **Accounting information and excess stock returns**: **The role of the cost of capital-new evidence from US firm-level data,** Applied Financial Economic, 22: pp. 321-329.

Arens, A.A & Loebecke, J.K. (2008). **Auditing: An Intergrated Approach**.12th ed., Prentice – Hall International , Inc., USA.

Azizkhani, M., Monroe, G., and Shailer, G., (2013). Audit Partner Tenure and Cost of Equity Capital. Auditing: **A Journal of Practice & Theory**.32, 1: pp.183-202.

Baginski, S., and Rakow Jr, K., (2012**).** Management earnings Forecast Disclosure Policy and the Cost of Equity Capital. **Rev Account Stud**. 17: pp. 279-321.

Balsam, S., J. Krishnan & J.S. Young, (2003). **Auditor Industry Specialization and the Earnings Response Coefficient**. Working Paper.

Bancel, F. & Mitto, U., (2004). **"Cross-Country Determinant of Capital Structure Choice: A survey of European Firms",** Financial management association, winter 2004, pp. 103-132.

Basiruddin, R., Benyasrisawat, P., and Abdul Rasid, S., (2014). Audit Quality and Cost of Equity Capital. **Afro-Asian Journal of Finance and Accounting**,4,2:pp.95-111. http://researcharchive.vuw.ac.nz/xmlui/handle/10063/4173.

Bockwoldt, B. (2010). **Looking for Lower Audit Fees?** Available at: hh://www.vibato.cotii/blog/bid/408621/looking-for-lower-audit-fees.

Bonner, Sarah & Walker, Paul (1994).The effect of Instruction and Experience on the Acquisition of Auditing Knowledge.**The Accounting Review**, 69(1).

Borys Magdalena. (2004). **Cost of Capital Estimation in Poland**.Center for Economic Research and Graduate Education of Charles University, pp. 1-25.

Brazel, J., Jones, K., & Zimbelman, M. (2009). Using Nonfinancial Measures to Assess Fraud Risk. **Journal of Accounting Research**. 47 (5): pp. 1135-1166.

Caramanis, C., and Lennox, C., (2007). Audit Effort and Earnings Management. **Journal of Accounting and Economics**, 45: pp. 116-138.

Carcello, Joseph V., Hermanson, Roger H, & Mc Grath, Neal T. (1992). Audit Quality Attributes:The Perception Of Audit Partners, Preparers, and Financial Statement Users, Auditing: **A Journal of Practice Theory**, 11(1): pp. 49-64.

Chen, H., Chen, J., Lobo, G., and Wang, Y., (2011). **Effects of Audit Quality on Earnings Management and Cost of Equity Capital: Evidence from China**.Contemporary Accounting Research, 28, 3: pp. 892-925.

Choi, J. -H., and R. Doogar. (2005). **Auditor Tenure and Audit Quality: Evidence from going-concern qualification issued during 1996-2001**. Working Paper. Seoul National University.

Copley, P., and M. Doucet. (1993). **Auditor Tenure, Fixed Fee Contracts, and the Supply of Substandard Single Audits**. *Public Budgeting and Finance* 13 (3): pp. 23-45.

Copley, P.A. (1994).“The Association Between Municipal Disclosure Practices and Audit Quality”.**Journal of Accounting and Public Policy** 10. (4): pp. 245-266.

Craswell, Allen T., Francis, Jere R. and Taylor, Stephen L., (1995). “Auditor Brand Names Reputations and Industry Specializations”, **Journal of Accounting and Economics,** Vol. 20, Iss. 3: pp.302.

Daugherty, B., Dickins, D., Hatfield, R., and Higgs, J., (2013)**. Mandatory Audit Partner Rotation: Perceptions of Audit Quality Consequences.** American Accounting Association, 7, 1: pp. 30-35**.**

Davidson, R.A. and D. Neu. (1993). **A Note on Association Between Audit Firm Size and Audit Quality**. Contemporary Accounting Research. Vol. 9, No. 2: pp. 479-488.

DeAngelo, L. (1981). Auditor Size and Audit Quality, **Journal of Accounting and Economics**, Vol. 3, No. 3: pp. 183-99.

Ebimobowei, a., and Oyadonghan, K., (2011**). Mandatory Rotation of Auditors On Audit Quality, Costs and Independence in South-South, Nigeria.** International Business Management, vol. 5, 3: pp. 166- 172.

Elizur, R. & Falk, H. (1996).“Planned Audit Quality” **Journal of Accounting and Public Policy**, 15. (3): pp. 1-23.

Eshleman, J.D., & Guo, P. (2014). Abnormal Audit Fees and Audit Quality: The Importance of Considering Managerial Incentive in Tests of Earnings Management, Auditing: **A Journal of Practice & Theory**, 33 (1), p: 117-138.

Eskandai’ A, Abdul Rasid, S., Basiruddin, R., & Hosseini, M., (2014). Review of Empirical Literature on Audit Quality and Cost of Debt Capital, **International Journal of Accounting and Taxation**. Vol. 2, No. 4: pp. 81-92.

Ettredge, M., Fuerherm, E.E., & Li, C. (2014). **Fee Pressure and Audit Quality. Accounting, Organizations and Society**, 39 (4): pp. 247-263.

Fernando, G., Abdel-Meguid, A., & Elder, R., (2010**).** Audit Quality Attributes, Client Size and Cost of Equity Capital.**Review of Accounting and Finance**. Vol. 9, 4: pp. 363-381.

Fosu, S., (2013). Capital Structure, Product Market Competition and Firm Performance: Evidence from South Africa.**The Quarterly Review of Economics and Finance**. 53: pp.141-151.

Francis, J. R,. and M.D. Yu. (2009). Big 4 Office Size and Audit Quality. **The Accounting Review** 84 (5): pp. 1521-1552.

Francis, J., and D. Wang. 2008.**The Joint Effect of Investor Protection and Big 4 Audits on Earnings Quality Around the World**. Contemporary Accounting Research (25): pp.1-39.

Francis, J., and Krishnan, J. (1999). **Accounting Accruals and Auditor Reporting Conservatism**. Contemporary Accounting Research, vol. 16: pp. 135-165.

Francis, Jere R., (2004).“What do we know about Audit Quality?” **The British Accounting Review**, Vol. 36, No. 4: pp. 345-368.

Frielinghaus, A., Mostert, B. and Firer, C. (2005), “Capital Structure and the firms life stage”, **South Africa Journal of Business Management,** Vol. 36. XI, No. 4.

Ghoul, S., Guedhami, O., and Pittman, J., (2014). **Cross-Country Evidence on the Importance of Big Four Auditors to Equity Pricing: The Mediating Role of Legal Institutions.** Available at SSRN: http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1567524.

Gray, P., P. Koh & Y. Tong. (2009). Accruals Quality, Information rist and cost of capital: Evidence from Australia, **Journal of Business Finance& Accounting**, 36 (1) & (2): pp. 51-72.

Greene, W. (2003). **Econometrics Analysis**. (5th), Prentice Hall.

Greene, W. (2008). Are Industry Specialist More Efficient And Effective In Performing Analytical Procedures, A Multi Stage Analysis. **International Journal Of Auditing**, 12(3): pp. 243-260.

Gujarati, D. (2004). **Basic Econimetrics**. (4th), McGraw-Hill.

Gul, F., Wu, D. and Yang, Z. (2013). "Do individual auditors affect audit quality: evidence from archival data". **The Accounting Review**, Vol. 88,6: pp. 1993-2023.

Hajiha, Z., and Sobhani, N., (2012). Audit Quality and Cost of Equity Capital: Evidence of Iran. International Research**, Journal of Finance and Economics**. 94: pp. 159-171.

Hogan, C.E., & Jeter, D.C. (1999). Industry Specialization by Auditors. **A Journal of Practice and Theory**, 18 (1): pp. 1-17.

Houqe, N., Ahmed, K., and Zijl, T., (2015). **Effects of Audit Quality on Earnings Quality and Cost of Equity Capital: Evidence from India**. Working Paper. Presented at Centre for Accounting, Governance and Taxation Research. Available at:

Hovakimian, A, (2006), “Are Observed Capital Structure Determined by Equity Market Timing”, **Journal of Financial and Quantitative Analysis**, Vol. 41, 1: pp 221-243.

Huang, T., Chang, H., and Chiou, J., (2016). Audit Market Concentration, Audit Fees, and Audit Quality: Evidence from China. Auditing: **A Journal of practice and theory**. 35, 2: pp.121-145.

Jang, Hwee-Young Jonathan & Lin, Chan-Jane, (1993). “Audit Quality and Trading Volume Reaction: A Study of Initial Public Offering of Stocks”, **Journal of Accounting and Public Policy**, Vol. 12, 3, Fall,: pp. 31-33.

Jensen, K., Payne, J., (2005). Audit Procurement: Managing Audit Quality and Audit Fees in Response to Agency Costs. Auditing: A **Journal of practice and theory**. 24, 2: pp. 27-48.

Jonathan, B. & P. Demazro., (2008). **Edition Francaise Dirigee Par Gunther Capelle-Blancad,** Nicolas Couderc, Finance D'entreprise, Pearson Eduction, France, pp. 863.

Karjalainen, J., (2011). Audit Quality and Cost of Debt Capital for Private firms: Evidence from Finland. **International Journal of Auditing**, 15: pp. 88-108.

Kimerly, A. Dunn (2004). **“Audit Firm Industry Specialization and Client Disclosure Quality”**.School of Accuntancy, Florida Atlantic University, 777 Glades Rd.,Business East 142, Boca Raton, FL 33431.

Knapp, C. Michael (1999). Factors That Audit Committee Members Use as Surogates for Audit Quality.Auditing: **A Journal of Practice and Theory**, 10(1): pp.35-52.

Knechel, W., Vanstraelen, A., (2007).The Relationship between Auditor Tenure and Audit Quality Implied by Going Concern Opinions. Auditing: **A Journal of practice and theory**. 26, 1: pp.113-131.

Kraub, P., Pronobis, P., & Zulch, H. (2015). Abnormal Audit Fees and Audit Quality Initial Evidence from the German Audit Market. **Journal of Bossiness Economic, 85(1): pp. 45-84.**

Krinsky, I,. and W. Rotenberg. (1989). **The Valuation of Initial Public Offerings.** Contemporary Accounting Research. 5: pp. 501-515.

Krishnan, G.V. and Zhang, Y. (2013), "Is There A Relation Between Audit Fee Cuts During The Global Financial Crisis and Bank's Financial Reporting Quality?" **Journal of Accounting and Public Policy**, 33(3): pp. 279-300.

Krishnan, J. and Pual, C.S. (2000).The Differentiation of Quality Among Auditors: Evidence from the Non-For-Profit Sector, Auditing: **A Journal of Practice and Theory**, vol. 19: pp. 9-24.

Kwon, S. Y., Lim, Y., & Simnett, R. (2014).The Effect of Mandatory Audit Firm Rotation on Audit Quality and Audit Fees:Empirical Evidence from the Korean Audit Market. AUDITING**: A Journal of Practice & Theory**, 33 (4): pp.167-196.

Latridis, G. (2012). "**Audit Quality In Common-Law and Code-Law Emerging Markets: Evidence on Earnings Conservatism, Agency Costs and Cos of Equity"**. Emerging Markets Review, 13: pp.

Li, Y. and Stokes, D., (2008)**."Audit Quality and Cost of Equity Capital"**, 2nd Workshop of Audit Quality, EIASM.

Li, Y., Stokes, D., Taylor, S., and Wong, L., (2009). **Audit Quality, Accounting Attributes and the Cost of Equity Capital.** Available at: http://ssrn.com.com/abstract.

Lim, C. Y., Ding, D.K., & Chareenwong, C. (2013). Non-audit fees, institutional monitoring and audit quality .**Review of Quantitative Finance and Accounting**, 41(2): pp. 343-384.

Lin, J.W. & Hwang, M.I.(2010). “Audit Quality, Corporate Governance, and Earnings Management: A Meta Analysis”. **International Journal of Auditing**. 14 (1): pp. 57-77.

Lumby, S. & C. Jones., (2003). **Corporate Finance Theory and Practice**, 7th ed. Thomson, London.

Mayhew, Brian W. and Wilkins, Michael S., (2003). “Audit Firm Industry Specialization a Differentiation Strategy.Evidence FromFess Charged to Firms Going Public”. Auditing: **A Journal of Pratice & Theory**, vol. 22, No. 2: pp. 41.

Moreland, K.A. (1995). **Criticisms of Auditors and the Association Between Earnings and Returns of Client Firms**. Auditing. Vol. 14, No. 1: pp. 94-104.

of Accounting Literature.

O'Keefe, T. B., King, R.D., and Gaver, K.M. (1994). Audit Fees, Industry Specialization, and Compliance with GAAS Reporting Standards, Auditing: **A Journal of Practice & Theory**, vol. 13: pp. 41-55.

Palmrose, Z. (1988). An Analysis of Auditor Litigation and Audit Service Quality.**The Accounting Review**. Vol. 64, No. 1: pp. 55-73.

Quick, R., (2012). **EC Green Paper Proposals and Audit Quality.** Accounting in Europe. 9, 1: pp.17-38.

Quosigk, B. M., Kraub, P., & Zulch, H. (2014). Effects of Initial Audit Fee Discounts on Audit Quality: Evidence from Germany. **International Journal of Auditing**, 18(1): pp.40-56.

Ross, S., R. Westerfield, B. Jordan & J. Bley., (2014). **Essentials Of Corporate Finance,** First Middle East Edition, McGraw Hill Education.

Saleh, M., M. Hematfar and P. Khazaee., (2012). A study of the relationship between conservatism and capital cost of listed companies.Some Iranian evidences, **Australian Journal of Basic and Applied Science**, 6(2): pp.1-8.

Scott, B., Jacobson & Pitman, M.K. (2005).“Auditors and Earning Management”. Available from: Http//www.Nysscpa.org/cpa **journal/0802/features/f85002.** Htm. specialization", Auditor changesand Accounting Restatement" , Accounting.

Shockley, R.A. (1981). **Perceptions of Auditors' Independence: An Empirical Analysis.** The Accounting Review 56 (4): pp. 785-800.

Simunic, D.A. (1980). The Pricing Of Audit Services: Theory and Evidence, **Journal of Accounting Research**. pp. 161-190.

Skinner, D., Srinivasan, S., (2012). Audit Quality and Auditor Reputation: Evidence from Japan. **The Accounting Review**, 87, 5: pp. 1737-1765.

Solomon, I., and Shields, M. D. (1999). What do Industry Specialist Auditors. Know? **Journal of Accounting Research**, 37(1): pp. 191-208.

Suzanne, L.Laurence, Randal, J. E, Stephen, P.D (2007). “Auditor Spedialization, Percived Audit Quality, And Audit Fees In The Local Government Audit Market”. **Journal Of Accounting and Public Policy**, vol. 26: pp.100-400.

Taylor, D, H. & Glezen, W.G. (1994). **Auditors Legal Liability Towards the Third Party, Auditing Integrated Concepts and Procedures**, (6th ed.): pp 145-151.

Titman, S., & Trueman, B. (1986).“Information quality and the valuation of new issues. “**Journal of Accounting and Economics**. 8. (2):pp.159-172.

Vanstraelen, A. (2000). Impact of Renewable Long-term Audit Mandates on Audit Quality, **The European Accounting Review**, Issue 1: pp. 419 442. (1): pp. 771-781.

Velazquez, M., Callen, Y., Fernandez, B., & Uribe, M. (2013). **Impact of Disclosure of Financial Information in Latin-American Companies.** Global Conference on Business and Finance Proceedings. 8

Velnampy. T & Alloy Niresh. J., (2012). "The Relationship Between Capital Structure and Profitability", **Global Journal Of Management And Business Research**, Vol. 12 Issue13 Version1.

Wallace, W. A. (1980). **The Economic Role of the Audit in Free and Regulated Markets**. Touche Ross & Co. Aid to Education Program.

Watkins, Ann L, Hillison, William & Morecroft, susan E., (2004). **Journal**

Yaffee, R. (2003). **A Primer for Panel Data Analysis**. Retrived http://web.pdx.edu/crkl/ec510/pda_yaffee.pdf.

Yanesari, A., Gerayli, M., and Ma'atoofi, A., (2012). **Audit Quality and Corporate Cost of Capital: An Iranian Perspective.** Archives Des Sciences. 65, 8: pp.17-27.

Zgarni and Zehri, (2016). Effective Audit Committee, Audit Quality and Earnings Management: Evidence from Tunisia. **Journal of Accounting in Emerging Economies**. 6, 2: pp.138-155.

مراجع أخرى

- الموقع الرسمي لبورصة عمان، (2016)، متاح على الرابط: ***http://www.ase.com.jo/ar***

- الموقع الرسمي لغرفة صناعة عمان، (2016)، متاح على الرابط:

http://www.jci.org.jo/Default.aspx

قائمة الملاحق

الملحق رقم (4-1)

قائمة بأسماء الشركات عينة الدراسة

بورصة عمان			
قطاع الصناعة			
الرقم	الرمز	اسم الشركة مختصر	اسم الشركة
1	DADI	دار الدواء	دار الدواء للتنمية والاستثمار
2	APHC	المركز العربي /دوائي	المركز العربي للصناعات الدوائية
3	MPHA	شرق أوسط دوائية	الشرق الأوسط للصناعات الدوائية والكيماوية والمستلزمات الطبية
4	JPHM	الأردنية للأدوية	الأردنية لإنتاج الأدوية
5	ICAG	الإنتاج	الصناعية التجارية الزراعية / الإنتاج
6	ACDT	المتصدرة	المتصدرة للأعمال والمشاريع
7	JOIC	الصناعات الكيماوية	الصناعات الكيماوية الأردنية
8	UNIC	العالمية الكيماوية	العالمية للصناعات الكيماوية
9	NATC	الوطنية للكلورين	الوطنية لصناعة الكلورين
10	JOIR	الموارد الصناعية	الموارد الصناعية الأردنية
11	INOH	المتكاملة للمشاريع المتعددة	المتكاملة للمشاريع المتعددة
12	MBED	العربية للمبيدات	العربية لصناعة المبيدات والأدوية البيطرية
13	APCT	العربية الاستثمارية	العربية للمشاريع الاستثمارية
14	JOPC	الورق والكرتون	مصانع الورق والكرتون الأردنية
15	PERL	اللؤلؤة	اللؤلؤة لصناعة الورق الصحي
16	EKPC	الإقبال للطباعة	الإقبال للطباعة والتغليف
17	JPPC	تسويق الدواجن	الأردنية لتجهيز وتسويق الدواجن ومنتجاتها

الألبان الأردنية	الألبان الأردنية	JODA	18
الاستثمارات العامة	الاستثمارات العامة	GENI	19
العالمية الحديثة للزيوت النباتية	العالمية للزيوت	UMIC	20
الوطنية للدواجن	الوطنية للدواجن	NATP	21
المصانع العربية الدولية للأغذية والاستثمار	الدولية للأغذية	AIFF	22
دار الغذاء	دار الغذاء	NDAR	23
مصانع الزيوت النباتية الأردنية	الأردنية للزيوت	JVOI	24
الإقبال للاستثمار	الإقبال للاستثمار	EICO	25
مصانع الاتحاد لإنتاج التبغ والسجائر	الاتحاد للسجائر	UTOB	26
العامة للتعدين	تعدينكو	GENM	27
العربية لصناعة الألمنيوم/ارال	الألمنيوم/آرال	AALU	28
الوطنية لصناعة الصلب	الصلب	NAST	29
مناجم الفوسفات الأردنية	الفوسفات	JOPH	30
مصانع الإسمنت الأردنية	الإسمنت	JOCM	31
البوتاس العربية	البوتاس العربية	APOT	32
حديد الأردن	حديد الأردن	JOST	33
الوطنية لصناعات الألمنيوم	الوطنية للألمنيوم	NATA	34
الدولية لصناعات السيليكا	صناعات السيليكا	SLCA	35
شركة الترافرتين	ترافكو	TRAV	36
الأردنية لصناعة الأنابيب	الأنابيب الأردنية	JOPI	37
الأردنية للصناعات الخشبية / جوايكو	جوايكو	WOOD	38
الباطون الجاهز والتوريدات الانشائية	الباطون الجاهز	RMCC	39
العربية لصناعة المواسير المعدنية	المواسير المعدنية	ASPMM	40
القدس للصناعات الخرسانية	القدس الخرسانية	AQRM	41
الوطنية لصناعة الكوابل والأسلاك الكهربائية	الوطنية للكوابل	WIRE	42

43	JNCC	مسك الأردن	الشرق الأوسط للكابلات المتخصصة/مسك_الأردن
44	AEIN	العربية الكهربائية	العربية للصناعات الكهربائية
45	CEIG	العصر للاستثمار	مجموعة العصر للاستثمار
46	JOWM	الأجواخ الأردنية	مصانع الأجواخ الأردنية
47	WOOL	عقاري	عقاري للصناعات والاستثمارات العقارية
48	ELZA	الزي لصناعة الألبسة	الزي لصناعة الألبسة الجاهزة
قطاع الخدمات			
1	JDFS	الأسواق الحرة	الأسواق الحرة الأردنية
2	AIFE	الإسراء للتعليم	الإسراء للتعليم والاستثمار
3	PEDC	البتراء للتعليم	البتراء للتعليم
4	MDTR	البحر المتوسط	البحر المتوسط للاستثمارات السياحية
5	ABMS	البلاد الطبية	البلاد للخدمات الطبية
6	JOTF	التسهيلات التجارية	التسهيلات التجارية الأردنية
7	SHIP	الخطوط البحرية	الخطوط البحرية الوطنية الأردنية
8	JOPP	الدستور	الأردنية للصحافة والنشر /الدستور
9	ICMI	الدولية الطبية	الدولية للاستثمارات الطبية
10	AIEI	الدولية للتعليم	العربية الدولية للتعليم والاستثمار
11	MALL	الدولية للفنادق والأسواق	الدولية للفنادق والأسواق التجارية
12	PRES	الرأي	المؤسسة الصحفية الأردنية /الرأي
13	ZEIC	الزرقاء للتعليم	الزرقاء للتعليم والاستثمار
14	SITT	السلام للنقل	السلام الدولية للنقل والتجارة
15	AIPC	الشرق للمشاريع	الشرق للمشاريع الاستثمارية
16	AIHO	العربية الدولية للفنادق	العربية الدولية للفنادق
17	JOHT	الفنادق والسياحة	الفنادق والسياحة الأردنية

18	JOEP	الكهرباء الأردنية	الكهرباء الأردنية
19	SPTI	المتخصصة للتجارة	المتخصصة للتجارة والاستثمارات
20	JITC	المركز الأردني	المركز الأردني للتجارة الدولية
21	NAQL	المقايضة للنقل	المقايضة للنقل والاستثمار
22	ALFA	النقل السياحي/الفا	الأردنية للاستثمار والنقل السياحي / الفا
23	JETT	النقليات السياحة/جت	النقليات السياحة الأردنية /جت
24	ATCO	إنجاز	إنجاز للتنمية والمشاريع المتعددة
25	OFTC	أوفتك القابضة	مجموعة أوفتك القابضة
26	BIND	بندار	بندار للتجارة والاستثمار
27	JPTD	تطوير المشاريع	الأردن لتطوير المشاريع السياحية
28	PIEC	جامعة فيلادلفيا	فيلادلفيا الدولية للاستثمارات التعليمية
29	ZARA	زارة للاستثمار	زارة للاستثمار القابضة
30	IREL	كهرباء اربد	كهرباء محافظة اربد
31	ITSC	مدارس الاتحاد	مدارس الاتحاد
32	JTEL	الاتصالات الأردنية	الاتصالات الأردنية
33	SIJC	الأردنية للاستثمارات المتخصصة	الاستثمارات المتخصصة